جامعة الكويت
كلية العلوم الاجتماعية

مقالات في

النشر العلمي

التطوّر الرقمي، الأخلاقيّات، تصنيف الجامعات، المجلّات المستغِلّة

أ.د. يعقوب يوسف الكندري
أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع
كليّة العلوم الاجتماعيّة
جامعة الكويت

الكويت - ٢٠٢٣ م

جامعة الكويت
كلية العلوم الاجتماعية

مقالات في

النشــر العلـمي

التطوّر الرقمي، الأخلاقيّات، تصنيف الجامعات، المجلّات المستغِلّة

أ.د. يعقوب يوسف الكندري
أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع
كليّة العلوم الاجتماعيّة
جامعة الكويت

الكويت ـ ٢٠٢٣ م

مقدِّمة

في أثناء نهوضي بالاطلاع على الأدبيّات والتراث العلميّ في ربيع وصيف ٢٠٢٢م، وعلى كلّ ما كُتب في الكويت عن جائحة كورونا من خلال محرّكات البحث، وذلك للإعداد لبعضٍ من فصول كتابي المعنوَن: «إثنوغرافيا الوباء: الكويت في زمن الكورونا»، والذي تمّت الموافقة على نشره من مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، أيقنت في هذه الأثناء أنّنا في الجامعة -ولربّما في مؤسّسات تعليمية أخرى- نعاني من مشكلة جديدة في موضوع النشر العلمي. هذه المشكلة ليست بسبب نوعيّة النشر، أو قلّته، أو أدوات البحث المستخدمة، أو منهجيّته، أو أصالته وجودته، أو أيٍّ من جوانب القصور في العناصر البحثية المختلفة، إنّها مشكلة من نوع آخر، لم أكن أدرك بأنّها تفاقمت ووصلت إلى هذا المستوى. ارتبطت المشكلة وتمثّلت بوعاء النشر الذي يستقبل البحوث والدراسات العلمية، إذ يقوم كثير من الباحثين بالنشر في أوعيةِ نشرٍ ومجلات ظاهرُها علميّ، وباطنُها تجاريّ ربحيّ ومادّي محض. لم أكن أدرك بأنّ النشر العلميّ بما فيه مِن إشكاليّات متعدّدة في وطننا العربيّ قد أضيفت إليه مشكلة أخرى تمثّلت باستغلال بعض المجلّات ذات الوصول المفتوح Open Access، وذات الجودة العلمية المنخفضة للباحث العربي واصطياده. فأدركتُ فعليّاً بأنّنا نمرّ بأزمةٍ ومشكلةِ نشرٍ علميّ من نوع مختلف وجديد، وهي تلك المتمثّلة بالنّشر في ما يسمّى بالمجلّات «المُستَغِلَّة».

فقد كنت أدرك هذه المشكلة وتناميها بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وهذا ما دفعني لأن أكتب مقالاً مطوّلاً في جريدة آفاق الجامعية في نوفمبر ٢٠١٩م عن هذا الموضوع. إلّا أنّ المشكلة أو الموضوع لم يقف عند هذا الحدّ، بل تجاوزه إلى أن بدأتُ أشعر فعلياً بتفاقم المشكلة ووصولها إلى مرحلةٍ قد تؤثّر في كيان وسمعة مؤسّستي الأكاديمية التي أنتمي إليها، وذلك نتيجةً لجهل وعدم دراية عدد كبير من الباحثين بخطورة هذا النوع من المجلّات التي تدّعي بأنّها مجلّات علمية. لقد قمت بالبحث الإلكتروني عبر شبكة المعلومات من خلال قواعد البيانات العلمية عن تلك الدراسات التي أقيمت في الكويت في زمن كورونا (كوفيد-١٩)، وهنا بدأ خوفي يزداد فعليّاً من خطورة أوعية النشر هذه عندما اكتشفت ورأيت عشرات الأوراق المقبولة فيها من قبل كثير من زملائي في الجامعة، وخاصّة في التخصّصات العلميّة، أدركُ يقيناً بأنّ الزّملاء لا يعرفون خطورة هذا الأمر، وأدرك يقيناً أيضاً أنّهم لو عرفوا ذلك لما قاموا بالنشر في هذه الأوعية. وممّا زاد الطين بلّة أنّ بعضهم قد تقدّم بهذه الأبحاث (والتي قد تكون جيّدة) للترقية الأكاديمية، دون أن يدرك هو أو حتّى لجان الترقيات المختصّة أنّ هذا الوعاء البحثي للناشر هو وعاء مُستَغِلٌّ، استطاع أن ينشر شباكه ويصطاد من يستطيع اصطياده. وهنا مكمن المشكلة والخطورة.

ولذلك انطلقتُ لإعداد أوّل مقال، ونشرته في جريدة آفاق الجامعية مع بداية السنة الدراسية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م، وبالتحديد في تاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢م، وذلك بعد ردود فعل إيجابيّة جاءتني من محاضرة قدّمتُها عن الموضوع نفسه نظّمتْها كلية العلوم الاجتماعية في تاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢م عبر تطبيق تيمز (Teams)، شارك فيها أكثر من مئة عضوِ هيئةِ تدريس في الجامعة، وبعضهم من خارجها. فرأيت لزاماً أن أنطلق من جانب توعويّ خاصّ موضحاً خطورة هذا النوع من

المجلّات، وكيفيّة اصطيادها للباحثين -ومنهم باحثون مميّزون- والإيقاع بهم في شراكها. فجاءت الانطلاقة من نشر مقال عن واحدة من تجارب أحد الباحثين عن المجلّات «المُستَغِلَّة». كان الهدف نشر مقالين أو ثلاثة عن هذا الموضوع تحديداً، محذّراً زملائي من خطورة هذه المشكلة البحثيّة الحديثة، وأوعية النشر الجديدة «المُستَغِلَّة». إلّا أنّ ردود الأفعال الإيجابيّة التي تلقّيتها جعلتني أنشر مقالاً في كلّ أسبوع تحت عنوان شامل باسم «النشر العلمي»، بدأتها بالتحذير من خطر هذه المجلّات، وانتهيت بمواضيع أخرى خاصّة بمجالات النشر العلميّ بشكل عامّ.

إنّ هذا التشجيع هو الذي أمدّني بعزيمة لأصِل إلى كتابة ٢٢ مقالاً تمّ نشرها في خلال العام الدراسي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م، وقد تلقّيت اتصالات ورسائل إلكترونيّة مشجّعة ومعزّزة، ومستفسرة عن بعض الأمور، وتطوّر الأمر إلى أن طُلب مني الحديث عن بعضٍ من قضايا النشر العلمي المختلفة، حتّى وصل الأمر إلى ذلك العدد من المقالات. وقد تواصل معي ونصحني كثير من الزملاء بأن أقوم بتجميع هذه المقالات في كتاب يَلمُّ شتاتَها، وهذا فعلياً ما حصل. وهكذا وُلدت الفكرة، إلى أن خرج العمل على هذا النحو بعد تهذيبه وتنقيحه والتعديل عليه وإخراجه بهذا الشكل.

ولا بدّ من الاعتراف هنا بأنّني لست بارعاً أو مختصّاً في الكتابة الصحفية التي لم أخض تجربتها إلّا في مقالات محدودة جداً في الصحف المحليّة. فللكتابة الصحفية أدوات ومهارات قد لا أتقنها. إلّا أنني هنا قد مزجت بين المقال الصحفيّ والرأي العلميّ المعتمد على البحث ومراجعة الأدبيّات ذات الصّلة قدر الإمكان، وهو ما حدا ببعض الزملاء إلى تنبيهي أكثر من مرة إلى التعديل على الأسلوب وتبسيطه.

وهذا ما حرصت عليه هنا في الكتاب بعد مراجعةٍ لهذه المقالات. فقد قمت بجمع هذه المقالات التي نشرتها تباعاً في جريدة آفاق الجامعية بدءاً من ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢م إلى ٣ يوليو ٢٠٢٣م، مع الاستعانة بمقال آخر مطوّل نُشر في الجريدة نفسها في نوفمبر ٢٠١٩م. فهذا الكتاب هو حصيلة المقالات التي قمت بنشرها في الجريدة الجامعية بعد أن قمت بإعادة ترتيبها وفقاً لموضوعاتها التي تمّ تجميعها في فصول أربعة، مع بعضِ التعديلات والإضافات البسيطة، والمراجعة العامّة، والإخراج المناسب.

جاء الفصل الأوّل بعنوان «النشر العلمي في ظلّ التطوّر الرقمي والمعلوماتي»، وقد تضمّن خمسة موضوعات تمثّلت بمصطلحات تقنية في النشر العلمي، ونشرة تقارير الاقتباس للمجلاّت (JCR)، وقاعدة بيانات سكوبس (Scopus)، وموضوع الترقية الأكاديمية و JCR أو Scopus، والكشّاف العربي للاستشهادات المرجعية التابع لشبكة العلوم (Web of Science)، وأنواع المجلّات العلميّة ذات الوصول المفتوح (Open Access).

أمّا الفصل الثاني فتناولَ أخلاقيات النشر العلمي، انطلاقاً من أخلاقيات النشر العلمي بشكل عامّ، ومِن ثمّ أخلاقيات النشر العلمي في ظلّ تطوّر برامج الذكاء الاصطناعي (ChatGPT)، وتقنية الـ «تشات جي بي تي» التي اعتبرت مؤلِّفاً مشاركاً في ورقة علميّة، ومن ثمّ الإشارة إلى السرقة العلمية والسرقة العلمية الذاتية، أو ما يسمّى بالانتحال والانتحال الذاتي.

أمّا الفصل الثالث فقد فصّل الحديث عن النشر العلمي وجودته وتصنيف الجامعات، وتمثل بتصنيف الجامعات والنشر العلمي، والوقوف على مجموعة من التوصيات والحلول الخاصّة بالنشر العلمي وتشجيعه، وعرض لمعايير اختيار مجلّة عالمية مناسبة للترقّي الأكاديمي، وعرض مؤشّرات جودة المجلّة العلميّة، وأخيراً الكتاب الجامعي.

وجاء الفصل الرابع والأخير ليركّز على المجلّات المُستَغِلَّة (المفترسة)، بدءاً من المجلّة «المُستَغِلّة» و«اصطياد» رئيس وهيئة تحريرها، والمجلّاتُ المُستغِلّة وعرضٌ لتجربة «الدكتورة نصب واحتيال»، وكذلك تجربة جون بوهانون، ومن ثمّ الإشارة إلى إخصّائي المعلومات جيفري بيل ومؤسّسة النشر الرقمي متعدّدة التخصّصات المشهورة MDPI، والمجلّات «المختطَفة»، وإحدى مجلّات مجلس النشر العلمي ضحيتها، وكيفية النجاة من الوقوع في شَرَك المجلّة «المُستغِلّة»، والوقوف على المؤتمرات «المُستَغِلّة» التي أصبحت سوقاً رائجة.

وأخيراً وليس آخراً، أرجو أن يحقّق هذا العمل الفائدة المرجوّة، وأتطلّع إلى تفعيلٍ مناسب لاعتماد مجلّات علميّة رصينة في مؤسّسات التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام لأغراض الترقية، وإلى الارتقاء بمضمون النشر العلمي أيضاً، كما أرجو أن تصدر طبعة جديدة من هذا الكتاب تتضمّن مقالات أخرى حديثة ومستجدّة، حيث إنّ مجال النشر العلمي متغيّر بشكل كبير، خاصّة بعد التطوّر التقني لوسائل المعلومات الحديثة. أرجو من الجميع ألا يبخلوا علينا بآرائهم واقتراحاتهم، لِما يحقّق الصالح العامّ لمؤسّساتنا التعليميّة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لجريدة آفاق الجامعية وعلى رأسها د. محمد العتيبي رئيس التحرير الذي منحني الفرصة في نشر هذه السلسلة لبنة هذا العمل. فلهما كل الشكر والتقدير.

والله وليّ التوفيق

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

أغسطس ٢٠٢٣م

الفهـــرس

محتوى الكتاب	رقم الصفحة

تابع الفهرس

محتوى الكتاب	رقم الصفحة

تابع الفهرس

محتوى الكتاب	رقم الصفحة

الفصل الأوّل

النشر العلمي في ظلّ التطوّر الرقمي والمعلوماتي

(١)
مصطلحات تقنية في النشر العلمي

بدأت كثير من المصطلحات تظهر وتطفو على السطح عندما بدأ عالم المعلومات الخاصّ بالنشر العلمي يدخل المجال التقني. يمكن توضيح أهمّ هذه المصطلحات من خلال ما تعرضه مواقعها الإلكترونيّة الرئيسة، ومن أبرز هذه المصطلحات:

قواعد البيانات Data Base:

قواعد البيانات عبارة عن معلومات وبيانات منظَّمة يتمّ تخزينها إلكترونياً في أجهزة الحاسوب، يتمّ استرجاع هذه البيانات وطلبها وفقاً لطريقة بحثٍ محدّدة لكلّ قاعدة على حدة. وتتنوّع قواعد البيانات لتشمل قواعد بيانات لمجلّات عالمية، مثل تلك النشرة التي تصدر عن سكوبس (Scopus)، أو قواعد بيانات تخصّصية محدّدة مثل قاعدة بيانات العلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index)، أو قاعدة بيانات العلوم (Social Science Index)، أو قاعدة بيانات الآداب والإنسانيات (Arts and Humanities Citation Index)، أو قاعدة بيانات علم النفس

(Psychology Index)، أو قاعدة البيانات الطبّية البوب مد (PubMed) أو (Medline)، وغيرها من قواعد البيانات التخصّصية المختلفة.

سكوبس Scopus:

قاعدة بيانات شاملة ومنسّقة، تحوي المراجع والملخّصات لمجموعة واسعة من تخصّصات الأدبيات العلمية، يبلغ عددها أكثر من ٢٤٠ تخصصاً، يقيِّمها محكّمون متخصّصون، بما في ذلك المجلّات العلميّة، والكتب، ووقائع المؤتمرات. يعود تاريخها إلى ١٨٢٣م، وتضمّ أكثر من ٤٢ ألف عنوان (موقع سكوبس الرسمي). وتعدّ من أكبر قواعد البيانات العالمية، وتعتمد عليها كثير من المؤسّسات العلميّة في تقييم جودة المجلّة والاعتراف بها لأغراض الترقّي الأكاديمي. لديها مجموعة من المعايير التي من خلالها تقبل المجلّات العلمية، أهمها: انتظام المجلّة، ووجود هيئة تحرير متنوّعة، ووجود ملخّصٍ أجنبيّ للبحث المنشور في المجلّة، وغيرها من الشروط. وهي قاعدة بيانات مجّانية.

السفير Elsevier:

هي شركة رائدة في مجال المعلومات والتحليلات تقدم خدماتها للعملاء عبر النظم البيئية العالمية للأبحاث والصحة (موقع إلسفير الرسمي)، وهي شركة تنشر مجموعة من المجلّات العلمية، تضم سكوبس كقاعدة بيانات تحت مظلتها.

نشرة اقتباس المجلّات Journal Citation Report (JCR):

هي قاعدة بيانات تقدّم تقارير خاصة بالاقتباس للبحوث التي تملكها، وتقدّم تحليلات خاصّة تابعة لشركة كلاريفيت (Clarivate)،

وتقدّم كذلك معاملات التأثير للمجلّات العلمية في قاعدتها، وتحتوي على ملايين الاستشهادات، وهي قاعدة بيانات أكثر تشدّداً في انضمام المجلّات العلمية إليها مقارنة بقاعدة البيانات سكوبس (موقع شركة Clarivate).

كلاريفيت (Clarivate) هي شركة تحليلات عامّة تدير مجموعة من الخدمات القائمة على الاشتراك (ليست مجّانية)، تقدّم خدماتها بشكل عامّ في مجالات البليومترية والقياس العلمي (موقع Clarivate).

شبكة العلوم Web of Science:

كانت تعرف سابقاً باسم شبكة المعرفة (Web of Knowledge). وهي عبارة عن منصّةٍ وصول مدفوعة الأجر، توفّر الوصول إلى قواعد بيانات متعدّدة، واستشهادات من المجلّات الأكاديمية ووقائع المؤتمرات والوثائق الأخرى في مختلف التخصّصات الأكاديمية، وهي مملوكة حالياً لشركة Clarivate.

قواعد البيانات العلمية العالمية International Scientific Indexing (ISI):

وهي أيضاً نظام فهرسة عالمي يوفّر فهرسةً للمجلّات، حيث يمكن الحصول على معلومات حول عامل تأثير المجلّة، وإجراءات الأوراق البحثية، ومعلومات عن الأحداث القادمة. تحتوي جميع صفحات المجلّات على مؤشّرات لصفحات الويب الخاصّة بالناشرين.

معامل التأثير (Impact Factor (IF:

هي معادلة تقيس معدّل الاقتباسات للمجلّة، وتمنح درجة محدّدة تبيّن مدى تأثير المجلّة وانتشارها، وهي حاصل معادلة ناتج قسمة عدد الاقتباسات في العام الحالي، على عدد جميع المواد/ المقالات المنشورة خلال العامين الماضيين. وهي تتبع لنشرة اقتباس المجلّات(Journal Citation Report (JCR.

معامل الاستشهاد Citescore:

هي أيضاً معادلة تقيس معدّل الاقتباسات، ولكنّها تابعة لسكوبس، ولها معادلة مختلفة نوعاً ما عن JCR، وهي تتمثّل بناتج قسمة الاقتباسات للسنوات الثلاثة الماضية، مع سنة حساب الدرجة، على عدد جميع المواد/ المقالات المنشورة في هذه السنوات الأربعة.

H-index:

هي عبارة عن مؤشّر لتقييم تراكم الإنتاج العلمي للمؤلّف (للباحث) / المجلة، فهي مؤشّر خاصّ بالمؤلّف / المجلّة أو وعاء النشر. وهذا المؤشّر يقيس حجم المنشورات للمؤلف مع الاقتباسات الموجودة في وعاء نشر آخر.

H10 index:

مؤشّر قياس أداء الباحث لعدد الاقتباسات التي تزيد عن عشر اقتباسات للبحث.

Google scholar account:

حساب الباحث العلمي من Google هو ملفّ شخصيّ يمكن للباحثين والأكاديميين إنشاؤه على الباحث العلمي من Google. الباحث العلمي من Google هو محرّك بحث يمكن الوصول إليه مجاناً، توفّره Google، يفهرس الأدبيّات العلمية في مختلف التخصّصات، يسمح للمستخدمين بالبحث عن الأوراق الأكاديمية والمقالات والأطروحات ووقائع المؤتمرات والمنشورات العلمية الأخرى (موقع غوغل سكولور).

المجلّات ذات الوصول المفتوح Open Access:

هي مجلّات ذات وصول مفتوح، تسمح للقارئ بأن يقوم بزيارة هذه المجلّة والاستفادة من البحث، وهناك أنواع متعدّدة لهذا النوع من المجلّات.

دليل المجلّات ذات الوصول المفتوح:
Directory of Open Access Journals (DOAJ):

وهو دليل يتضمّن مجموعة من المجلّات ذات الوصول المفتوح، والتي «يفترض» أن تكون عالية الجودة من تحكيم الأقران.

المجلّات المُستَغِلّة Predatory Journals:

تسمّى أيضاً المجلّات المفترسة، وهي مجلّات ذات وصول مفتوح تقوم باستغلال الباحث، وتستدرجه للنشر لديها، وذلك بهدف الربح المادّي

بغض النظر عن جودة البحث. وغالباً لا تمرّ البحوث المقدّمة إلى المجلّة بتحكيم رصين.

دور النشر المُستَغِلّة Predatory Publishers:

دور النشر المُستَغِلّة هي التي تحوي أكثر من مجلّة، وتنظّم مؤتمرات هدفها مادّي أكثر من كونه علميّاً.

المؤتمرات المُستَغِلّة Predatory conferences:

هي مؤتمرات وتجمّعات ظاهرها علميّ، تستغلّ الباحثين من أجل الحضور والتسجيل وعرض أوراقهم العلمية، وتنشر إعلاناتها عن طريق التقنيات الحديثة وعلى شبكة المعلومات، هدفها الربح المادّي وليس الجودة العلمية، وتقوم بتسجيل طلبات الالتحاق بصورة تجارية وليست علمية، ولها رواج كبير، وتقبل الأوراق المقدّمة إليها دون تحكيم أو تدقيق.

مؤشّر اقتباسات المجلّة Journal Citation Indicator (JCI):

يتمّ فرز المجلّات ضمن فئات بترتيب تنازلي حسب مؤشّر الاقتباس من المجلّة (JCI)، ومن خلاله تُصنّف المجلّة. فهو مؤشّر يقيس تأثير الاقتباس لبحوث المجلّات ومراجعاتها، ويتمّ قياسه بواسطة متوسّط تأثير الاقتباس لما تنشره المجلّة في فترة السنوات الثلاثة الماضية.

(٢)
نشرة تقارير الاقتباس للمجلّات (JCR) وقاعدة بيانات سكوبس (Scopus)[١]

أسئلة تراود كثيراً من الباحثين، والقليل منهم يعرف الإجابة. أين أنشر ورقة أكاديميّة مميّزة؟ وهل من الضروري أن يكون للورقة معامل تأثير Impact Factor؟ وهل كلّ المجلّات الرصينة لا بدّ من وجود معامل تأثير خاصّ بها؟ ما المؤسّسة التي تمنح معامل التأثير؟ ما الفرق بين المجلّات العلمية الموجودة في JCR أو سكوبس؟ ما معامل التأثير أساساً؟ وما معامل الاستشهاد (Citescore)؟ وما الفرق بينهما؟ وهل المجلّات المنشورة في إحدى هاتين القاعدتين هي الأفضل؟ وأيّ قاعدة من هاتين القاعدتين أكثر كفاءة؟ السطور القادمة ستجيب عن هذه الأسئلة، وسنترك سؤالاً أكثر أهمية للإجابة عنه لاحقاً، وذلك بعد الانتهاء من الإجابة عن هذه الأسئلة.

١ـ تم الاعتماد على المراجع الإلكترونية الآتية:
موقع كلاريفيت، وموقع سكوبس الرسميين.
Abu Hashan Md Mashud. What are the differences between impact factor and Cite Score?
Sarmad A. Jameel Altaie. Scopus vs Web of Science.

إنّ الفـرق بـين النـشرة الدوريّـة السـنويّة لتقاريـر الاقتبـاس للمجـلّات (JCR) وقاعـدة البيانـات سـكوبس (Scopus) يكمـن في أنّ الأُولى (JCR) هـي نـشرة تابعـة لمـا يسـمّى بشـبكة العلـوم (Web of Science (WoS، والتـي كانـت تُسـمّى سـابقاً شـبكة المعرفـة (Web of Knowledge)، وكانـــت سابقاً تصدر من خـلال مؤسّسـة المعلومات العلمية (-ISI) Insti tute for Scientific Information. إن شـبكة المعرفة (WoS) الآن مندمجة مـع شركـة كلاريفيـت (Clarivate)، وشركـة كلاريفيـت كانـت سـابقاً تعمـل تحـت مظلـة تومسـون رويـترز (Thomson Reuters). وحسـب الموقـع الرسـمي لكلاريفيـت تضـمّ شـبكة العلـوم (WoS) مجموعـة مـن قواعـد البيانـات، أهمّهـا:

- قاعدة بيانات العلوم(Science Citation index (SCI.
- قاعـدة بيانـات العلـوم الموسّـعة (Science Citation Index Expanding (SCIE).
- قاعدة بيانات المصدر المستجد (Emerging Source Citation Index (ESCI.
- قاعدة بيانات العلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index (SSCI.

وكذلـك بعـض القواعـد الأخـرى، وحاليـاً تقـوم النـشرة الدورية السـنوية (JCR) Journal Citation Reports بدمـج قاعـدة بيانـات العلـوم الموسّـعة مـع قاعـدة بيانـات العلـوم الاجتماعيـة تحـت تقريرهـا السـنوي. فهـي تندمـج أساسـاً مـع شـبكة العلـوم لتخـرج بعـض المعلومـات الخاصّـة عـن المجـلّات ومعامـل التأثـير الخاصّـة بهـا، وبعـض المعلومـات الأُخـرى عـن وضـع المجلّـة

خـلال السـنوات الماضيـة. وتحتـوي قاعـدة بيانـات شـبكة العلـوم عـلى مـا يقـارب ٢١٥٠٠ عنـوان.

أمّـا سـكوبس (Scopus) فهـي قاعـدة بيانـات أيضـاً، ولكنهـا تصـدر عـن شركـة إلسـفير Elsevier، وتمنـح درجـات خاصّـة بالاقتباسـات كذلـك. وهـي تحتـوي عـلى أكثـر مـن (٤٣) ألـف عنـوان لأكثـر مـن (١٢) ألـف نـاشر. وتُصـدر قاعـدة البيانـات سـكوبس بعـض المـؤشّرات الخاصّـة بنوعيـة كلّ عنـوان، وهـي: h-index، ومعامـل الاستشـهاد Citescore، وسـيماغو لترتيـب المجـلّات Scimago Journal Rank (SJR) والتأثـير المعيـاري للمرجـع لـكل ورقـة Source Normalized Impact Per Paper (SNIP). ويعـرف h-index عـلى أنّـه مـؤشّر لتقييـم تراكـم الإنتـاج العلمـي للمؤلـف (الباحـث)، فهـو مقيـاس مـؤشّر خـاصّ بالمؤلّـف وليـس بالمجلّـة أو وعـاء النـشر. وهـذا المـؤشّر يقيـس حجـم المنشـورات للمؤلّـف مـع الاقتباسـات الموجـودة في وعـاء نـشر آخـر. فالمـؤشر يقـوم عـلى أكثـر الأبحـاث المنشـورة المقتبسـة وعـدد مـن الاقتباسـات التـي تـم اسـتخدامها في أوعيـة نـشر أُخـرى. أمّـا سـيماغو لترتيـب المجـلّات Scimago (SJR) فهـو مـؤشّر يقيـس التأثـير العلمـي للمجـلّات ويُصنّفهـا ويُرتّبهـا، ويُفـسّر كذلـك عـدد الاقتباسـات في المجـلّات ويعـرض مكانتهـا. أمّـا التأثـير المعيـاري للمرجـع لـكلّ ورقـة (SNIP) هـو مقيـاس يُفـسّر الاختلافـات في مجـال علمـيّ محـدّد في الاستشـهادات، ويقـوم بمقارنـة هـذه الاستشـهادات لـكلّ مجلّـة ولـكلّ منشـور فيهـا في حقـل المجلّـة نفسـه وليـس في كلّ المجـالات. أي أنّـه مقيـاس يقيـس الحقـول نفسـها ويُعطيهـا مـؤشّرات كمّيـة.

ومـن خـلال المقارنـة بـين هاتـين المؤسّـستين، فـإنّ الكثـير مـن الباحثـين يَـرون أنّ القبـول العلمـي العالمـي الأكثـر كفـاءة عنـد شركـة كلاريفيـت وقاعـدة البيانـات (JCR) بالمقارنـة بسـكوبس. وهنـاك مـن يُشـير إلى المجـلّات التـي تتبـع شـبكة العلـوم (WoS) بأنّهـا أكثـر صراحـة وتشـدّداً بشـكل إجمـالي في عمليـة تحكيـم الأقـران، بسـبب أنّهـم يصرّون عـلى نوعيـة عاليـة مـن البحوث. وفي المجمـل فـإنّ جميـع المجـلّات الموجـودة في شبكة العلـوم (WoS) موجـودة في قاعـدة البيانـات سـكوبس، ولكـنّ العكـس غـير صحيـح. بالإضافـة إلى أنّهـا تعـدّ الأقـدم زمنيـاً مـن ناحيـة تقديمهـا لخدمـات المعلومـات.

ويبقى السؤال المهم: هل (JCR) وسكوبس لديهما معامل تأثير IF؟

في الواقـع إنّ معامـل التأثـير، الأكثـر رواجـاً وتـداولاً بـين الباحثـين لدينـا، موجـود فقـط لـدى النـشرة الدوريـة السـنوية (JCR)، ولا يوجـد معامـل تأثـير في قاعـدة البيانـات سـكوبس. ولكـنّ قاعـدة البيانـات سـكوبس لديهـا مـا يسـمّى بمعامـل الاستشـهاد Citescore وليـس معامـل تأثـير، الـذي يعتبر خاصّـاً بشـبكة العلـوم (WoS).

في الواقـع، هنـاك فـرق بـين معامـل التأثـير (IF) ودرجـة الاستشـهاد (Citescore)، وقبـل الدخـول في تعريـف الفـرق بـين معامـل التأثـير(Impact Factor IF)، ودرجـة الاستشـهاد (Citescore)، لا بـدّ مـن الإشـارة إلى نقطتـين:

١ ـ معامـل التأثـير ودرجـة الاستشـهاد همـا معادلتـان رياضيّتـان تُبيِّنـان مـدى ودرجـة الاقتبـاس مـن مجلّـة مُحـدّدة، ومـدى انتشـار مقالاتهـا وأبحاثهـا بين الأقـران عـن طريـق النـشر. فالمؤشّران يشـتركان في الهـدف نفسـه.

٢ ـ معامل التأثير يتبع أساساً قاعدة بيانات خاصّة بشبكة العلوم (WoS) التابعة لكلاريفيت (Clarivate) بينما درجة الاستشهاد هي قياس خاصّ بقاعدة البيانات سكوبس التابعة لإلسفير (Elsevier).

أمّا طريقة حساب معامل التأثير (IF) فهي تتمّ وفق المعادلة الآتية: ناتج قسمة عدد الاقتباسات في العام الحالي (العام الذي أُجريَت فيه المعادلة) على عدد جميع المواد/ المقالات المنشورة خلال العامين الماضيين.

أمّا طريقة حساب درجة الاستشهاد، فهي ناتج قسمة الاقتباسات للسنوات الثلاثة الماضية مع سنة حساب الدرجة على عدد جميع المواد/ المقالات المنشورة في هذه السنوات الأربعة.

أمثلة:

ـ مثال على معامل التأثير: عدد المرّات التي تمّ فيها الاستشهاد بالمقالات المنشورة في عام ٢٠٢٠م و٢٠١٩م في المجلّات المفهرسة خلال عام ٢٠٢١م تُقسم على عدد المواد المنشورة في عامي ٢٠٢٠م و٢٠١٩م.

١ ـ (الاستشهادات في عام ٢٠٢٠م = ١٢٠) + (الاستشهادات في عام ٢٠١٩م = ١٠٠) = ٢٢٠

٢ ـ (عدد جميع المواد/ المقالات المنشورة في المجلّة في عام ٢٠٢٠م = ٥٠) + (عدد جميع المواد/ المقالات المنشورة في المجلّة في عام ٢٠١٩م = ٥٠) = ١٠٠

معامل التأثير لهذه المجلّة هو: ٢٢٠ ÷ ١٠٠ = ٢,٢

مثال على درجة الاستشهاد:

١ ـ درجة الاستشهاد للمجلّة (س) للعام ٢٠٢١م هو: (عدد الاستشهادات في عام ٢٠٢١م = ٢٠٠ + عدد الاستشهادات في عام ٢٠٢٠م = ٢٠٠ +

عدد الاستشـهادات في عام ٢٠١٩م = ٣٠٠ + عدد الاستشـهادات في عام ٢٠١٨م = ١٠٠) = ٨٠٠.

٢ ـ (عـدد المـواد المنشـورة في عـام ٢٠٢١م = ٢٠ + عدد المواد المنشـورة في عام ٢٠٢٠م = ٣٠ + عـدد المـواد المنشـورة في عـام ٢٠١٩م = ٣٥ + عدد المواد المنشـورة في عام ٢٠١٩م = ٤٠) = ١٣٥

فدرجة الاستشهاد هي: ٨٠٠ ÷ ١٣٥ = ٥,٩٢

ملاحظة: كانـت درجـة الاستشـهاد في السـابق تتـمّ وفـق المعادلـة الآتيـة: مجمـوع عـدد الاستشـهادات للعـام المطلـوب (مثـلاً ٢٠١٧م) ÷ عددهـا في الأعـوام ٢٠١٤م + ٢٠١٥م + ٢٠١٦م = درجـة الاستشـهاد. كان ذلـك قبـل عـام ٢٠٢٠م.

ويمكن توضيح الاختلاف بين المؤشّرين في الآتي:

ـ عـدد السـنوات: القيـاس في معامـل التأثـير سـنتان، ودرجـة الاستشـهاد (٤) سنوات.

ـ قاعـدة البيانـات: في معامـل التأثـير هـي (JCR)، وفي درجـة الاستشـهاد سـكوبس.

ـ طريقـة الدخـول: عـن طريـق الاشـتراك في نـشرة (JCR)، بينـما درجـة الاستشـهاد مجانيـة للجميـع.

ـ المـواد التـي يتـمّ تقييمهـا: في (JCR) المقـالات والمراجعـات فقـط، أمّـا في درجـة الاستشـهاد جميـع مـواد النـشر (مقـالات، مراجعـات، مؤتمـرات، فصـول في كتـب، بيانـات بحثيـة).

- عدد المواد (٢٠٢١م) في (JCR) ما يزيد عن (٢١) ألفاً، وفي سكوبس (٤٣) ألفاً.

هناك شروط محدّدة لانضمام أوعية النشر إلى هاتين القاعدتين.

ولكن يبقى السؤال الأكثر أهمية والذي أشرنا إليه في بداية هذا المقال، والذي نكشف عنه هنا: هل كلّ ما ينشر في (JCR)، وسكوبس يعتبر وعاءً مناسباً وموثوقاً به ويمكن الاعتماد عليه في الترقية الأكاديمية؟.

الإجابة عن هذا السؤال ستكون في المقال القادم، وهو من المؤكّد أمر يهمّ قطاعاً كبيراً من الباحثين عن الترقّي الأكاديمي.

(٣)
Scopus و JCR والترقية الأكاديمية

في المقال السابق وبعد أن عرضنا الفرق بين نشرة JCR و Scopus، توقّفنا عند تساؤل عامّ مفاده: هل كلّ ما ينشر في JCR أو Scopus يعتبر وعاءً موثوقاً به؟ وبالتحديد: هل كلّ ما في هذين القالبين من مجلّات علمية يمكن اعتماده للترقية الأكاديمية؟ الإجابة عن هذا التساؤل وبكل أسف: لا، فليس كلّ ما هو موجود من مجلّات علمية في هذين القالبين يعتبر موثوقاً به، أو يعتبر وعاءً معتمداً للترقّي الأكاديمي. تستند الإجابة عن هذا التساؤل على أساسٍ أنّ بعض المجلّات المنشورة في هذين القالبين لا تتوافق مع شروط الترقية الأكاديمية في جامعة الكويت، والأمر الآخر هو أنّ هناك بعض المجلّات المدرجة في هذين القالبين لا تعتبر موثوقاً بها (وهي قليلة)، وبعضها يندرج تحت ما يسمّى بالمجلّات «المُستغِلّة»!!.

قد تكون هذه الإجابة مفاجئة لكثير من المهتمّين، حيث من السائد الاعتقاد بأنّ النشر في هذين القالبين يعتبر ضماناً لجودة وعاء النشر، ولكنّ

الحقيقة ليست كذلك. يفترض أن يتمّ الأخذ بهذا الموضوع بعين الجدّية، بحكم أن ليس كلّ ما ينشر في هذين القالبين يتبع مجلات رصينة أو يُعتمد لأغراض الترقية.

أولاً: عندما نتحدّث عن الترقّي الأكاديمي هنا، فالمقصود به الترقية الأكاديمية وفق ضوابط جامعة الكويت وقواعدها، من خلال اللائحة المعدّلة لنظام الترقيات، وقواعد اعتماد المجلّات العلمية الصادرة عن مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية. فهناك مجموعة من الشروط للمجلّة العلمية لأغراض الترقّي، وثانياً: طريقة التحكيم التي يفترض أن تكون سرّية، وأنّ التحكيم يجب أن يكون خارج نطاق هيئة التحرير، ويُفترض أن تكون تابعة لمؤسّسة علمية أو جامعة عريقة أو دار نشر معروفة. وعندما تتمّ الإشارة إلى السرّية هنا يُفهم منها بأنّها السرّية التامّة، بمعنى أن تكون ثنائية الجانب (Double Blind Peer Review)، بحيث لا يُعرف الباحث المتقدّم للترقية، والباحث لا يعرف المحكّمين.

هناك الكثير من المجلّات العلمية المدرجة في هذين القالبين لا تتبع مبدأ السرّية المعتمد، وبعضها لا يشير إليه أساساً، وهو ما يتنافى مع شروط الترقيات وقواعدها في جامعة الكويت. بالإضافة إلى وجود مجموعة من المجلّات العلمية التي يقوم بعض أعضاء هيئة التحرير فيها بتحكيم البحوث، أو يكون المراجعون أو المحكّمون معروفين، وهو أيضاً أمر مخالف للشروط والقواعد المتّبعة في الجامعة. ومن هذه القواعد وجوب تبعيّتها إلى جهات علمية رصينة، لأنّ ذلك سيبعدها

عـن الوقـوع في شرَك المجلّات «المُستغِلّة»، وهـو الأمـر الآخـر الـذي يجب الانتبـاه إليـه والاحـتراز منـه. فهنـاك الكثـير مـن المجـلّات الموجـودة في سـكوبس وكذلـك في نـشرة JCR تعتـبر مجـلّات «مُسـتغِلّة». وهـو الأمـر الـذي تـمّ التحذيـر منـه، خاصّـة في السـنتين الماضيتـين في جامعـة الكويـت، وبعـد إثـارة قضيـة مؤسّسـة أوميكـس للنـشر. وللتحقّـق مـن وجـود هـذه المجـلّات في هذيـن القالبـين، فـإنّ دراسـة قـام بهـا عـدد مـن الباحثـين ونـشرت في مجلـة Archives of Physical Medicine and Rehabilitation في عددهـا ٩٨ ومجلدهـا الخامـس للعـام ٢٠١٧م، لعـدد ٩٤٤ مجلّـة يشـتبه في أن تكـون مجـلّات مُسـتغِلّة. وقـد توصّلـت نتائـج الدراسـة إلى أنّ تسـع مجـلّات موجـودة في Science Citation Index Expanded (SCIE)، و٢٨ موجـودة في Emerging Sources Citation Index (ESCI) وهـي قواعـد بيانـات تابعـة لنـشرة JCR، والغريـب في الأمـر أنّ مـن بـين هـذه المجـلّات خمـس مجـلات كانـت موجـودة في قاعـدة Medline الطبّيـة الرصينـة. هـذه الدراسـة أُجريـت في عـام ٢٠١٧م، ومـن المؤكّـد أنّ الأعـداد في تزايـد. وأشـارت دراسـة أخـرى منشـورة في مجلـة Research Evaluation ٢٠٢١ في عددهـا الثلاثـين ومجلّدهـا الثالـث إلى أنّ هنـاك ٥٣ مجلّـة مصنّفـة في قائمـة المجـلّات «المسـتغِلّة» موجـودة في نـشرة JCR في عـام ٢٠١٨م. وفي مقـال نشرتـه مجلـة الطبيعـة المعروفـة (Nature) في ٨ فبرايـر ٢٠٢١م يشـير إلى أنّ قاعـدة بيانـات سـكوبس (Scopus) تتضمّـن مـا يقـرُب مـن ٣٠٠ مجلّـة مدرجـة ضمـن المجـلّات «المُسـتغِلّة».

إذاً هناك مجلّات مستغِلّة في هذين القالبين، وعلى الرغم من أنها قليلة فإنه لا بدّ من الانتباه عند اختيار المجلّة، وهذا يعني أنّ الانضمام إلى قواعد البيانات العالمية ليس هو الشرط الوحيد لضبط جودة المنتج العلمي.

هناك معايير أخرى مهمّة لجودة المجلّة العلمية، فبشكل عامّ تعتبر المجلّات ذات الوصول المفتوح أكثر اقتباساً بغضّ النظر عن الجودة في بعض الأحيان، وهذا ما يرفع من ترتيبها، وهو ما يجعل من بعض المجلّات ذات الوصول المفتوح تحتلّ ما يسمّى بالرُبيع الأعلى كأفضل المجلّات في الحقل العلمي، وتصنّف على أنّها من مجلّات (Q1)، سواء بقاعدة بيانات JCR، أو سكوبس، ومن الممكن أن تكون هذه المجلّات «مُستغِلّة»، وينشر الباحثون دراساتهم فيها بحُسن نيّة في الغالب، وهذا ما سنعمد إلى تفصيله في المقال القادم إن شاء الله.

(٤)

الكشّاف العربي للاستشهادات المرجعية التابع لشبكة العلوم
Web of Science

نشطت في السنوات الأخيرة جهودٌ عربية في مجال إنشاء وتصميم قواعد البيانات الخاصّة بالمجلّات العربية. وقد جاء من ضمن المشاريع الجادّة ما يسمّى مشروع قاعدة معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف Arcif) بعد أن أُسّست قاعدة البيانات «معرفة» عام ٢٠٠٩م، والذي يعتبر قاعدة بيانات عربية تهدف إلى توفير مؤشّراتٍ كمّية لقياس الإنتاج العلمي في المجلّات العربية وتصنيفها.

وفي المقابل، ظهر أيضاً مشروع آخر تحت اسم «معامل التأثير العربي» التابع لاتّحاد الجامعات العربية، كخطوة من الخطوات الجادّة في هذا المجال، والذي بدأ فعليّاً في عام ٢٠١٠م. وبغض النظر عن تقييم هذين المشروعين، إذ يمكن استعراض ما لهما وما عليهما في موقع آخر، إلّا أنّ هذين المشروعين في النهاية يعتبران من المحاولات التقنية الجادّة في مجال تنظيم وتصنيف المجلّات والبحوث العلمية، وفي النشر العلمي التقني. يقوم هذان المشروعان العربيّان بدور مشابه وقريب من دَور مؤسّسات

التصنيف التابعة لمنصّات قواعد البيانات العالمية الكبرى، والتي تتمثّل بسكوبس (Scopus) التابعة لشركة إلسفير (Elsevier)، ونشرة تقارير المجلّات (JCR) Journal Citation Report، التابعة لقواعد بيانات شبكة العلوم (Web of Science) المملوكة لشركة كلاريفيت (Clarivate). وقد تمّت الإشارة في مقال سابق إلى هاتين المؤسّستين. فهما مؤسّستان عالميّتان تحتويان في مضمونهما على مجلّات محدّدة وفقاً لشروط خاصّة. وقد اعتمد المشروعان العربيّان عند قياس الاستشهاد على الطرق الرياضية نفسها لهاتين المنصّتين، من حيث قسمة أعداد الاقتباسات والاستشهادات من إجمالي البحوث المنشورة خلال السنوات الأخيرة (المختلف في عددها بين المنصّتين).

وتعدّ المجلّات التي تصدر باللغة العربية شبه غائبة عن هذه القواعد العالمية (عدا وجود ثلاث مجلّات تصدر باللغة العربية مدرجة في قاعدة البيانات سكوبس). ولذلك، انبثق المشروع كفكرة رائدة تبنّتها شبكة العلوم (Web of Science) المملوكة لشركة كلاريفيت (Clarivate)، وبدأت فعلياً في تنفيذ مشروع الكشّاف العربي للاستشهادات المرجعية (Arabic Citation Index). يعتبر هذا المشروع من المشروعات المعلوماتية الجادّة التي ظهرت مؤخراً والذي تمّ تمويله من قبل الحكومة المصرية، وبالتحديد من بنك المعرفة المصري.

إنّ هذا المشروع لم يرَ النور بعد، إلّا أنّه قد بدأ فعلياً في تكوين وتأسيس قاعدته الخاصّة، وبدأ بوضع موقع على شبكة المعلومات خاصّ بهذا المشروع، وهو يشير بوضوح إلى أنّه لمّا يعمل بعد، وأنّ المشروع على طريق

الاستكمال، خاصّة وأنّه بدأ يطلب من المجلّات العربية إضافة معلومات خاصّة بها. ومن المتوقّع أن يُكتب لهذا المشروع النجاح إذا ما استمرّت شركة كلاريفيت بخبرتها العريقة في صناعة المعرفة في الإشراف على المشروع، وتخطّت أيّ عقبات مالية أو إدارية أو لوجستية. ومن خلال النظر في الكتيّب الإرشادي الخاص بهذا المشروع والمنشور في موقع كلاريفيت[٢] فإنّ هذا المشروع يهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات الببليوجرافيّة والاستشهادات الخاصّة من المجلّات العربية. وقد أشار الموقع إلى أنّ عملية اختيار المجلّات سوف يكون وفقاً لِما يعتمده الخبراء في هذا المجال.

فهذا الكشّاف سيسهّل الوصول إلى المحتوى العربي، ويربط أكثر من ١,٩ مليار مرجع من المراجع البحثية العربية المستشهَد بها وذات الجودة العلمية لأكثر من ١٧١ مليون بحث، والتي تعود إلى سنة ١٩٦٤م. ومن أهداف هذا المشروع -كما يشير الموقع- أنّه سوف «يضيّق الفجوة بين الإنتاج المحلّي والتأثير العالمي، مع إتاحة البحث باللغة العربية والإنجليزية». وإذا ما أتمّ هذا المشروع خطواته العامّة، فإنّ اللغة العربية ستكون اللغة التاسعة للواجهة البحثية الخاصة بشبكة العلوم.

ولا شكّ أنّ منصّة شبكة العلوم هي قاعدة استشهادات ذات ثقة عالية في مجال النشر العلمي، ومستقلّة عن أيّ ناشر، ووجود المحتوى العربي فيها سيزيد من أهميّة نشر المعرفة العربية إلى مستوى عالٍ.

وعن كيفيّة اختيار المجلّات العلمية في هذه القاعدة، يشير الكتيّب الخاصّ إلى أنّ عملية الفرز في الكشّاف العربي سوف تتمّ وفقاً للعناصر

2- See: http//clarivte.com/arci

الآتية: الرقم الدولي (ردمك)، والعنوان، والناشر، وعنوان URL للمجلّة العلميّة، وإمكانيّة الوصول إلى المحتوى، وترقيم خاصّ بالبحث أو المخطوط doi، وترقيم الصفحات، والجداول الزمنية والمجلّدات. وستتمّ كذلك عملية التقييم التحريري في هذا الكشّاف من خلال التركيز على عناصر تتمثّل بـ: «المحتوى العلمي، بيان النطاق البحثي للدورية، وصلة المحتوى، وجودة اللغة، والمصادر المستشهد بها، وهيكل هيئة التحرير». ويشير الكتيب أيضاً إلى أنّ اختيار الدوريّات والمجلّات العربية سيتمّ عن طريق هيئة تحرير تمّ إنشاؤها خصّيصاً لهذا الغرض، وهي التي ستقوم بالإشراف على إنشاء معايير اختيار المجلّات وتحديدها، وإعداد المقاييس، ومنهجيّة إعداد التقارير، وهو الأمر الذي سيكون متوافقاً مع معايير اختيار المجلّات في شبكة العلوم (Web of Science).

وتشير منظّمة المجتمع العلمي العربي[٣] إلى أنّ للكشّاف العربي للاستشهادات المرجعية مجموعة من المزايا، والتي تتمثل بـ: «زيادة كبيرة في الاطّلاع على المحتوى العربي، زيادة فرص تمويل الأبحاث، الحصول على أفضل دعاية للمجلّة، دعم التنافس الإقليمي، الوصول إلى إنتاج فكريّ دوليّ مُحكّم، متابعة نشاط المجلّة والتعرّف على الأبحاث العربية الهامّة، واجهة استخدام باللغة العربية والإنجليزية، الإعلان عن المحتوى سوف ينتشر أكثر من أيّ وقت مضى، سرعة عمليّة المراجعة، الحصول على التقييم والتكشيف في أسرع وقت ممكن، حيادية الناشر، جودة وحيادية البيانات، تسهيل الوصول إلى المحتوى العلمي المكتوب باللغة العربية، فضلاً عن

٣ ـ منظمة المجتمع العلمي العربي (٢٠٢١م، ٣ مارس). العلم فضاء، فكن رائده. تم استرجاعه من https://arsco.org/article

ربطه بأكثر من (٩ , ١) مليار مرجع بحثي وأعلى محتوىً علميّ مُحكّم من جميع أنحاء العالم».

نتطلّع إلى أن يكون هذا المشروع رائداً في مجال قواعد البيانات العربية، ونتطلّع أيضاً إلى ألا يواجه ما يمنع إعداده وتنفيذه. إذ إنّ هناك تخوّفاً لا بد من الإشارة إليه، وهو الوقت الطويل نسبياً ما بين الإعلان عن هذا المشروع وتنفيذه، وهو أمر يدعو للقلق، الأمر الذي قد يُنبِئ بوجود بعض العقبات في مسيرة إنجازه وتحقيق أهدافه. ومن غير المعلوم ما إذا كانت العقبات فنية أم مادية. فحسب ما أشار إليه المصدر السابق المتمثّل بمنظّمة المجتمع العلمي العربي من أنّ هذا المشروع قد بدأ منذ عام ٢٠١٥م، وقد وقّع الاتفاقية وزير التربية والتعليم الفني في جمهورية مصر العربية ممثّلاً عن بنك المعرفة المصري. فمنذ ذلك الوقت لم يرَ هذا المشروع النور ولم ينتهِ إعداده.

ولا بدَّ في النهاية من تقديم اقتراح بأنّ مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي قد تكون رائدة في مجال تبنّي هذا المشروع ودعمه إن كان يواجه عقبات فنية أو مالية. فقد عُقد لقاء مع الأستاذ الدكتور مصطفى معرفي رحمه الله رئيس لجنة الجوائز في المؤسّسة قبل سنوات عدة، وكان يشير إلى مثل هذه الفكرة، وطلب إعداد ورقة وتصوّر خاصّ عن موضوع معامل التأثير العربي وإمكانيّة تبنّيه من قِبل المؤسّسة. وأعتقد أنّ مِن المهمّ أن يتمّ التعاون الآن بين المؤسّسة وجامعة الكويت ممثّلة بإدارة الأبحاث في تبنّي مثل هذا المشروع المهم إن كان يواجه عوائق فنية أو مالية. فالخبرات الفنية متاحة وبإمكانها أن تتبنّى مثل هذا المشروع، ولا بأس بأن يكون بشراكة مع

جمهورية مصر العربية وبنك المعرفة الذي بدأ بهذه الفكرة الرائدة، إن كان لا يزال غير قادر على إنجازه. أعتقد أنّ هناك حاجة إلى أن يتمّ التحرّك العاجل لإنجاز هذا المشروع ليكون في متناول الجميع للاستفادة من النشر العلمي العربي، وإخراجه من حيِّزه الضيِّق المتداول والتحليق به في آفاق العالمية.

(٥)
أنواع المجلّات العلمية ذات الوصول المفتوح Open Access

أصبحت المجلّات ذات الوصول المفتوح (Open Access) هي المجلّات الرائجة بعد الثورة التكنولوجيّة، وبعد أن عَمَدت المجلّات العلميّة إلى تعديل طريقة وأسلوب نشرها للبحث العلمي. فحتّى نهاية أكتوبر ٢٠٢١م كان عدد المجلّات ذات الوصول المفتوح قد تجاوز ١٧ ألف مجلّة، والعدد إلى ارتفاع[٤]. فهناك إقبالٌ متنامٍ على المجلاّت ذات الوصول المفتوح، وتقلّصٌ في عدد المجلّات التقليدية. فبعد هيمنة الاعتماد على المادّة الورقية في البحث لسنوات طويلة، أصبحت المجلّات العلمية ذات الوصول المفتوح هي السائدة والمسيطرة على مجال النشر العلمي، مع محافظة كثير من المجلّات أيضاً على النشر التقليدي، أو ما يسمّى بالنشر الورقي عن طريق الاشتراكات، كما أنّ بعض المجلّات جمعت بين النشر الورقي والنشر الإلكتروني، وهذا ما أدّى إلى وجود تنوّع واسع لمجلّات النشر ذات الوصول المفتوح، وهذا عائد بشكل مباشر إلى سياسة المجلّة وطبيعتها واتّجاهها.

4 - Zul M (2021). What is an open access journal? 9 important things to know. Retrieved from PublishingState.com

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ أغلب المجلّات العلمية التي تصدر عن دور نشر علمية تهدف بشكل مباشر إلى الربح المادّي، ولكنها تختلف من ناشر إلى آخر، ومن دار نشر رصينة إلى دار نشر تهدف إلى الربح المادي من دون تحقيق مبدأ الجودة، وهي التي سبق وأشرنا إليها على أنّها مجلّات «مُستَغِلَّة»، وقد سبق الحديث عنها بشكل مفصّل في أعداد سابقة. فالكثير من المجلّات العلمية بطبيعتها تسعى إلى الربح المادّي، وخاصّة الأجنبية منها، عدا تلك المجلّات التي تتبع جامعات ومؤسّسات علمية أكاديمية لا تَعتبر الربح المادّي هو الأساس، إنّما النشر المعرفي هو القضيّة المهمّة، انطلاقاً من رسالة ورؤية الجامعة أو المؤسّسة العلمية التي تنتمي إليها المجلّة.

فعلى سبيل المثال، المجلّات العربية الصادرة عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، والتي تنشر أبحاثاً ورقية (ما زالت)، لا تهدف إلى تحقيق أيّ ربح مادّي، بل إنّ العدد الواحد من المجلّة تزيد تكلفته عن قيمة بيعه، فالتكلفة أكبر من العائد حتى لو تمّ بيع الأعداد كافّة، وهذا يعكس كون المجلّة العلمية لا تهدف إلى الربح المادّي انسجاماً مع سياسة هذه المؤسّسة الأكاديمية. أمّا المجلّات الأخرى الصادرة عن شركات ودور نشر علمية فإنّها تنقسم إلى قسمين: دور نشر علمية رصينة مع محافظتها على الكسب المادّي، ودور نشر أخرى هدفها الرئيس الكسب المادي، دون المحافظة على مستوى جودة المنتج العلمي، وهي ما اصطُلح على تسميتها بدور النشر «المُستَغِلَّة».

تعتمد دور النشر الرصينة على ثلاثة أساليب في إخراج منتجها العلمي إلى حيّز الوجود: إمّا عن طريق النشر الورقي، وإما عن طريق النشر

المفتوح، أو الاثنين معاً. وعلى هذا الأساس ظهر العديد من الأنواع الخاصّة بالمجلّات في الوقت الراهن بناءً على اعتماد النشر وفق سياسة المجلّات ذات الوصول المفتوح؛ فتنوّعت المجلّات ذات الوصول المفتوح من حيث هدفها، وأصبحت تأخذ أشكالاً مختلفة، وارتبطت بالملكية الخاصّة للمنتج العلمي. وقد قسّمت هذه المجلّات حسب طريقتها وأسلوبها، وقد قامت إحدى دور النشر بتعريف هذه الأنواع، وحدّدتها بالآتي[٥]:

١ ـ مجلّات الوصول المفتوح الخضراء: وهي مجلّات تسمح بنظام الأرشفة الذاتية، والوصول إلى المادّة أو البحث عن طريق مستودع أو موقع إلكتروني. فيستطيع المؤلّف أن يضع بحثه على مستودع أو على موقع إلكتروني قبل خروج بحثه بشكله النهائي وقبل طباعته، وبمراحله المختلفة إلى مرحلة ما قبل النشر، وكذلك مرحلة ما بعد النشر وما بعد الطباعة. فينشر البحث في وعاء عامّ (غير مفتوح)، ولكن يستطيع الباحث أن يقوم بتوزيع عمله أو بحثه بشكل مفتوح ويصل به إلى الجميع. وفي كثير من الأحيان يحتاج الباحث إذناً من الناشر ليقوم بذلك.

٢ ـ مجلّات الوصول المفتوح الزرقاء: وهنا يمكن أن يقوم مؤلّف البحث بأرشفة بحثه بنسخته النهائية عن طريق ملف بي دي إف (PDF).

٣ ـ مجلّات الوصول المفتوح الصفراء: وهنا يمكن أن يقوم المؤلّف بأرشفة نسخة من بحثه في مرحلة ما قبل الطباعة والنشر على نطاق واسع.

5 - Green, Blue, Bronze, Yellow, Pre-prints, & More: A Guide to Understanding the colors of Open Access. By IGI Global Open Access Division on Aug 2021 ,27. Retrieved from https://www.igi-global.com/newsroom/archive/guide-understanding-colors-open-access/4925/

٤ ـ مجلّات الوصول المفتوح الهجينة: وهي مجلّات تمنح خيارين للمؤلّف، فيمكن للمؤلّف أن يدفع رسوم النشر Article Processing Charge (APC) مقابل نشر مقالته بطريقة الوصول المفتوح، أو أن ينشرها بالطريقة الورقية المعتادة الخاصّة بالمجلّة التي تتبع نظام الاشتراك.

٥ ـ مجلات الوصول المفتوح الذهبية: وهو النوع الأكثر شيوعاً في المجلّات ذات الوصول المفتوح، ويعتمد عليه كثير من الباحثين، بحيث يدفع المؤلّف أو المؤسّسة أو مموّل البحث رسوم النشر المفتوح Article Processing Charge (APC)، أو رسوم نشر فصل من الكتاب Chapter Processing Charge (CPC)، أو رسوم نشر الكتاب Book Processing Charge (BPC)، على أن يقوم الناشر بعرض البحث بشكل مجّاني للعموم. وهذه الرسوم بكلّ تأكيد تساعد دار النشر على تعويض التكاليف الخاصّة بالعمل، وتستعيض بها عن الاشتراكات الدوريّة أو المبيعات.

٦ ـ مجلّات الوصول المفتوح البلاتينية: وتعرف أيضاً بذات الوصول الماسي، ويسمح هذا النوع من المجلّات بالوصول الفوري إلى المحتوى دون دفع أيّ رسوم لقاء النشر، حيث تتمّ تغطية جميع تكاليف النشر من قبل المنظّمة أو المؤسّسة الراعية سواء كانت واحدة أم أكثر.

٧ ـ مجلّات الوصول المفتوح البرونزية: وفي هذا النوع لا يتمّ دفع أيّ رسوم مقابل النشر المفتوح، إذ إنّ الناشر يختار أن يجعل الورقة العلمية أو البحث متاحاً للقرّاء.

٨ ـ مجلّات الوصول المفتوح السوداء: وهي تشير إلى نشرٍ ذي وصول مفتوح بشكل غير قانوني، وتتمّ إتاحتها للجمهور والقرّاء بشكل مجّاني.

٩ ـ مجلات الوصول المفتوح البيضاء: وهي مجلّات لا يستطيع المؤلّف أن يقوم بأرشفة عمله في أي مرحلة، بما في ذلك مرحلة ما قبل الطباعة، ومرحلة ما بعد الطباعة أو ما بعد إصدار الناشر.

لا شكّ أنّ هذه الأنواع لا ترتبط بمجلّات مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت والتي تعتمد على المبيعات، والاشتراكات. فغالبية المؤسّسات الأكاديمية تعتمد على الاشتراكات. والقارئ في المجلّات ذات الوصول المفتوح ليس عليه أن يدفع أي مبلغ لقاء قراءة المقال أو البحث. ولذلك، فإنّ المجلّات التي تعتمد على نظام الاشتراك تستوفي قيمة الاشتراك من القارئ المشترِك، وكثير منها يمكن طلبه إلكترونياً وعبر موقع المجلّة نفسه، وفي بعض الأحيان التكلفة تكون كبيرة، وخاصّة المجلّات ذات السمعة العالية. في المقابل هناك نظام اشتراك عام من الممكن أن يحصل فيه القارئ أو المؤسسة على عدد المجلّة نفسه. ومجلّات الاشتراك لا تطلب أيّ مبلغ من الباحث الذي يتقدّم ببحثه إليها، بالإضافة إلى أنّه من المؤكد أنّها أقلّ مشاهدة وتصفّحاً مقارنةً بالمجلّات ذات الوصول المفتوح؛ بحكم أنّ الباحث يمكنه الاكتفاء بمجموعة من البحوث عبر الفضاء المفتوح، ويمكنه الاستغناء عن تلك التي لا تسمح بفضاء مفتوح. وقد قام عدد من المجلّات العربية والخليجية التي تعتمد على الاشتراك بفتح الفضاء أمام القرّاء للاطّلاع على البحوث الصادرة عن مجلّاتها وبدون مقابل؛ وذلك بحكم أنّها مؤسّسات غير ربحية، وبعضها يتلقّى رسوماً من الباحث نفسه مقابل عرض البحث في الفضاء الإلكتروني.

من المهم أن تُوجَّه دعوة إلى المجلّات العربية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي بضرورة تَبنّي نظام مجلّات الوصول المفتوح البلاتينية بحكم أنّها مؤسّسة غير ربحية، مما سيزيد من درجة الاقتباس من مجلاتها ومن مقالاتها.

الفصل الثاني

الأخلاقيات في النشر العلمي

(٦)
أخلاقيات النشر العلمي

تشرّفتُ بتقديم ورشة عمل عن أخلاقيات البحث العلمي في مؤتمر البحث العلمي في جامعة الكويت، كان المؤتمر تحت عنوان: «الربط بين المجالات العلمية: الابتكار والاستدامة» والذي عقد خلال الفترة بين ١٤-١٥ مارس ٢٠٢٣م في المركز الثقافي في مدينة صباح السالم في الشدادية. وقد رأيت أنّه من المناسب أن أتعرّض لأخلاقيات البحث العلمي هنا في هذه السلسلة، بعد أن اجتهدت في تجميعها وتلخيصها، لِما لها من أهمية، ولعدم إحاطة الكثيرين بمضامينها.

للبحث العلمي قِيم رئيسة يُفترض أن يتحلّى بها الباحث، وهذه القيم ينبغي أن تكون متأصّلة في الباحث قبل أن يكون باحثاً ويبدأ بالنشر العلمي، إنها تتجذر فيه من خلال تنشئته الاجتماعية وتكوُّن شخصيته كفرد عضو داخل المجتمع. فأخلاق الباحث وقيَمه إنما هي انعكاس لشخصيته العامة وما يحمله من منظومة قِيَمية. فقيمٌ مثل الموضوعية، والأمانة، والدّقة، هي من القيم الاجتماعية التي يفترض أن يتحلّى بها أيّ فرد من أفراد المجتمع، وكذلك الحال بالنسبة للباحث. وهي قيم بكلّ تأكيد ترتبط بقيم أخرى

ذات صلة، تتمثّل بالنزاهة، والصدق، والإخلاص، والتفاني، وغيرها من القيم التي يتّسم بها الإنسان وتتكوّن بها شخصيّته كفرد قبل أن يكون باحثاً. إنّ أيّ خلل في هذه المنظومة القِيَمية عند إجراء وكتابة البحث العلمي ما هي إلا إخلال في الأخلاقيات العامّة للنشر العلمي، والتي تُعدّ مخالَفة للقواعد المرعية، وتتطلّب العقوبة الأدبية في حال اكتشاف مثل هذا الخلل. ولعلّ هذا الخلل في المنظومة القيمية للبحث العلمي أفرز مجموعة من السلوكيات التي جاءت معها مجموعة من الأخلاقيات غير المتوافقة مع قيم وأدبيات النشر العلمي. ويمكن تقسيم الأخلاقيات ووضع بعض الإرشادات تحت هذه الأقسام لسهولة تناولها كما يلي:

أولاً ـ مراعاة كتابة المراجع العلمية:

يمكن عرض أبرز الجوانب الخاصّة بهذا الموضوع:

- ضرورة كتابة المراجع العلمية في البحث بكل أمانة ودقّة في متن البحث وفي القائمة الخاصّة بالمراجع، فالأمانة في نسبة المعلومة لصاحبها، والتحقّق من المرجع الذي تمّ الاعتماد عليه، والدقّة في كتابة المرجع بصورة كاملة وواضحة تعتبر من أبرز أخلاقيات الكتابة العلمية.
- التفريق بين الشروط الواجب اتّباعها في الاقتباس الحرفي والاقتباس الضمني، بحيث تراعى الشروط العامة في هذين النوعين من الاقتباس، مع وجوب مراعاة القواعد الخاصة إن كان الاقتباس حرفياً، وفيما إذا كان أكثر أو أقلّ من كلمات محدّدة، وبالقدر الذي يفرضه أسلوب التوثيق المستخدم بأنواعه المختلفة، مع الإشارة إلى الصفحات، وتغيير

بنط الكتابة، وضرورة استخدام علامات التنصيص في مواضعها، وغير ذلك من الشروط التي يجب مراعاتها وفق أسلوب البحث.

- التفريق في الاستخدام بين المراجع الأصلية والمراجع الثانوية، بحيث تتمّ نسبة المعلومة في البحث إلى المرجع نفسه الذي تمّ الاقتباس منه، بغضّ النظر عن كونه مرجعاً أصلياً أو ثانوياً. فإن تمّ الاقتباس من مرجع ثانوي وأشار هذا المرجع الثانوي إلى المرجع الأصلي، فيجب بيان أنّ النقولات اقتُبست من المرجع الثانوي، مع الإشارة إلى أنّ المرجع الثانوي نقلها من المرجع الرئيس أو الأصلي، بإضافة عبارة «نقلاً عن»، لا أن يُشار إلى المرجع الرئيس أو الأصلي فحسب.
- عند قيام الباحث بتقديم بحث علميّ إلى أيّ مجلّة علمية أو دار نشر بهدف التحكيم، وجب عليه إخفاء أيّ شيء يُظهر شخصيّته في ثنايا البحث إن كان التحكيم سريّاً، وكذلك في قائمة المراجع، ويرمز إلى أبحاثه التي اعتمد عليها في البحث بالرمز (XXX) في المتن وفي قائمة المراجع، بحيث لا يظهر اسمه في متن البحث وقائمة المراجع الخاصة.

ثانياً ـ أخلاقيات عامة:

يمكن عرض أبرز الجوانب الخاصّة بهذا الموضوع بالآتي:

- الإشارة إلى أيّ مساعدة إداريّة أو عامّة تلقّاها الباحث من أجل إنجاز بحثه، سواء أكانت من شخص أم من مؤسّسة.

- وجوب اعتماد إقرار خاصّ بموافقة المبحوث على المشاركة في الدراسة إن كان المبحوث إنساناً.
- المحافظة على سريّة المعلومات الخاصّة بالمبحوث وخصوصيّتها، في حال عدم رغبة المبحوث بنشر أيّ جزء خاصّ.
- احترام رغبة المبحوث عندما يقرّر أنّه لا يرغب في الاستمرار في البحث.
- مصارحة المبحوث بأيّ أعراض جانبيّة، أو أيّ أخطار من الممكن أن يتعرّض لها جرّاء إجراء البحث، حتى وإن كانت نسبة حدوثها قليلة جداً.
- الإشارة إلى الدعم المادّي الذي تلقّاه الباحث لتمويل الدراسة، سواء كان من جهة واحدة أم من جهات مختلفة.
- البعد عن أشكال التحيُّز والتعصّب الاجتماعي، والديني، والعرقي، والسياسي، والثقافي، وغيرها من أنواع التحيّز كافّة.
- وجوب إفصاح الباحث عمّا إذا كان هناك أيّ تعارض أو تلاقي مصالح في الدراسة.

ثالثاً ـ أخلاقيات خاصّة بالنشر في البحوث المشتركة:

يمكن عرض أبرز الجوانب الخاصّة بهذا الموضوع بالآتي:

- تفادي النشر القائم على التبادل البحثي بالأسماء فقط بين باحثَين أو أكثر دون بذل مجهود يُذكر، بحيث يَذكر أحد الباحثَين اسمه أوّلاً في بحث من إعداده، ويذكر باحثاً آخر باعتباره باحثاً مشاركاً، ويقوم هذا

الباحث المشارك بنشر اسم الباحث الأول كمؤلّف مشارك في بحثه الخاص.

- تفادي وضع اسم باحث في بحث لم يقم بأيّ دور فيه، فقط من أجل المصلحة الفرديّة.
- تفادي استخدام السلطة لإجبار الآخرين على كتابة بحث يضع صاحب السلطة اسمه فيه كمؤلف أو مشارك، دون بذل أدنى عناء في الكتابة والبحث.
- تفادي وضع أسماء الباحثين وترتيبهم في البحث دون قواعد محدّدة، كوضع الاسم الأوّل أو الأخير.

رابعاً ـ تجنّب الانتحال الذاتي:

يمكن عرض أبرز الجوانب الخاصة بهذا الموضوع بالآتي:

- عدم جمع مقالات للباحث في كتاب من دون الإشارة بوضوح إلى أنّ هذه المقالات مستخدمة من قبل.
- عدم أخذ أيّ جزء من كتاب ونشره في أيّ وعاء بحثي علمي آخر دون الإشارة إلى ذلك، ودون موافقةٍ إن تطلّب الأمر.
- عدم نشر البحث في مجلّتين أو وعاءين علميين دون الإشارة إلى ذلك، مع مراعاة ما تسمح به قواعد النشر في الوعاءين البحثيين.
- عدم نشر أيّ جزء منشور مسبقاً في أي وعاء آخر إلّا بالإشارة إلى ذلك نصاً في الوعاء الجديد، وبموافقة الوعاء الأوّل إن تطلّب الأمر ذلك، وكان من شروط هذا الوعاء.

- عدم نشر جزء من رسالة ماجستير أو دكتوراة في مجلّة علمية دون أن يُشار إلى ذلك بوضوح، حتى وإن كانت المجلّة تسمح بنشر مثل هذه النوعية من البحوث.
- ما تقدَّم عرضٌ لأبرز المشكلات الأخلاقية التي يقع فيها عدد غير قليل من الباحثين، والتي قد تعكس واقعاً لا يمكن إغفاله، مكررين هنا أنّ شخصية الباحث مرتبطة بسلوكه الفرديّ في مجتمعه، فمتى كان الفرد صالحاً يحافظ على القيم العامة في مجتمعه، فإنّه بكلّ تأكيد سيكون باحثاً محافظاً على القيم والأخلاقيات العامّة للبحث العلمي.

(٧)

أخلاقيات النشر العلمي في ظلّ تطوّر برامج الذكاء الاصطناعي (ChatGPT)

يعتبر التشات جي بي تي (ChatGPT) التابع لشركة Open AI من أبرز أدوات الذكاء الاصطناعي التي ظهرت مؤخّراً (وبالتحديد في نوفمبر ٢٠٢٢م) وأحدثت ثورة تكنولوجية ومعرفية مميّزة، وخطيرة في الوقت نفسه، ومن المتوقع أن تُحدث نقلة نوعية كبيرة باهرة في مجال التكنولوجيا والمعلومات.

ChatGPT اختصار للعبارة Chat Generative Pre-Trained Transformers، (وتعني بترجمة غير حرفية: المحادثة المتجدّدة والمدرّبة مسبقاً لتحويل النصوص). فهي ببساطة أداة من أدوات الذكاء الاصطناعي، تتيح للمستخدم المحادثة النصّية المباشرة مع الأداة، وبشكل شبيه بالإنسان واستجاباته للمعلومات المطلوبة. وتعتمد هذه الأداة على المحادثة النصّية عن طريق تزويدها بالأسئلة أو الطلبات، وتتمّ الإجابة عنها من خلال استرجاع المعلومات وتنفيذ المهمّة بشكل فوريّ وسريع، وتقديم إجابة مفصّلة حسب طلب المستخدم. فهي

تقنية تتيح للمستخدم طلب المعلومات، والإجابة عن الأسئلة، وإنشاء رسائل ذات مضمون محدّد، وكتابة مقالات حول قضية أو موضوع معيّن، وغيرها من الأسئلة والطلبات النصّية التي يقدّمها ويطلبها المستخدم. وهي تختلف بشكل عامّ عن محرّك البحث غوغل (Google)، الذي يقوم بعرض نتائج الطلب أو السؤال من خلال مجموعة من الخيارات التي تحتوي على المعلومة، ويختار الباحث من هذه الخيارات ما يجده مناسباً. فمحرّك البحث غوغل يتيح مجموعة من الخيارات التي تعتبر قريبة وبشكل نسبيّ من طلب المستخدم، وما على المستخدم إلّا أن يقوم بالاختيار منها، بعكس التشات جي بي تي الذي يقدّم المعلومة جاهزة دون عناء البحث في الاختيارات. فهو برنامج يتعامل مع اللغة الطبيعية ويجيب المستخدم بطريقة طبيعية، وكأنّه شخص يُحادثه المستخدم بالرسائل النصّية. فهو بخلاف محرّك البحث غوغل يعطي النتيجة والمختصر المطلوب دون الحاجة إلى عملية الاختيار البحثي، الأمر الذي شكّل تهديداً لمحرّك البحث غوغل بعد أن وصفه المدير التنفيذي للشركة بأنّه الخطر البالغ الكبير.

في السابق، كانت مشكلة المعلومات تتمثّل بكيفية الوصول إليها في مواقعها المكانية المتناثرة المختلفة، بعد ذلك انتقلت المشكلة إلى بُعد آخر يتمثّل بكيفية تنظيم هذه المعلومات وطلب المفيد منها بعد الثورة التكنولوجية والتقنية، والكمّ الكبير المتوفّر منها عبر شبكة المعلومات، وخاصة بعد إنشاء قواعد البيانات المتعدّدة والمختلفة.

أمام هذا الكمّ الكبير من المعلومات، فإنّ عمليّة تنظيمها واستخلاص المهمّ منها والمفيد كانت هي المشكلة. أمّا الآن، وبعد إطلاق هذه التقنية

المميّزة، فإنّ اتجاهاً تطوّرياً جديداً بدا واضحاً بأنّه قد سطع، وستزداد أهمّيته واستخداماته العلمية، والفنية، والإدارية، والمهنية بشكل سريع وقريب. فقد أصبحت هذه التقنية قادرة على أن تحدّد بشكل أكثر دقّة المعلومةَ المراد استخدامها، وهذا وبدون شكّ يعتبر ثورة غير طبيعية في مجال المعلومات والذكاء الاصطناعي، إلى درجة أنّ رئيس شركة مايكروسوفت قال: «إنّ هذه التقنية سوف تغيّر من حياتنا، وسيتبع هذه التقنية مزيدٌ من الابتكارات». ولا شكّ أنّ ثمّة تطويراً مستمرّاً ومتوقّعاً في هذه التقنية المعلوماتية، ويقابله تنامٍ متسارع في الاستخدام من قِبل الأفراد. فقد جذبت ChatGPT مليونَ مستخدم خلال خمسة أيام فقط، بينما حقّق فيس بوك هذا الرقم، وهو أشهر وسائل التواصل الاجتماعي وأكثرها استخداماً، خلال عشرة شهور. هذا مع العلم بأنّ هذه التقنية ما تزال في بدايتها التأسيسية، ومن المؤكّد أنّها ستتطوّر في النُّسخ اللاحقة وبشكل لافت للنظر.

فهي تقنية رائدة في مجال البحث والنشر العلمي، تساعد الباحثين في الوصول إلى المعلومة بسهولة ويسر. إنّ مكمن الفائدة، وكذلك الخطورة في الوقت نفسه، أنّ المستخدم بإمكانه أن يطلب من هذه التقنية التكنولوجية «الرهيبة» مقالة علمية بمراجعها ومصادرها العلمية أو بدونها، أو محاضرة عن موضوع معين، أو طلب عمل اختبارات محدّدة، أو تقديم سيرة ذاتية، أو عمل سيناريو لقصّة محدّدة مع تعيين الأبطال، أو القيام بحلّ مسألة حسابية، أو الإجابة عن سؤال أو اختبار علميّ محدّد، أو حتى تصميم عرض مرئي (PowerPoint)، وغيرها من الأمور والمتطلّبات. ومن

المدهش في هذا الأمر، أنّ أحد الباحثين[٦] ومن خلال اطّلاعه على بعض الأبحاث العلمية الرئيسة المنشورة في هذا الجانب، أشار إلى أنّ هذه الأداة قد نجحت في اجتياز اختبارات علمية مهمّة، فقد نجحت على سبيل المثال في اختبار الولايات المتّحدة الأمريكية للطب والخاصّ بالترخيص الطبي USMLE، بعد أن تمّ تزويدها بالأسئلة الخاصّة، وحصلت على نسبة أكبر من ٦٠٪ في الإجابة عن الأسئلة، كما اجتازت بعض الأبواب في اختبار المحاماة الأمريكي، وجاءت النسبة الكليّة في هذا الاختبار بواقع ٥٠٪، كما اجتازت اختبار المحاسبة وحصلت على درجة جيد جداً.

مكمن الخطورة والفائدة أيضاً أنّ المستخدم يستطيع طلب المعلومة مرّتين أو أكثر، والحصول على أكثر من إجابة وبنصوص مختلفة، بمعنى أنّ البرنامج يقدّم المعلومة بصوَر متمايزة ومتنوّعة، وفي المقابل من الصعب اكتشاف أنّ هذا الكلام أو النتيجة أو التقرير مقتبس من هذه التقنية، وهو ما يجعل بالإمكان استخدام هذه المادة العلمية الصادرة عن هذه الأداة ونسبتها إلى المستخدم دون رقيب، أو دون قدرة على معرفة مصدر المعلومة. فبإمكان الطالب تقديم ورقته العلمية، أو كتابة واجبه، أو إعداد تقريره حسب طول هذا التقرير الذي يطلبه من هذه التقنية وحجمه دون بذل أيّ مجهود، سوى أن يكتب: «اكتب لي مقالة من صفحتين عن موضوع الطاقة النووية» مثلاً، ويستطيع الزيادة عليها بعد الانتهاء من هذه المهمة بأن يطلب -مثلاً-: «اكتب لي خلاصةً واستنتاجاتٍ عامّة عن هذه المقالة»، أو «اكتب صفحتين أو ثلاث صفحات أخرى»، وهكذا.

6 - Mohammed Qasem, Twittter@mqasem, Jan, 2023 25.

والأكثر إشكالية أنّه حتى تقنيات وبرامج كشف الانتحال مثل iThenticate أو Turnitin وغيرها لا تستطيع كشف هذا الانتحال أو كشف ما إذا كانت هذه المادة قد تمّ إنشاؤها باستخدام هذا البرنامج أم لا. وبإمكان المستخدم كذلك الطلب من هذه التقنية بعد حصوله على المقالة التي قام باستدعائها أن يطلب منها إعادة صياغتها وبكلمات مختلفة، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة الكشف عن موضوع الانتحال.

هناك صعوبة في الوقت الراهن على الأقل في الكشف عن التجاوزات في أخلاقيّات البحث، وإن كانت هناك جهودٌ حقيقية وجادّة بدأت تنشط في القيام بالكشف عن هذا الانتحال. ومن هذه المحاولات قيام أحد الطلبة في مرحلة البكالوريوس في جامعة برينستون الأمريكية بتطوير برنامج سمّاه GPT Zero والذي من خلاله يمكن الكشف عن الانتحالات المباشرة من برنامج الذكاء الاصطناعي بعد أن يتمّ وضع النص. كذلك شركة Open AI المنتجة لهذا البرنامج تشير إلى أنّها تعمل الآن على إصدار صورة غير مرئية على النص بحيث إنّه إذا تمّ الحصول على هذا النص من البرنامج، فسيظهر ما يشير إلى أنّ ما كُتب قد تمّ الحصول عليه من هذا البرنامج، وبتقنية ما يسمّى بالعلامة المائية (Watermark).[٧] وعلى الرغم من المحاولات التي يمكن أن تقدّمها التقنيات في هذا الجانب، أعتقد أنّ عملية التحايل سوف تظلّ ممكنة في ظلّ وجود معلومات متدفّقة ودقيقة يمكن نقلها وانتحالها بطرق مختلفة، الأمر الذي يتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي.

٧ ـ نضال قسوم، ما يجب أن نعرفه عن ChatGPT، قناة يوتيوب.

ولا بدّ من الإشارة في النهاية إلى أنّ هناك محدودية إلى الآن في استخدام هذه التقنية، والتي من الممكن أن تحدّ من كفاءتها. تتمثّل هذه المحدودية بعدة أمور، الأوّل أنّ المعلومات المتاحة التي يقدّمها البرنامج محدودة إلى سنة ٢٠٢١م، أمّا المعلومات المستحدثة فيما بعد هذه السنة فهي غير متاحة. أما الأمر الآخر فهو أنّ المستخدم عندما يطلب من هذا البرنامج الذكي كتابةَ مقالة أو تقرير أو بحث مع إثبات المراجع، فإنّ المراجع قد لا تكون حقيقية، وغالباً ما تكون وهمية ومستمدّة من متفرّقات عامّة غير دقيقة، ما أَكَّد فشله في تحقيق درجة مرضية في كتابة المراجع الحقيقية. أمّا الأمر الثالث فمرتبط بمحدودية اللغة العربية، فعلى الرّغم من أنّ البرنامج يشير إلى توفّر إمكانية تقديم خدماته باللغة العربية فإنّ النتائج التي يستخلصها تعتبر غير دقيقة. وهذا مردّه إلى أنّ المخزون العربي من البيانات والمعلومات قليل مقارنة بالمخزون والمعلومات الغربية، الأمر الذي من الممكن أن يؤثّر على طبيعة المعلومات العربية عند استرجاعها.

لا شكّ أنّ هذه الحدود يمكن أن تتبدّل وتتغيّر بعد إجراء تعديلات على البرنامج، ومن الممكن أن يتمّ تلافي ما تسبّبه من قصور، وخاصّة إذا أدركنا أنّ هذه الأداة لا تزال في مراحلها الأولى، كما سبقت الإشارة.

(٨)

التشات جي بي تي مؤلِّف مشارك في ورقة علمية!!

استكمالاً للمبحث السابق الذي تناول أخلاقيات النشر العلمي في ظلّ تطوّر برامج الذكاء الاصطناعي ChatGPT، شاركنا أحد الزملاء تغريدة عبر منصّة التواصل الاجتماعي تويتر تشير إلى أنّ تقنية الذكاء الاصطناعي تشات جي بي تي (ChatGPT) قد تمّ وضعها واستخدامها في قائمة المؤلّفين في إحدى الدراسات العلمية. بمعنى أنّ هذه التقنية واسم ChatGPT قد تمّت إضافتها إلى قائمة الباحثين في ورقة علمية وأصبحت كمؤلف أو باحث مشارك في هذه الورقة العلمية المنشورة في إحدى المجلّات العلمية (Nurse Education in Practice). وهي مجلّة من المجلّات العلمية التابعة لدار نشر رصينة ومدرجة في قواعد البيانات العالمية. وقد تمّ التحقّق من صحّة ودقّة التغريدة المذكورة.

لا أخفي مدى استغرابي من هذه المعلومة التي شعرت بأنّها لا تتوافق مع طبيعة الدراسات أو الاشتراك العلمي في الدراسات والبحوث العلمية التي يفترض أن يكون «الإنسان العاقل» هو منتجها!. فالإنسان هو مصدر الأفكار، وهو المُناط به تنظيمها، وترتيبها، وإعدادها، وصياغتها،

وكتابتها في النهاية. إنّ الإنسان هو كاتب البحث أو المُساهم في كتابته، وهو الركن الرئيس في نقل المعرفة إلى الغير. إنّ هذا الاستغراب بدأ بالتلاشي بعد البحث عن حجّة إدراج هذه التقنية كمؤلف مشارك، وإن كان هناك خلافٌ على ذلك. لقد ظلّت هذه النقطة محلّ جدل، فجهاز الحاسوب من خلال استخدام شبكة المعلومات العنكبوتية تنقل المعلومات وبدقّة عالية في كثير من الأحيان، ويمكنه -أي الحاسوب بأدواته المختلفة- أن يقوم بترتيبها وإعدادها. ولكن تبقى مشكلة صوغ العبارات وكتابتها كتابة علمية هي ما لا يستطيع أن يقدمه ويعرضه العرض المنطقي ويشرف عليه إلا الإنسان. وإلى وقت قريب لم يكن ذلك ممكناً إلا من خلال الإنسان، ولا يمكن أن تتمّ هذه العملية المنظّمة في ترتيب المعرفة وتجميعها وتنظيمها في سياق موضوع محدّد إلّا من قِبل «الإنسان»، إلى أن ظهرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبالتحديد ChatGPT، تلك التقنية المدرّبة التي تتعامل مع النصوص وفق خطوات منظّمة للأفكار والمعلومات، وتصوغ العبارات لموضوع محدّد يتمّ طلبه منها، وقد تمّ عرض ذلك وتفصيله في مقال سابق منشور في جريدة آفاق الجامعية.

وفي مقال إخباري في مجلّة الطبيعة المشهورة، في عددها رقم ٦١٣ في ٢٦ يناير ٢٠٢٣م، أشار هذا المقال إلى وجود أربعة أمثلة لأوعية بحثية جاء فيها التشات جي بي تي (ChatGPT) كمؤلّف مشارك. فقد ورد كمؤلّف مشارك من ضمن ١٢ مؤلّفاً في المستودع الطبّي ميدركسيف (medical repository medrxiv)، وهو موقع إلكتروني ينشر المقالات الإلكترونية غير المنشورة المتعلّقة بالعلوم الصحية، ومجلّة -Nurse Edu

cation in Practice، ومجلّة oncoscience، والوعاء الفرنسي للبحوث لِما قبل النشر (HAL).

في ظلّ وجود مثل هذه الأمثلة، أشار المقال إلى أنّه قد تمّ التواصل مع بعض محرّري المجلّات العلمية، والذين أشاروا برفضهم إقحام تشات جي بي تي (ChatGPT) كمؤلّف مشارك في أيّ دراسة، وذلك بحكم أنّه من الصعب أن يتحمّلوا مسؤولية سلامة المعلومات العلمية المعروضة. واعترافاً من أحد الناشرين، فقد أشار إلى أنّ إسهام تشات جي بي تي (ChatGPT) كمؤلّف مشارك، ووضعه في قائمة المؤلفين، قد حدث خطأً، وأنّه قد تمّ تصحيح هذا الخطأ. وقد أشار آخرون، كحلٍّ لهذه المشكلة، إلى أنّ تشات جي بي تي (ChatGPT) يمكن الإشارة إليه في الجزء الخاص بالشكر والاعتراف (acknowledgment) ضمن البحث، وليس في قائمة المؤلّفين، إذ لا بدّ من الإشارة إليه في هذا الجزء إذا ما تمّ الاعتماد عليه في البحث.

ويضيف المقال، أنّه لا بدّ من التفريق بين المؤلّف العلمي لمخطوطة أو ورقة علمية، والمؤلّف ككاتب للمخطوطة أو الورقة العلمية. فالمؤلّف العلمي للبحث يتحمّل المسؤولية القانونية والأخلاقية عمّا كتب، الأمر الذي لا يمكن معه تحميل تشات جي بي تي (ChatGPT) هذه المسؤولية. ولكن في المقابل أقدمت إحدى شركات الأدوية في هونج كونج على نشر ٨٠ ورقة بحثية بواسطة تشات جي بي تي (ChatGPT). الأمر الذي جعل هذه الشركة تعتمد على هذه التقنية في كتابة المقالات العلمية التي تدور في نطاق عملها. وقد استعرض المقال لقاءً خاصّاً تمّ إجراؤه مع

محرّرَي مجلّتي الطبيعة (Nature)، والعلوم (Sciences) المشهورتين، حيث أشارا بكلّ وضوح إلى أنّ تشات جي بي تي (ChatGPT) لا يتوافق مع المعايير العلمية في أن يصبح مؤلّفاً مشاركاً. تشير محرّرة مجلّة الطبيعة إلى أنّ هناك أهمية للمساءلة عن العمل، وهو أمر لا يمكن تطبيقه على مخرجات هذه التقنية، بل يمكن أن يُشار إليه في الجزء الخاص بالشكر والاعتراف (acknowledgment)، بينما ذهب محرّر مجلّة العلوم إلى أنّه لا يسمح أن يكون التشات جي بي تي (ChatGPT) مؤلّفاً مشاركاً، وذهب إلى أبعد من ذلك حين أشار إلى أنّ أيّ استخدامٍ لنصوصٍ من هذه التقنية دون الإشارة إلى المراجع يُعد انتحالاً وسرقةً علمية.

أمّا مدير أخلاقيات النشر والنزاهة في دار النشر المشهورة تايلور وفرانسيس (Taylor & Francis) في لندن، فقد أشار إلى أنّهم قد راجعوا سياساتهم في النشر، وأكّد أنّ الباحثين مسؤولون عن مصداقية أعمالهم ونزاهتها، وأكّد أنّهم يرفضون وضع تشات جي بي تي (ChatGPT) في قائمة المؤلّفين أيضاً. ويضيف آخر إلى أنّ تشات جي بي تي (ChatGPT) لا يملك حقّ توزيع المحتوى المكتوب أساساً، فهو في النهاية تقنية أو آلة.

وعن الأخلاقيات الخاصّة بالبحث، فلا بدّ من أن يكون الباحث مساهماً حقيقياً في البحث مع استخدام الأداة تشات جي بي تي (ChatGPT)، ولا بدّ من أن توافق هذه التقنية على أن تكون مؤلّفاً مشاركاً -وهذا أمر غير وارد لأنّها ببساطة آلة- حتى تتحمّل المسؤولية الأخلاقية لإسهامها.

لقد وردت نماذج من إيراد التشات جي بي تي (ChatGPT) في قائمة المؤلّفين، وقد يكون ما دفع الباحث الرئيس في هذه المقالات والأمثلة الموجودة إلى إضافة التشات جي بي تي (ChatGPT) كمؤلّف مشارك هو الحرص على موضوع الأمانة العلمية في نقل معرفة لم يبذل فيها جهداً، إنّما قامت به هذه التقنية، ولكن في النهاية إنّ تشات جي بي تي (ChatGPT) ما هي إلا أداة من الممكن أن تساعد في البحث، وتقدّم للباحث خدمات مميّزة لتحسين وتطوير بحثه، ولا يمكن اعتبارها مؤلفاً مشاركاً كما جاء في الأمثلة السابقة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه قد تمّ التواصل الشخصي مع أحد ممثلي قاعدة البيانات سكوبس عند زيارته الكويت وقطاع الأبحاث في جامعة الكويت في لقاء جمعه مع بعض أعضاء النشر العلمي، وتمّ طرح هذا الأمر عليه، فأكّد أنّ قاعدة البيانات سكوبس قامت بوضع شرطِ عدم قبول التشات جي بي تي (ChatGPT) بأن يكون مؤلّفاً مشاركاً. ففي النهاية إنّ تشات جي بي تي (ChatGPT) ما هي إلا أداة مثلها مثل الأدوات البحثية الأخرى، مثل البرامج الإحصائية التي يُكتفى بالإشارة إلى استخدامها في موقعها المحدّد، ولا يمكن أن تكون مؤلّفاً مشاركاً.

(٩)

الانتحال (السرقة العلمية) Plagiarism

مصطلح الانتحال (Plagiarism) يقابله في الثقافة البحثية مصطلح «السرقة العلمية» أو «السرقة الأدبية»، فالانتحال -كما هو معروف- هو أن ينسب الباحث لنفسه معارف غيره، دون أي إشارة منه إلى المصدر أو المرجع الذي نقل منه المعلومة، باختلاف شكل هذا المصدر سواء أكان كتاباً، أم بحثاً، أم مقالاً، أم جزءاً من بحث، أم مقابلة تليفزيونية، أم تغريدة عبر منصة تويتر، أم أيّ إشارة أُخرى من أيّ وعاء من أوعية المعلومات. وهو أمر بشكل عام يُخالف مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي، والمتمثّلة بعدم الإشارة بوضوح إلى المادة أو الفكرة التي تمّ الاقتباس منها. فذكر مصدر المعلومة من أخلاقيات الباحث الذي يجب الالتزام به؛ وتُعاقب المؤسّسات العلمية الرصينة كلّ من يعتدي على ملكيّة الآخرين. وقد تمّ تشريع قوانين دولية أكثر عمومية تتعلّق بما يسمّى بحقوق الملكية الفكرية، مع اختلاف شكل المنتج إن كان علميّاً، أو إعلامياً، أو ترفيهياً، أو ترويجياً، أو غيره. فهناك حقوق ملكيّة للآخرين حَدَت بكثير من الدول إلى أن تُعاقب من يتجاوزها، لتخرج

بذلك من دائرة المؤسّسات العلمية إلى إطار الدولة للحفاظ على حقوق الملكية للآخر، مع وضع مجموعة من الضوابط الخاصّة بهذا الشأن. وقد جاء القانون الخاصّ بحقوق الملكية الفكرية في الكويت نتيجة للتوجّهات العالمية، وصدر قانون بذلك يحمل رقم (٦٤) ١٩٩٩م. ولعلّ موضوع السرقة العلمية أو الانتحال يدخل ضمن هذا القانون، ولكن شريطة أن يَرفع مَن تعرّض للضرر أو وريثه شكواه إلى الجهات المختصّة للمطالبة بحقه. وهُنا يختلف الوضع عن الانتحال أو السرقة العلمية الذي تتحّمل فيه المؤسّسة العلمية مسؤولية الحدّ من هذا السلوك، بغضّ النظر عما إذا تقدّم أحد بالشكوى نتيجة الاعتداء على بحثه أم لم يتقدّم، ويستوي في ذلك الاعتداء على بحثه، أو كتابه، أو آرائه، أو أفكاره، أو أيّ أمر علمي آخر يخصّه. فلا حاجة إلى أن يُطالب صاحب الحق بالتحقّق ممن انتحل أو سرق منه فيُطالبه بالحقوق الفكرية الخاصّة به فقط، وإنّما المؤسّسة الأكاديمية هي مسؤولة عن ذلك متى ما اكتشفت الانتحال عبر الأساليب المختلفة التي من الممكن أن تؤدّي إلى ذلك.

ولقد وضعت بعض المؤسّسات مجموعة من العقوبات المتفاوتة نسبيّاً، والتي في غالبها تُعتبر تأديباً للشخص المنتحِل، وقد يصل الأمر إلى درجةِ اتّخاذ عقوبات مشدّدة تصل إلى الفصل من المؤسّسة أو إنهاء التعاقد. ويختلف كذلك الوضع تبعاً لشخصية المنتحِل إن كان من طلبة الجامعة والبكالوريوس، أو كان طالباً في الدراسات العليا، أو عضو هيئة تدريس بدرجاته المختلفة، ومكانته، ومركزه، وتتفاوت العقوبات أيضاً حسب طبيعة المادة المنتحَلة ودرجتها، إن كانت بسيطة أو متوسّطة أو كبيرة، مع

تقدير هذه الدرجة بشكل نسبيّ وملائم. وتختلف العقوبات أيضاً بين المتخصّصين والأكاديميين والباحثين حسب المنظّمة التي ينتمون إليها، فالانتحال عند الصحفي يمكن أن يُفقده وظيفته أو مصداقيته، ويمكن أن يتعرّض إلى عقوبات قانونية مجتمعية، والانتحال في المجال البحثي الأكاديمي من الممكن أن يفقد فيه الباحث وظيفته، أو يُحرم من أي دعم مادّي مستقبلي، أو تُسترجع منه مبالغ مادية تمّ صرفها من أجل المشروع البحثي على سبيل المثال، هذا بالإضافة إلى تأثّر السمعة الأكاديمية، وهو الجانب المهم بالنسبة إلى الباحث. وفي بعض الأحيان يتعرّض المهنيّون مثل المحامين أو الأطبّاء أو غيرهم لفقدان ترخيص مزاولة العمل لهذا السبب. فكُلّ مؤسّسة سواء أكانت علمية أم مهنية لديها سياستها الخاصّة، وإجراءاتها للتعامل مع قضايا الانتحال، والتي من الممكن أن تكون تنبيهاً، أو وقفاً عن العمل، أو طرداً، أو إنزال أيّ عقوبة أُخرى تُحدّدها المؤسّسة وفق قواعدها.

ولذلك، يُعتبر عُنصرا الأمانة والدقّة في الإشارة إلى ما تمّ استخدامه أو الاعتماد عليه من معلومات في البحث أو المخطوط قضيّة أساسيّة لتجنّب موضوع الانتحال. فتقتضي الأمانة أن تتمّ الإشارة إلى صاحب الفكرة أو البحث أو صاحب الملكية الفكرية للمنتج العلمي بشكل واضح وصريح، وأن لا تتمّ الإشارة إلّا إلى من تمّ الاقتباس أو التضمين منه، وكذلك الدقّة التي تتطلّب نقل المصدر بشكل واضح وصحيح، وفي موقع يدرك القارئ من خلاله أنّ الفكرة أو العبارات المذكورة تعود إلى مرجع أو مصدر محدّد دون سواه، مع الإشارة إلى جميع العناصر الخاصّة بهذا المصدر أو المرجع،

بصورة تجعل القارئ قادراً على الرجوع إليه فيما لو احتاج إلى مزيد من التفاصيل. فعُنصرا الأمانة والدقّة من العناصر المهمّة التي تُعتبر القاعدة الرئيسة للعمل البحثي، وأي تهاون أو تفريط بهما يُشكل خللاً في أخلاقيات قواعد البحث العلمي.

موضوع الانتحال ليس حديثاً، إنّما هو قضية موجودة منذ أن عرف الإنسان الكتابة، واطّلع على المواد والبيانات الأُخرى للغير. فقد ظهر في فترات سابقة ومع محدودية تداول المخطوطات ما يُسمّى بالسرقات الشعرية، وقد ناقش الأدباء كثيراً موضوع قيام بعض الشعراء بسرقة أفكارٍ أو كلمات شعريّة من القصائد المتداولة، وفي المقابل ظهر ما سُمّي بتوارد الأفكار أو الخواطر في ظلّ غياب تقنيات خاصّة ومحدّدة تكشف عن هذه السرقات. وفي ظلّ تدفّق المعلومات وسهولة تناقل المخطوطات ازدادت عمليات الانتحال، إلى أن دخل عصر المعلومات والتقنيات الرقمية، حيث بدأت هذه المعلومات تتدفّق بشكل غير مسبوق، وأصبحت الاستعانة بها بطريقة علمية أو مشبوهة كذلك أمراً مُيسّراً. فأصبح الضغط على الأزرار كفيلاً باستخراج حاجة الباحث من المعلومات ليختار منها ما يشاء. فبعد أن كانت هناك مرحلةُ صعوبةِ الحصول على المعلومات وتباعدها، أصبحنا نعاني من صعوبةٍ في عملية تنظيم هذه المعلومات واختيار الأنسب منها، وصعوبة في الحصول على ما يتوافق مع ما يريده الباحث من معلومات مشتّتة وكثيرة وكبيرة الحجم. الأمر الذي زاد من الاعتماد التقني على المعلومات عن طريق شبكة المعلومات، وفي المقابل انتعش موضوع الإخلال بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي من خلال الانتحال، والذي أصبح أيضاً بسيطاً

في عمليـة الكشـف عنـه مـن خلال الأزرار نفسـها التـي اسـتخرجت المعلومة، مـع التحايـل في هـذا الجانـب عـن طريـق أخـذ الأفـكار والعبـارات والتعديـل عليهـا وتغيير ملامحهـا، فقد أصبح الأمر قضية أخلاقية يصعب الكشـف عنها في كثير مـن الأحيـان. ومـا زاد الطين بلّـة في هـذا الجانـب ذلـك التقـدّم التقني الكبير في مجـال الاعتـماد عـلى برامـج الـذكاء الاصطناعـي التي خلقـت جدلية كبيرة في مجـال التقدم العلمي للاسـتفادة من المعلومة، بمقابـل أخلاقيات هذه الاسـتفادة. فبأزرار وكلمات محدّدة نسـتخرج المعلومة المحـدّدة والمطلوبة دون عنـاء البحـث الطويـل بـين الخيـارات المتاحـة عـبر الشـبكة. فقـد خلـق الـذكاء الاصطناعـي إشـكالية أخلاقيـة مـا لم تردّهـا وتصدّهـا أخـلاق الباحـث. الأمر الـذي يجعـل مـن قضيـة الانتحـال محصـورة ضمـن النظـام القيمـي للباحـث، والـذي يحـدّد قدرتـه عـلى الالتـزام بهذه القيـم في ظلّ قـدرة واحترافيـة بعضهم في خـرق هـذه القيـم وانتحال الأفـكار والكلـمات والعبـارات والتعديل عليها بحيـث يصعـب الكشـف عـن قضيـة الانتحـال. وهـو الأمـر الـذي يدفـع نحو التأكيـد عـلى أهميـة وجـود أخلاقيـاتِ بحـثٍ علمي يتمسّـك بهـا الباحث دون الحاجـة إلى رقيـب آخـر يُسـلّط سـهامه عـلى مـا يكتـب ويتفحّصـه ويُدقّـق فيه.

وعـلى الرغـم مـن القـدرة عـلى تفـادي عمليـة الكشـف عـن المـادة المنتحَلة، إلا أنّ كثيريـن يقعـون في مصيـدة الانتحـال مـن مصـادر معلوماتيـة موجـودة في أوعيـة مختلفـة. وقـد سـجّلت المؤسّسـات البحثيـة كثيراً من حـالات الانتحال المخالـف لقواعـد البحـث العلمـي، وتمّـت معاقبـة كثير مـن الباحثين بطرق مختلفـة، بينـما أفلـت آخـرون نتيجـةً لاحترافيتهـم في عمليـة انتحـال الأفـكار، ولذلـك فـإنّ الـوازع الأخلاقـي هـو المهـمّ في هذه القضيـة، والـذي يفترض أن

يتمّ غرسه ليس فقط عندما يصبح الباحث باحثاً، إنما هي عملية مستمدّة من التنشئة الاجتماعية للفرد، والتي تجعل من القيم الاجتماعية ضوابطَ وخطّاً وطريقَ سير واضح في حياة الإنسان سواء أكانت علمية أكاديمية، أم حياتية يومية. فأيّ خلل في هذه القيم يُفقد الإنسان السلوكيات المناسبة للتعامل المجتمعي. هذا بالإضافة إلى أنّ المؤسّسة الأكاديمية يفترض أن تكون واضحة من حيث اعتمادها على بعض الأُسس والقواعد للحدّ من هذه الممارسات، وذلك من خلال نشر ثقافةٍ بحثيةٍ لدى الباحثين، وخاصّة المستجدّين الذين كثيراً ما يقعون في شراك هذه المشكلات البحثية، وبعضهم قد ينحدر إليها عن حُسن نيّة، بالإضافة إلى ضرورة وجود مجموعة من القوانين الواضحة والمحدّدة التي يمكن أن تَحدّ من عملية الانتحال بأشكاله المختلفة، والتي يُفترض أن تكون مختصّة وواضحة لدى الباحث كما هو الحال بالنسبة إلى الطلبة. فهناك إشكالية غياب القوانين واللوائح الواضحة في بعض المؤسّسات العلمية، تلك القوانين التي تحدّد قضية وملامح الانتحال، وتحدّد العقوبات المناسبة الخاصّة بالباحث المنتحِل.

هناك نوع آخر من الانتحال، وهو ما يسمّى بالانتحال الذاتي، أو السرقة العلمية الذاتية. وهو جزء مهمّ يغفل عنه ولا يدرك جوانبه كثير من الباحثين، أي أن ينتحل الباحث من ذاته ومما كتب. فهل فعلاً يمكن أن يسرق الباحث من نفسه؟ الإجابة عن هذا السؤال ستكون في المقال القادم إن شاء الله.

(١٠)

الانتحال الذاتي (السرقة العلمية الذاتية)
Plagiarism and Self

عرضنا في المقال السابق موضوع الانتحال وتعريفه وأبرز الجوانب التي ترتبط به، ونعرض هنا ما يسمّى بالانتحال الذاتي أو السرقة العلمية الذاتية، سنتناول بالبحث: تعريفها، ونماذج وأمثلة على هذا النوع من الانتحال، وطرق الحماية منه.

يعرّف الانتحال الذاتي أو السرقة العلمية الذاتية بأنّها إعادة استخدام الباحث لإنتاجه العلمي المنشور أساساً في وعاء نشر آخر، دون أن يذكر أو يشير إلى هذا الإنتاج السابق في إنتاجه الجديد. فيقوم الباحث بتقديم إنتاجه العلمي السابق أو جزء منه إلى وعاء نشر آخر، دون إشارته الواضحة بأنّ هذا الإنتاج قد نشر سابقاً. قد يستغرب بعض الباحثين من مصطلح السرقة الذاتية أو الانتحال الذاتي، وللأمانة -ومن خلال خبرة متواضعة- أُدرك أنّ كثيراً من الباحثين لا يعرف ما الانتحال الذاتي أو السرقة العلمية الذاتية، وأدرك أيضاً أنّ هناك من يرتكب هذه الممارسة بحُسن نيّة، ودون قصد، فواقع الحال يشير إلى أنّ الباحث يستخدم كلماته التي تُعتبر صادره

عـن أفكاره وتصوّراتـه، ويعتمد عليهـا في أكثر من موقع ووعاء نشر. لا شـكّ أنّ ذلـك يعـدّ جائـزاً في مجـال النـشر العلمـي ولا غبـار عليـه، ولكـن شريطـة أن يقـوم الباحـث بذكـر ذلـك بوضـوح في إنتاجـه العلمـي الحديـث، بحيـث يشـير إلى أنّ هـذا العمـل أو جـزءاً منـه قـد تـمّ نـشره في وعـاء نـشر محـدّد، مـع ذكـر البيانـات الخاصّـة بالمرجـع السـابق بشـكل واضـح في العمـل الحديـث. ومـن دون الإشـارة إلى المرجـع السـابق، فإنّ الباحـث يكون قـد ارتكب مخالفة لقواعـد وأصـول البحـث العلمـي، وأخلّ بمبـدأ الأمانـة العلميـة.

قـد يسـأل سـائل، لماذا يُعـدّ ذلك مخالفـة لقواعـد وأصول البحـث العلمي؟ إنّ الإجابـة عـن هـذا السـؤال تتمثّل بأنّ النـاشر الجديد يفـترض أن يحصل من الباحـث عـلى مـادّة جديـدة لنشرهـا في وعائـه، ولو كان يعـرف أنّ المـادة قديمة أو منشـورة في مـكان آخـر، لَمَا قبِلها للنشر أساسـاً، كـما هو الحال عند كثير من دور النـشر. فيقـوم الباحـث -على سـبيل المثـال- بنشر بحثه أو دراسـته في مجلّة معيّنـة، ومـن ثـمّ وبعـد مـدّة مـن الزمـن يقـوم بإرسـال البحـث نفسـه إلى مجلّـة أخـرى، ويطلـب نـشر البحـث فيهـا، وهـذا يعـدّ مخالفة، حتـى لو قـام بالتعديل عـلى البحـث أو غـيّر بعضـاً من أجزائـه وعناصره، مـا لم يذكـر صراحة بـأنّ هذا البحـث أو الدراسـة منشـورة في مجلّـة أو وعـاء نشر آخر.

ولذلـك تحـرص المجلّات العلميـة الرصينـة أن تشـير إلى ذلـك صراحـة في شروطهـا، بحيـث أنّهـا لا تقبـل إلا الأبحـاث الأصيلـة التـي لم يتـمّ نشرهـا في وعـاء نـشر آخـر. حتـى لـو لم تُـشر المجلّـة إلى ذلـك صراحـة في شروطهـا، فمن الواجـب عـلى الباحـث الإشـارة إلى المرجع الأصـلي للبحث، حتـى وإن كانت المجلّـة تقبـل أساسـاً الأبحـاث المنشـورة مسـبقاً، فـإنّ عـدم إشـارة الباحـث إلى

أصل البحث أو المخطوط العلمي يُعدّ مخالفة علمية، وإخلالاً بمبدأ الأمانة العلمية. فهنا يقع الباحث في سقطة إيهام القارئ أيضاً، وليس دار النشر فقط، بأنّ هذا العمل أصيل وحديث عندما لا يشير إلى مصدره ومرجعه الأصلي. إنّ موضوع الانتحال الذاتي أو السرقة العلمية الذاتية تتعدّى موضوع البحوث والدراسات، لتُستخدم في الكتب أو الفصول من الكتب أو أيّ وعاء نشر آخر، والذي لا بدّ من أن يحرص الباحث عليه أن يذكر مرجع ومصدر مادّته، حتى لو كانت مقتبسة من كلماته.

وهناك نماذج مختلفة من الانتحال الذاتي، والتي قد يجهلها الباحث ويقوم بارتكابها، وقد يكون ذلك عن حسن نيّة، أو بشكل متعمّد. يمكن عرض مجموعة من الأمثلة في خلال السطور القادمة لأشكال وأنواع الانتحال الذاتي التي يقع فيها بعض الباحثين:

- عندما يقوم باحث ما بنشر مجموعة من الأبحاث أو المخطوطات في أوعية بحثية مثل المجلّات العلمية أو المؤتمرات، أو في فصل من كتاب، أو أي وعاء آخر، ومن ثمّ يقوم بجمع هذه البحوث والمخطوطات في كتاب واحد دون أن يشير إلى مصدر هذه البحوث التي قام بتجميعها في الكتاب، فإن كان مجمل العمل تجميعياً فلا بدّ من الإشارة إلى ذلك، أمّا إذا كانت أجزاءٌ منه مستخدمة ومنشورة سابقاً، وجب عليه الإشارة أيضاً إلى هذه الأجزاء تحديداً، وأين نشرت.
- أن يستلّ الباحث جزءاً من عمل قام به أو فصلاً من كتاب كَتبه، ويقوم بنشر هذا الجزء من العمل في وعاء آخر دون أن يذكر المصدر الأساس.
- أن ينشر الباحث دراسته في مجلّة علميّة، ومن ثمّ تتأخّر المجلّة في الردّ

عليه، فيقوم بإرسال البحث نفسه إلى مجلّة أخرى دون إشعار المجلّة الأولى بذلك، أو من دون طلب سحب البحث، وعلى الوجه الذي سوف يتمّ تفصيله لاحقاً.

- أن يقوم الباحث بنشر بحث محدّد له، وبعد فترة يقوم أحد زملائه بتطوير هذا البحث والإضافة عليه ونشره، ويُنشر البحث باسميهما من دون أن يذكر الباحث الثاني أنّ أصل المادّة الرئيس قد سبق نشره باسم الباحث الأول.
- أن يتمّ نشر مادّة في الصحف المحلّية على شكل مجموعة من المقالات والآراء، ومن ثمّ يتمّ جمع هذه المقالات ووضعها في وعاء نشر آخر، ككتاب مثلاً، دون الإشارة إلى هذا التجميع.
- أن يستلّ الباحث جزءاً من رسالته للماجستير أو الدكتوراة، أو أن يلتقط المشرف جزءاً من رسالة أحد طلبته الذين يشرف عليهم، وينشر البحث دون الإشارة إلى المصدر.

تُعتبر هذه الأمثلة هي الأكثر شيوعاً، ولعلّ هناك أمثلة أخرى من الانتحال الذاتي التي تأخذ الفكرة نفسها، ولكن في مجمل الأمر، لا بدّ أن يشير الباحث ومن منطلق الأمانة العلمية إلى مصدر المنشور الجديد، إن كان قد سبق استخدامه أو استخدام جزء منه في أوعية نشر سابقة.

ولعلّ من أبرز ما ينتشر من أشكال الانتحال الذاتي هو القيام بالنشر في مجلّتين علميّتين -كما سبقت الإشارة- وبمُدد زمنية متباعدة، وفي بعض الأحيان متزامنة. وقد يحدث ذلك الأمر في بعض الأوقات عن حسن

نية من الباحث، أو بسبب جهل منه -كما سبقت الإشارة- أو ربما بتعمُّدٍ مقصود دون معرفة خطورة هذه المسألة، بحيث يقوم الباحث بإرسال بحثه إلى مجلّة ما، ويشعر بعدها أنّ هذه المجلّة دون المستوى المطلوب مثلاً، فيراسل أخرى، أو تتأخّر المجلّة الأولى في الردّ عليه، أو لا ترسل له إشعاراً باستلام بحثه مثلاً، فيقوم بنشر البحث في مكان آخر، وبعد مدّة يتفاجأ بأنّ بحثه قد نشر في وعاءين مختلفين. وهذا الأمر قد حصل عند كثير من الباحثين، إلا أنّ ذلك لا يُعفي الباحث من ضرورة قيامه بمراسلة المجلّة الأولى أولاً، ويطلب منها سحب البحث وإيقاف إجراءات نشره، وينتظر إلى أن يحصل على الردّ، مع احتفاظه بهذا الردّ وبهذه الوثيقة التي تعتبر مهمّة، حتى يكون خارج نطاق الاتهام فيما لو نشرتها المجلّة الأولى سهواً أو عمداً. وهناك من يسأل ويقول: إنّ المجلّة الثانية لا يوجد في قواعد النشر الخاصّة بها أو شروط النشر فيها ما يفيد بأنّ البحث لا يفترض أن يكون منشوراً في وعاء آخر، فقد تقبل المجلّة الأبحاث المنشورة، فهل يُعفِي ذلك الباحثَ من المسؤولية؟ الإجابة عن هذا السؤال بالنفي قطعاً، فحتى لو كانت المجلّة أو وعاء النشر الآخر يسمح بنشر أبحاث منشورة مسبقاً، فإنّ الباحث ينبغي له الالتزام بأصول وقواعد النشر العلمي ولا يخدع القارئ -كما سبقت الإشارة- بأنّ هذا العمل أصيل وحديث. فعلى الرغم من عدم تعرّض الباحث لعقوبة إدارية أو علمية من المجلّة التي تسمح بنشر بحث منشور مسبقاً، فإنّه من الواجب على الباحث أن يكون أميناً مع القارئ أيضاً، وهو أمر يرتبط بحداثة المعلومة، وحداثة المرجع المستخدم للاقتباس بالنسبة إلى القارئ.

لعلّ موضوع الانتحال الذاتي جاء خارجاً عن نطاق التعليم والتعلّم والتدريب في المؤسّسات التربوية والتعليمية في الوطن العربي والخليجي وكذلك المحلّي، فهناك قصور في التوعية البحثية، الأمر الذي أوقع كثيراً من الباحثين -في بعض الأحيان- في شرك الإخلال بمبدأ الأمانة العلمية، وخاصّة في بداية حياتهم البحثية العملية، فلا يعلمون مخالفتها لهذه القواعد. أكرّر هنا حسنَ النيّات مرّة أخرى، وذلك لأنّ النظام التعليمي هو الذي يتحمّل مسؤولية الجهل بهذه القواعد، ونجد كثيراً من الباحثين بمشاربهم المختلفة وخبراتهم المتنوّعة، يقعون في شرك الإخلال بهذه القاعدة البحثية.

إنّ الأمر بسيط وميسّر، فما على الباحث إلّا أن يشير في مقدّمة بحثه، أو المخطوط الذي يريد نشره إلى أنّ هذا العمل أو جزءاً منه هو نتاجٌ لبحث أو جهد آخر خاصّ به، وهو الأمر الذي يتطلّب موافقةً من الناشر في بعض الأحيان، كما هو الحال في مجلّات مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات من النشر، وكذلك بالإمكان أيضاً أن تتمّ الإشارة في هامش المخطوط أو البحث بالتفصيل الخاصّ بنشر المادة الأولى.

في كلّ الأحوال لا بدّ أن يدرك القارئ ذلك بكل وضوح، وكذلك الناشر أيضاً، مع ضرورة أن يكون وعاء النشر الأوّل أو المرجع موجوداً في قائمة المراجع في العمل الثاني إن كان بحثاً أو كتاباً.

ولا بدّ من الإشارة في النهاية إلى أنّ هناك باحثين قد نشطوا مؤخّراً في إثارة مثل هذا الموضوع من خلال نشرهم لهذه الإشكالية على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف نشر ثقافة علمية رصينة وخالية من الإخلال بمبدأ

الأمانـة العلميـة وقواعـد النـشر العلمـي، وهـي ثقافـة غائبـة نسـبيّاً في المحيـط العلمـي بشـكل عـام. ولعـلّ الـدور الرئيـس ينصـبّ عـلى أن تقـوم المؤسّسـات التعليميـة في التعليـم العـام تحديـداً، بنـشر هـذه الثقافـة، وكذلك التأكيـد عليها في مؤسّسـات التعليـم العـالي، حتـى نتمكّـن من إخـراج منتَج عـربي رصين من المعرفـة، يتجاوز الشـوائب والعيوب.

الفصل الثالث

النشر العلمي وجودته وتصنيف الجامعات

(١١)
تصنيف الجامعات والنشر العلمي (١)

تحرص الجامعات والمؤسّسات الأكاديمية الرصينة على تحسين مستواها الأكاديمي والعلمي بشكل دائم ومستمرّ، وتقوم وفقاً لذلك بإعداد إستراتيجيّات وخطط واضحة تحرص على تنفيذها لتحسين هذا المستوى. ومن أبرز مؤشّرات قياس تطوّر الأداء العلمي والمؤسّسي هي تلك المؤسّسات العالمية التي تقوم بتصنيف الجامعات العالمية، أو حتى المحليّة الخاصّة بكلّ قطر وإقليم. وهناك العشرات من مؤسّسات التصنيف العالمية، وكذلك مؤسّسات التصنيف الإقليمية الوطنية المحليّة للعديد من البلدان. وهذه المؤسّسات تضع مجموعة من المؤشّرات الكمّيّة التي من خلالها تحدّد مستوى الجامعة وفقاً لتصنيفٍ وترتيب محدّد، وتخرج كل عام بتقرير خاصّ. تختلف المؤشّرات المتعلّقة بالقياس من تصنيف إلى آخر. ولعلّ من أبرز التصنيفات العالميّة ذات الشهرة هي:

- تصنيف US News.
- تصنيف QS Worldwide Universities Ranking.
- تصنيف (Times Higher Education (THE).
- تصنيف (Center for World University Rankings (CWUR).

وغيرها من المؤسّسات التي قامت بوضع بعض المعايير الخاصّة بتقييم الجامعات العالمية وترتيبها وتصنيفها. فللنشر العلمي أهمية بالغة الأثر في هذه التقييمات والتصنيفات.

ويبقى التساؤل: أين موقع مؤشّر النشر والبحث العلمي من هذه التصنيفات؟ وما أهميته؟ وما وزنه الكمّي؟، ومن جانب آخر، ما موقع جامعة الكويت من هذا المؤشّر المهمّ؟.

فعلى الرّغم من أهميّة عنصر النشر العلمي في عملية التقييم والتصنيف، فإنه يختلف من مؤسّسة إلى أخرى في الوزن النسبي الذي يتمّ منحه لهذا العنصر. فتقوم مؤسّسة QS على سبيل المثال بتحديد نسبة ٢٠٪ للاقتباسات البحثية لكلّ عضوِ هيئة تدريس. ويقوم مركز Center for World University Rankings (CWUR) بمنح نسبة ٤٠٪ للأداء البحثي من عدد البحوث المنشورة، ونوعيتها، ومدى تأثير البحوث في مجلّات عالية الجودة، بالإضافة إلى نسبة الاقتباسات. ويأخذ كلّ مؤشّر فرعيّ نسبة ١٠٪. هذا ويشكّل عنصر النشر العلمي نسبةً ومؤشّراً أعلى في تصنيف Times Higher Education (THE)، فتمنح هذه المؤسّسة نسبة ٦٠٪ للبحث العلمي موزّعة بين ٣٠٪ للسمعة البحثية للمؤسّسة، وإجمالي الدخل من البحث العلمي، والإنتاجية العلمية للباحثين، و٣٠٪ الأخرى لنسبة الاقتباسات والاستشهادات، وهو الأمر الذي يتعلّق بمدى تأثير البحوث المنشورة. أمّا مؤسّسة US News، فإنّ تقييمها الجديد يقوم على النشر العلمي أساساً دون غيره من المؤشّرات، فيتمّ توزيع النِّسب المئويّة على النشر العلميّ والإنجازات البحثية وما تحقّقه،

فتمنح السمعة البحثية العالمية نسبة (٥ , ١٢٪)، والسمعة البحثية الإقليمية نسبة (٥ , ١٢٪)، والإنتاجية العلمية نسبة(١٠٪) ، ونشر الكتب نسبة (٥ , ٢٪)، والنشر في المؤتمرات نسبة (٥ , ٢٪)، وتأثير الاقتباس الطبيعي نسبة (١٠٪)، وعدد الاقتباسات نسبة (٥ , ٧٪)، وعدد أوراق النشر التي تعدّ من بين الـ ١٠٪ الأكثر استشهاداً نسبة (٥ , ١٢٪)، والنسبة المئوية من إجمالي النشر العلمي التي تعدّ من بين الـ ١٠٪ الأكثر استشهاداً نسبة (١٠٪)، والتعاون العالمي (بالنسبة للبلد) نسبة (٥٪)، والتعاون العالمي نسبة (٥٪)، وعدد البحوث التي يتمّ الاستشهاد بها بشكل كبير والتي تعدّ من بين أعلى ١٪ الأكثر استشهاداً في مجال تخصّصها نسبة (٥٪) وأخيراً النسبة المئوية لإجمالي البحوث التي تعدّ من بين أفضل ١٪ من الأوراق الأكثر استشهاداً نسبة (٥٪).

الملاحَظ أنّ هذه التصنيفات الأربعة المشهورة أو بالأحرى الأكثر شهرة عالمياً تركّز على مجال البحث العلمي كمؤشّر رئيس لعملية تقييم المؤسّسة الأكاديمية. فعلى الرغم من تفاوت النسب المئوية لهذا العنصر بين المؤسّسات المختلفة، فإن البحث والنشر العالمي يعتبر عاملاً مؤثّراً ورئيساً للمؤسّسة الأكاديمية التي تسعى إلى تحسين مستواها العلمي. ومع الأسف الشديد فإنّ مؤشّرات النشر العلمي في جامعة الكويت تعتبر متواضعة، ما يحتّم على القائمين على إدارة الجامعة إعطاء هذا الجانب الأولوية القصوى متى ما أرادت أن ترفع من تصنيفها العالمي. وقد قام المعنيّون بالتأكيد على ذلك من خلال وضع إستراتيجيّتين مهمّتين لهذا الغرض، وجاء موضوع النشر العلمي متوافقاً مع إستراتيجيّتي الجامعة بحكم أنّه الركن الرئيس في رسالتها الخاصّة.

تنصّ إستراتيجيّة الجامعة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢م في رسالتها التي تشير بكلّ وضوح إلى أنّ: «جامعة الكويت مصدر رئيس للطاقات البشرية المبادرة لتنمية الاقتصاد المعرفي في الدولة، من خلال الابتكار في التعليم العالي المتميّز، والبحث العلمي المؤثّر، والمساهمة الفعّالة لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلّعاته». وتشير الغاية الثانية من الجودة بأنّ الجامعة تسعى إلى أن تحقّق «أبحاثاً ذات جودة عالية تعالج أهمّ القضايا الحيوية المؤثّرة محليّاً ودوليّاً». وجاءت الخطّة التنفيذيّة لعنصر الجودة لتؤكّد على أن تكون: «أبحاث علمية (مموّلة/ غير مموّلة) منشورة في أفضل المجلّات العالمية».

أمّا الإستراتيجية التي سبقتها، فهي تؤكّد كذلك في رؤيتها أنّ: «جامعة الكويت جامعة وطنية رائدة متميّزة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي»، وتتضمّن رسالتها: «إعداد ثروة بشريّة متميّزة بمعرفتها، تفي باحتياجات الدولة التنموية، وتواكب متطلبات العصر الحديث من خلال الجودة في التعليم العالي، والتميّز في البحث العلمي، والارتقاء بخدمة المجتمع». ونصّت في أهداف المحور الخاص بالبحث العلمي بأنها تسعى إلى: «زيادة إنتاج البحث العلمي (المموّل/ غير المموّل) بالجامعة»، وكذلك: «تبنّي نظم ومعايير لتقييم جودة مخرجات البحث العلمي».

فالجامعة وفقاً لذلك كلّه ولِما ورد في إستراتيجيّتيها الأخيرتين تعطي أولوية وأهمية بالغة للنشر العلمي. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ مستوى النشر العلمي غيرُ مُرضٍ بشكله العام. فبالنظر إلى الواقع، وحسب ما أشارت إليه قاعدة البيانات سكوبس من أنّ عدد الأبحاث المنشورة في دوريّات محكّمة لكلّ عضو هيئة تدريس في جامعة الكويت خلال الأعوام من ٢٠١٨م

إلى ٢٠٢٠م (أي خلال ثلاث سنوات) بلغت ١,١٧ بحثاً، وهذا يعني أنّ إنتاجيّة عضو هيئة التدريس في كلّ عام أقلّ من نصف بحث، وبواقع ٠,٣٩ بحثاً. وإذا ما قورنت هذه النسبة بما أُنتج خلال أحد عشر عاماً السابقة، وبالتحديد ما بين عامي ٢٠١٠م-٢٠٢٠م، فإنّ عدد الأبحاث المنشورة بلغت ٣,٤٩ بحثاً لكل عضو هيئة تدريس. ويقارِن المصدر بين جامعة الكويت ومؤسّسة أخرى محلّية هي معهد الأبحاث، والذي يبلغ فيه عدد الأبحاث المنشورة في دوريّات محكّمة لكلّ عضو هيئة تدريس خلال الفترة من ٢٠١٨م إلى ٢٠٢٢م بواقع ٥,٧٥ بحثاً، بزيادة ٤,٥٨ بحثاً عن جامعة الكويت خلال فترة ثلاث سنوات، وبواقع ١٢,٣٥ بحثاً خلال إحدى عشرة سنة، أي بزيادة ٨,٨٦ بحثاً عن جامعة الكويت.

والواقع يشير بكلّ وضوح إلى تراجع في هذا المؤشّر البحثيّ الذي لا يمكن من خلاله تحقيق مستوى متقدّم في أيّ من التصنيفات الأربعة المذكورة. وحسب تقرير مكتب نائب مدير الجامعة للتخطيط للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥م (الذي توقّف بعد ذلك)، فإنّ هناك كلّيات لا يتجاوز إنتاجها البحثي ٠,١ بحثاً لكلّ عام، والكلّية الأعلى إنتاجاً جاء إنتاجها البحثي ١,٦ لكل عضو هيئة تدريس، وأغلبية الكلّيات (١٢ من أصل ١٥ كلّية) إنتاجها العلمي يقلّ عن واحد لكلّ عضو هيئة تدريس في العام. ويشير التقرير أيضاً إلى انخفاضٍ في معدّل الأبحاث المنشورة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٤م.

فبمقدار النشر العلمي الوفير والمميّز، يجري التقييم المناسب والأعلى للجامعة. وقد اعتمدَت مؤسّسات التقييم على النشر العلمي في قواعد البيانات العالمية، وأهمّها قاعدة بيانات SCOPUS واسعة الانتشار التابعة

لشركة إلسفير، وكذلك في نشرة تقارير الاقتباس (JCR) الموجودة لدى Web of Sciences التابعة لشركة كلاريفيت (Clarivate).

إنّ من المهمّ جداً هنا تبنّي خطة واضحة وأهداف محدّدة تخضع لتطبيق فعليّ تتضمّنه الإستراتيجية القادمة الخاصّة بجامعة الكويت لتطوير قضية البحث العلمي، وذلك لرفع التصنيف العالمي. وهي قضيّة ليست بالصعبة أو المستحيلة، ولكنّها تحتاج إلى مجموعة من القرارات الجريئة.

وسيكون المقال القادم إن شاء الله نبذة عن أبرز التوصيات العمليّة والإجراءات المناسبة التي من الممكن أن يتحقّق من خلالها تقدّمٌ ملموس في مجال النشر العلمي العالمي.

(١٢)

تصنيف الجامعات والنشر العلمي (توصيات وحلول) (٢)

أشرنا في المقال السابق إلى أنّ النشر والبحث العلمي يعتبران من أبرز المؤشّرات الخاصّة بتصنيف الجامعات، وذلك من خلال التركيز على أربعةٍ من التصنيفات العالمية الرئيسة. وهذا بكلّ تأكيد يمكن إسقاطه على جامعة الكويت أو أيّ مؤسّسة أكاديميّة تسعى إلى تحسين تصنيفها العالمي، أو بالأحرى تحسين أدائها الأكاديمي. فلا بدّ من أن يكون البحث والنشر العلمي من الأركان الرئيسة لعملية التطوير وتحسين هذا الأداء. فهما عنصران متشابكان ومرتبطان بعناصر ومؤشّرات أخرى لعملية تقييم المؤسّسة الأكاديمية. وبكل تأكيد هذا يتطلّب رسمَ إستراتيجيّة واضحة وأهدافاً محدّدة، وبرامج عمل يمكن من خلالها تحديد ورسم الخريطة الخاصّة بسياسة النشر العلمي في المؤسّسة والسعي لتنفيذها. إنّ عمليّة التنفيذ الدقيق لتحقيق الأهداف المرجوّة هي العمليّة الأهم، والتي بكل تأكيد تتطلّب قيادة قادرة على هذا التنفيذ والتخطيط والمتابعة، وذات خبرة فنّية وعلميّة وإداريّة. ولعلّ هذا هو العامل الأوّل والأهمّ والرئيس في السعي للارتقاء بالبحث العلمي في المؤسّسة العلميّة الأكاديميّة؛ وبالتالي التقدّم في التصنيف. فبدون هذه المقوّمات لا يمكن تحقيق الهدف المرجوّ.

وبشكل عام، يمكن تحديد بعض التوصيات العامة وبشكل مختصر، وهي بكلّ تأكيد تحتاج إلى تفصيل وإعداد خطّة واضحةِ المعالم لتنفيذ كلّ بند أو توصية من هذه التوصيات في إطار إستراتيجية الجامعة، والتي قد تتطلّب في بعض الأوقات تعديلَ وتغيير بعض اللوائح والنظم الجامعية في قطاعات مختلفة. ويمكن إجمال أهمّ هذه التوصيات وبشكل مختصر بالنقاط التالية:

١ ـ التوازي في الاهتمام والتركيز على الجانب التدريسي والبحثي: حسب إستراتيجية الجامعة، فإنّ الجامعة تُعتبر مؤسّسة تدريسيّة، وفي الوقت نفسه هي مؤسّسة بحثيّة. ولذلك، لا يفترض أن يتمّ التركيز على العمليّة التدريسيّة فقط، وإشغال عضو الهيئة الأكاديميّة بالتدريس، ومنح المكافآت المالية لتدريسه بعض المقرّرات الإضافيّة التي بدأت تتزايد بشكل مقلق (إلى درجةِ وصفِ بعضهم بأنّ الجامعة تحوّلت إلى مدرسة). إنّ الأمر يتطلّب أيضاً أن يُمنح عضو هيئة التدريس المجتهد بالنشر سنوياً بعضاً من المزايا المادّية المشابهة. ودون الدخول في الآليّات الخاصّة بذلك، فلا بدّ من أن تكون المكافأة المادّية موازية للبعد البحثي الذي يعتبر العنصر الرئيس والركن المهم للجامعة. وهو أمر يمكن أن يتمّ أيضاً من خلال تخفيف العبء التدريسي عن كاهل الأستاذ المتفرّغ، واحتساب ساعات البحث العلمي من ضمن الساعات التدريسيّة وفقاً لمعايير محدّدة.

٢ ـ تعيين أساتذة متميّزين ومتابعتهم: إنّ هذا البند مرتبط ببنود أخرى، خاصّة بموضوع التصنيف عند بعض المؤسّسات. ومن الجدير الإشارة

إلى أنّ الأسلوب التقليديّ في الإعلان عن حاجة الجامعة إلى الأساتذة لا بدّ من أن يُعدّل. فهناك حاجة إلى استقطاب أعضاء هيئة تدريسيّة ناشطين ومميّزين، والبحث عن هؤلاء بدلاً من الاكتفاء فقط بالإعلان الذي من المحتمل ألّا تشاهده النخبة المميّزة المطلوبة أساساً، أو قد تمتنع هذه الشخصيّات عن التقديم لأسباب ذاتيّة شخصيّة علميّة. فجامعة الكويت عند نشأتها عملت على استقطاب قامات علميّة وأكاديميّة مميّزة من الوطن العربي، وأضحت هذه القامات عنصراً داعماً لنشأة مميّزة لهذا الصرح الأكاديمي الذي لم يكتمل مشروعه في هذا الاستقطاب. فأسلوب الاختيار لا بدّ من أن يتغيّر وبآليات مناسبة. هذا بالإضافة إلى أنّه لا بدّ من وجود بعض الضوابط الخاصّة بالأستاذ الزائر تحفّزه على النشر العلمي، وتقيّم أداءه بشكل سنوي. فهناك حاجة إلى مراجعة سنويّة لأداء الأستاذ الزائر وما قدّمه من إنجاز. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إشراك أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية بأبحاث مشتركة مع الأساتذة الزائرين والمُعارين، وبشكل يضمن أن يشارك عضو الهيئة التدريسية بفعاليّة في البحث العلمي، لا أن يكون مشاركاً صوريّاً في البحث، وبصفتها قضيّة أخلاقيّة مهمّة لا بدّ من الانتباه إليها. إنّ المشاركة البحثية يمكن أن تكون وفق ضوابط محدّدة، وأسس علمية تضمن حقوق الجميع.

٣ـ تنشيط البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا: حسب موقع كليّة الدراسات العليا على شبكة المعلومات، هناك ٨٥ برنامجاً للدراسات العليا في جامعة الكويت، وهناك أيضاً برامج جديدة تصل بمجملها إلى

نحو ٩٠ برنامجاً. إنّ أغلب خطط هذه البرامج تتطلّب إعداد أطروحة علمية أو مشروع بحثي. إنّ تشجيع الطلبة على نشر هذه الأطروحات والمشاريع البحثية هو أمر يزيد بشكل كبير من عملية النشر العلمي في الجامعة. لذلك تَعمَد بعض الجامعات إلى البحث الخاص بالماجستير أو الدكتوراة فتنشره في إحدى المجلّات العلمية قبل مناقشته، أو تشجّع على نشر جزء أو أجزاء من الأطروحة بعد مناقشتها. وهذا بدون شكّ يزيد من إسهام الجامعة العلمي، كل ذلك يحتاج إلى آليات محدّدة ومناسبة للعمل عليه وتحقيقه.

٤ ـ استحداث وظيفة محاضر: من الأهميّة بمكان تعيين المبتعث كعضو هيئة أكاديمية وفقاً لأسس بحثية، وليس مباشرة بعد الحصول على الدكتوراة. فكثير من المبتعثين وبمجرّد نَيلِهم درجة الدكتوراة يحصلون على الضمان التامّ والدائم في البقاء في وظيفتهم كأساتذة مساعدين، وبدون وجود حافز مناسب للترقّي يكتفون بالجانب التدريسي، وبعضهم ينجذب نحو المقرّرات الإضافية، ولا يأبه بخوض غمار البحث العلمي. إذاً هناك أهميّة لاستحداث وظيفة محاضر للمبتعث بعد حصوله على الدكتوراة، وأن يكون الترقّي إلى درجة أستاذ مساعد مَنوط بتحقيق الإنجاز البحثي المنشور في مجلّات علمية محدّدة، حيث يتحدّد ذلك من خلال آليات معيّنة ولائحة منظِّمة. إنّ ذلك يتطلّب بكلّ تأكيد أن يتمّ التعديل على لائحة البعثات الجامعية، وأن يتمّ التعيين بدرجة محاضر قبل درجة الأستاذ المساعد للمبتعث.

٥ ـ تشجيع التعاون البحثي المشترك: هذا التعاون يتمّ مع الجهات والمؤسّسات الحكومية والأهلية المختلفة، عن طريق إعداد مشاريع خاصة بالتعاون معها، ويتمّ من خلال عقد الاتفاقيّات المناسبة مع الجهات المعنيّة، والحصول على دعم خاصّ لهذه الأبحاث، وهو ما يوفّر دعماً وتشجيعاً ماديّاً للباحثين.

٦ ـ تحديد مكافآت مجزية تُمنح للباحثين: لا بدّ مِن أن تكون هناك بعض المكافآت المجزية تُمنح للباحثين الذين يقومون بالنشر في مجلّات مرموقة وذات مستوى عالٍ حسب قواعد البحث العالمية المعتمدة. إنّ ذلك يتطلّب إعدادَ لائحة خاصّة بهذا الجانب، لأنّ ذلك يعزّز ويشجّع بكلّ تأكيد عملية زيادة الإنتاج العلمي في مجلّات علمية رصينة ذات تصنيف الرُّبيع الأول Q1، أو الثاني Q2.

٧ ـ انضمام مجلّاتِ مجلس النشر العلمي إلى قاعدة البيانات العالمية: هناك مجلّتان من مجلّات النشر العلمي مُدرجتان في قاعدة بيانات سكوبس (SCOPUS). ولا شكّ أنّ هناك جهوداً قد بُذلت بشكل كبير من قِبل إدارة الأبحاث على مدى السنوات الماضية للسعي إلى انضمام مجلّاتها العلمية (العربية تحديداً) إلى قاعدة بيانات سكوبس. وقد قامت المجلّات بالتواصل مع سكوبس، وما زالت المحاولات قائمة. هناك أهمية لأن تقوم الجامعة بزيارة أو دعوة للمختصّين في شركة إلسفير (Elsevier) المشرفة على هذه القاعدة، وذلك لتسهيل إجراءات الانضمام واختصار الوقت أسوة ببعض الجهات والمؤسّسات العلمية

العالميـة، علـماً بـأنّ كلّ الـشروط الخاصّـة متوافقـة مـع المجلّات العلميـة. إنّ ذلـك يسـهّل طريـق النـشر العالمـي، ويزيـد مِـن إنتاجيّـة مَـن ينـشر في هـذه المجـلّات. فكثـير مـن أعضـاء الهيئـة الأكاديميـة ينـشرون في هـذه المجـلّات، ولكنّهـا لا تَلقـى صـدىً عالميـاً في الانتشـار، واعتـماد ذلـك يعـزّز مـن ارتفـاع نسـبة الانتشـار.

٨ ـ اسـتحداث وظيفـة أو مسـمّى الأسـتاذ المميّـز Distinguished Professor: بعـد الحصـول عـلى الأسـتاذية، مـن المحتمـل أن يفقـد الأسـتاذُ الدافـع العلمـي، ولعـلّ اسـتحداث هـذا المسـمّى قـد يشـجّع الأسـاتذة عـلى السـعي إلى النـشر العلمـي الناضـج والمرمـوق في المجـلّات العلميـة المميّـزة. ومـن المؤكّـد أنّ ذلـك يتطلّـب إعـداد لائحـة خاصّـة في هـذا الشـأن، يتـمّ مـن خلالهـا تحديـد مجموعـة مـن المعايـير التـي تضمـن ألّا يحصـل عـلى هـذا المسـمّى إلا المتميّـزون فعليـاً.

٩ ـ تعديـل نظـام الترقيـات الجامعـي: هنـاك حاجـة ماسّـة لتعديـل لائحـة الترقيـات الجامعيـة، وكذلـك قواعـد اعتـماد المجـلّات العلميـة بـما يضمـن ألا يَنـشر عضـو هيئـة التدريـس أيّ بحـث إلا في مجلّـة علميّـة مميّـزة وواسـعة الانتشـار عربيـاً أو أجنبيـاً.

١٠ ـ تقديـم التسـهيلات البحثيـة: إنّ التسـهيلات البحثيـة لعضـو الهيئـة الأكاديميـة تعتـبر قضيـة مهمّـة، فوجـود وظيفـة مسـاعد باحـث يعـدّ أمـراً مهـمّاً، وهـي الوظيفـة التـي تـمّ إلغاؤهـا -للأسـف- منـذ سـنوات، مـن خـلال قـرار يبـدو أنّـه غـير مـدروس. فهـي شريحـة وظيفيـة مهمّـة مسـاعدة

ومعينة لعضو هيئة التدريس في أبحاثه العلمية. هذه الوظيفة تختلف عن وظيفة المدرّس المساعد الذي يفترض أن تكون له اختصاصات مختلفة. بالإضافة إلى التسهيلات الخاصّة بطلب البحث وإجراءاته.

١١ ـ إدخال الكتاب الجامعي ضمن نظام الترقيات الأكاديمية: على أن يكون هذا الكتاب صادراً عن مجلس النشر العلمي أو أيّ مؤسّسة بحثية علمية معتمدة ومرموقة ومعروفة في النشر العلمي. فذلك يشجّع على النشر الخاصّ بالكتب العلمية التعليمية.

١٢ ـ تشجيع البحوث المنشورة في فصول الكتب: هناك نسبة اقتباسات جيّدة للفصول من الكتب، ولا سيّما تلك الفصول التي تصدرها دور النشر المرموقة. إنّ ذلك يساعد على الانتشار بكلّ تأكيد، ويشجّع أعضاء الهيئة الأكاديمية على النشر في هذا الوعاء الخاصّ بالنشر.

١٣ ـ التنوّع والتوسّع في الجوائز البحثية: تقدّم جامعة الكويت مجموعة من الجوائز السنوية، إلا أنّ هناك حاجة إلى التوسّع في هذه الجوائز، بحيث تمنح جوائز أخرى للنشر في المجلّات العلمية الرصينة، مثل جائزة للنشر في مجلّة محدّدة ذات تصنيف عالٍ (مثل مجلة العلوم Sciences، أو الطبيعة Nature)، أو جائزة أفضل بحث في مجال محدّد، ويمكن أن تحدَّد مجموعة من المعايير الخاصة بذلك، بالإضافة إلى التشديد على المعايير الخاصّة بالجوائز الحاليّة ومراجعتها لضبط الجودة.

١٤ ـ منح التفرّغ العلمي للباحثين النشطاء: من الأدوات المهمّة تفريغ الباحث من الهيئة الأكاديمية للعمل البحثي، ومنحه تفرّغاً علمياً دورياً

مرتبطاً ببعض المعايير، فذلك يعتبر قضيّة مهمّة تساعد على زيادة الإنتاج العلمي.

١٥ ـ التشجيع على المشاركة في المؤتمرات بأبحاث علميّة: وهذا التشجيع يتطلّب مخصّصات ماليّة لا ترتبط بتحديد مرّة واحدة فقط في العام للحضور أو لتقديم ورقة علمية، بل يتطلّب الموافقة على منح المخصّصات المالية للباحث متى قُبل بحثه في مؤتمر علمي ذي مواصفات محدّدة، وهي المواصفات التي قام بتحديد معاييرها مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية مؤخّراً.

١٦ ـ تشجيع الباحثين خريجي الجامعات العربية على النشر الأجنبي: وبالتحديد كليّة الشريعة وقسم اللغة العربية، حيث من الممكن أن تتمّ ترجمة أعمالهم البحثية إلى اللغة الإنجليزية، والنشر في مجلّات علمية عالمية مرموقة.

لا شكّ أنّ هذه مجموعة من المعايير التي من المهم النظر إليها وفقا للَوائح منظّمة، ولأفكار قد تُطرح للتعديل أو التغيير. ولا شكّ أنّ موضوع النشر أو البحث العلمي مرتبط بمؤشّرات أخرى للتقييم وتصنيف الجامعات، مثل: نسبة الأستاذ الجامعي مع الطلبة، والسمعة الأكاديمية، والأستاذ الأجنبي، وغيرها من المؤشّرات. ولا ريب أنّ كثيراً من جامعات المنطقة قد عملت ببعض هذه المعايير، وبدأت تحصد مستويات متقدّمة في التصنيف العالمي، بينما بدا التأخّر واضحاً في جامعة الكويت. إنّ ذلك يتطلّب بدون شكّ جهوداً حثيثة للعمل على رفع شأن البحث العلمي في الجامعة، لتعود كما كانت وأفضل، فجميع مقوّمات النجاح متوفّرة ومتاحة.

(١٣)

عشرة معايير لاختيار مجلّة عالمية مناسبة للترقّي الأكاديمي

تحرص الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة والعلميّة الرصينة دائماً على ضبط جودة المنتج العلمي ووعاء النشر الذي يقوم بإبراز هذا المنتج من أجل تحسين صورتها العلمية وتحديدها. فالنشر العلمي يُعدّ المعيار المهمّ والمؤشّر الرئيس في تصنيف هذه المؤسّسات العلمية. تختلف درجة التقييم في التصنيفات المختلفة للجامعات والمؤسّسات العلمية لعنصر النشر العلمي ودرجات الاقتباس باختلاف التصنيف. وعلى الرّغم من الاختلاف بين التصنيفات والمؤشّرات القياسية للمؤسّسات العلمية، فقد اتّفقت جميعها على أن يكون للنشر العلمي أهميّة بالغة في موضوع التقييم العامّ لهذه المؤسّسة. فجودة المنتج العلمي واختيار وعاء علميّ مناسب يحقّقان زيادةً وارتفاعاً في درجة الاستشهاد بهذه الدراسات، وإن كانا ليسا المعيار الوحيد.

ولذلك، لا بدّ من الحرص على اختيار الوعاء البحثي المناسب والملائم لنشر الورقة العلمية. فاختيار الوعاء البحثي بهدف الترقّي الأكاديمي تحديداً يحتاج إلى خطوات مهمّة ودراسة مناسبة قبل الإقدام على اختياره للنشر فيه.

بعد الاطّلاع على قواعد المجلّات العلمية الصادرة عن مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية في جامعة الكويت، وكذلك الاطّلاع على لائحة الترقيات المعدّلة لأعضاء هيئة التدريس، نجد أنّ هناك بعض المعايير المهمّة التي حرصَت على اعتمادها هاتان اللائحتان (على الرغم من الحاجة الماسّة إلى التعديل عليهما وبشكل عاجل نتيجةً لوجود العديد من الشوائب والمثالب). ويمكن من خلال هاتين اللائحتين استخلاص معايير اختيار مجلّة علميّة رصينة إذا تمّ الالتزام التامّ بالشروط الواردة والمبثوثة بين صفحات اللائحتين.

فمن خلال العمل في لجان الترقيات وعلى المستويات المختلفة، ومن خلال وجود العديد من القضايا والمشكلات التي أثيرت حول المجلّات العلميّة العالمية تحديداً، وضمان توافقها مع الشروط المناسبة، يمكننا تحديد أبرز عشرة معايير وقواعد لاختيار مجلّة عالميّة مناسبة لشروط الترقّي الأكاديمي، والتي يمكن للمتقدّم للترقية أن يلتزم بها، ويحرص على توافقها مع المجلّة التي يرغب في النشر فيها. ويمكن اختصار هذه القواعد والمعايير العشرة بما يلي:

١ ـ أن يكون قد مرّ على صدور العدد الأوّل من المجلّة ثلاث سنوات: وهذا يعتبر شرطاً رئيساً لانضمامها لنشرة البيانات JCR تحديداً، أما سكوبس فتشترط مرور أربع سنوات.

٢ ـ أن تكون مستمرّة في الصدور: إنّ الاستمرارية في الصدور تعني استقرار المجلّة، وتعني ثباتها الإداري والفنّي، وعدم وجود عوائق قد تجعلها تتعثّر في المستقبل.

٣ ـ وجود هيئة تحرير أكاديمية: قد يستغرب بعضهم من كون هذا البند يُعدّ شرطاً من شروط أيّ مجلّة علميّة، إلا أنّ الواقع يشي بأنّ هذا الكلام صحيح، ولكن هناك بعض المجلّات التي لا تملك هذه الهيئة، وتكتفي فقط بأن تتكوّن من رئيس هيئة تحرير ومدير، وقد يكون لها نائب لرئيس التحرير في بعض الأحيان، أو أنّها قد تتبع مركزاً علمياً لا يحتوي على هيئة تحرير، إنّما تكون المجلّة تابعة لمركز علمي ما، ويكتفي هذا المركز بوجود أعضاء مجلس إدارته، وهو أمر لا يستقيم مع شروط الترقّي الأكاديمي، حيث إن هيئة التحرير لها دور مهمّ يسهم في ضبط جودة البحث العلمي المنشور، ويعتبر من أولى خطواته. ولسنا هنا في معرِض تِبيانٍ لدور عضو هيئة التحرير، إلا أنّ وجود هذه الهيئة وتنوّعها وتعدّد تخصّصاتها يعتبر أمراً مهمّاً. فهي تشكّل اللبنة الرئيسة للمجلّة العلميّة الرصينة. هذا بالإضافة إلى أنّ هيئة التحرير يجب أن تكون من الأكاديميين المميّزين، ولا يفترض أن تكون من الموظّفين. وهذا ما يلاحظ في بعض المجلّات التي من الممكن أن تستقطب مجموعة من العاملين غير الأكاديميين.

٤ ـ أن يكون التحكيم خارجاً عن دائرة هيئة التحرير: إنّ هيئة التحرير لها دور محدّد، وهو دور أوّلي توجيهيّ، فلا بد من أن يكون المحكّمون من خارج نطاق هيئة التحرير. أمّا أن تقوم هيئة التحرير في مجلّة ما بتحكيم الأبحاث فهو أمر يتنافى مع شروط الترقّي الأكاديمي.

٥ ـ التحكيم السرّي: وهذا البند له تفصيلات متعدّدة. فالسرّية هنا تعني التمام والكمال في المفهوم، ولا تقبل التجزئة، بمعنى أن تكون سرّية

من كامل الأطراف. فعملية الترقّي الأكاديمي وفقاً للقواعد يجب أن تكون ثنائية الجانب Double Blind Peer Review. أي أنّ الباحث والمحكّم لا يعرف كلّ منهما الآخر. وهناك مبدأ السرّية الثلاثي الذي يضمّ أيضاً عضو هيئة التحرير. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا يعتبر شرطاً قد يكون خاصّاً بجامعة الكويت، فمن المجلّات مجلّاتٌ أحادية التحكيم السرّي Single Blind Peer Review، أي أنّ من الممكن أن يعرف المحكّم الباحث فقط، ولا علم للباحث بالمحكّم. وقد تكون المجلّة رصينة إلّا أنّ ذلك لا يتوافق مع شروط الترقيات في جامعة الكويت. فالسرّية هنا كما نصّت عليها اللائحة ليست عامّة، ولا تقبل تفسيراً آخر غير التحكيم السرّي ثنائي الجانب. قد يكون هناك مبرّرٌ للتحكيم السرّي الأحادي، إذ لا مجال هنا لذكره، وهي عملية تعتمد عليها بعض المجلّات العلمية الرصينة أيضاً. ومن الأمور التي يفترض أن يتمّ التحقّق منها أيضاً التأكّد من عدم وجود قائمة بأسماء المحكّمين في صفحات المجلّة أو على موقعها الإلكتروني. فبعض المجلّات العلمية تعرض أسماء هيئة التحكيم، وهو أمر يخالف مبدأ السرّية. وقد أُثيرت وبشكل لافت مسألةُ كثرة عدد أعضاء هيئة التحكيم، وكون ذلك لا يتعارض مع مبدأ السرّية بحكم عدم إمكانية معرفة المحكّم أساساً، والواقع أنّ ذلك أمرٌ غير دقيق. فالمجلّة ترسل البحث إلى المحكّم من ذوي التخصّص الدقيق في البحث المطلوب نشره، ومن المؤكّد أنّ هذه القائمة الطويلة من الأسماء المعروضة من المحكّمين سوف تتقلّص بشكل كبير وفقاً لتخصّص المحكّم وتخصّص البحث، ويكاد يكون

معروفاً في كثير من الأوقات. فلا يمكن مثلاً إرسال بحث في مجال علم الاجتماع السياسي إلى أحد المحكّمين في مجال علم الاجتماع الأُسري، ولا يمكن أن يُرسل بحث في مجال الهندسة المدنية إلى محكّم في مجال الهندسة الكهربائية. ولذلك، فإنّه مهما كان عدد المحكّمين كبيراً، فالأمر يفتقر إلى السرّية التامّة، ويتعارض أيضاً مع نصٍ صريح في اللائحة، وهو أمر بلا شكّ يرتبط بجودة المنتج العلمي فيما يتعلّق بموضوعية التحكيم. ولا مناص من الإشارة إلى أنّ بعض المجلّات قد تعرض أسماء المحكّمين الذين قاموا بالتحكيم في أعداد سابقة، إلّا إذا كان هناك تكرارٌ في هذه الأسماء. إنّ ذلك يعتبر أمراً لا غبار عليه، وقد يكون نشر اسم المحكّم نوعاً من المكافأة له، وهو الأمر الذي تعتمد عليه بعض المجلّات العلمية، ولا يتعارض مع مبدأ السرّية.

٦ ـ أن تكون المجلّة تابعة لمؤسّسة علمية معتمدة أو جامعة عريقة، أو دار نشر معروفة: أعتقد أن هذ الشرط يعدّ من أهمّ وأبرز الشروط، فلا يمكن أن تخرج المجلّة الرصينة عن كونها تابعة لمؤسّسة علمية معتمدة أو جامعة عريقة، أو دار نشر معروفة. ويمكن تعريف المؤسّسة العلمية بأنها: تلك المؤسّسة التابعة للتنظيمات الدولية الكبيرة والمعروفة، مثل الجمعيّات الأمريكية أو الأوروبيّة الخاصّة بأي فرع من فروع المعرفة، مثل: الجمعية الأمريكية الأنثروبولوجيّة، أو الجمعيّة الأمريكيّة لعلم الاجتماع، أو الجمعيّة الأمريكيّة للصّحة العامّة، أو الرابطة الأمريكيّة النفسيّة، وغيرها من الجمعيّات والروابط العلميّة العالمية ذات الشهرة العلمية. ويمكن تعريف الجامعات العريقة بأنّها: تلك القوائم من

الجامعات التي يعتمدها الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في الكويت. فقد بذل الجهاز جهوداً كبيرة في إعداد قوائم خاصّة بالجامعات المعتمدة لكلّ تخصّص على حدة، وهو أمر يمكن الاسترشاد به وفقاً للمادّة الثالثة من قانون إنشاء هذا الجهاز الذي يُعنى بمؤسّسات التعليم العالي كافّة. فأيّ مجلّة تابعة لإحدى هذه الجامعات تكون مقبولة بشرط توافقها مع المعايير والشروط الأخرى، وأيّ جامعة أخرى غير مدرجة في القوائم لا يمكن اعتماد مجلّاتها الصادرة. أمّا فيما يتعلّق بدُور النشر المعروفة، فهي دور النشر العالمية المعروفة في مجال النشر العلمي، والتي تتّصف بنشرٍ رصين مثل مؤسّسات:

Sage, Springer, Elsevier, Wiley, Rutledge (Taylor and Francis), Emerald, Brill, Oxford University Press.

وغيرها من الدُّور المختلفة ذات الشهرة العالمية في مجال النشر العلمي، والتي لا تقبل المجازفة بسمعتها المهنية وقبول أوعية نشر غير جادّة.

٧ ـ النشر خارج نطاق الإقليم: المجلّة العلمية العالمية لا يكفي أن تكون منشورة بلغة أجنبية فحسب، إنما يفترض أن تكون خارج النطاق الإقليمي والمكاني، وهو الأمر الذي يعزّز من عملية انتشارها العام، وخروجها من دائرة التداول الضيّقة.

٨ ـ وجود المجلّة في قواعد البيانات العالمية: ومن الأمور التي يُفترض مراعاتها وجود هذه المجلّة في قواعد بيانات عالمية. وتعتمد جامعة الكويت على قاعدتي البيانات: سكوبس، ونشرة JCR، واللتان مضى الحديث عنهما في مقال سابق. ولا بدّ من التأكيد مرّة أخرى هنا على أن

ليس كلّ مجلّة موجودة في هذين الوعاءين تنطبق عليها شروط الترقّي الأكاديمي، حيث يمكن أن تكون فاقدة لواحدة أو أكثر من قواعد الترقيات المذكورة.

٩ ـ تخصّصية المجلّة: أي أنّها تنشر في تخصّص محدد وليس عاماً. ويمكن تعريف المجلّة المتخصّصة كما تحدّدها اللوائح بأنّها: «معروفة في حقل التخصّص»، وأنّها مجلة «تصدر في التخصّص العلمي». وهذا يعني: إمّا أن يكون التخصّص مذكوراً بشكل واضح في عنوان المجلّة، وإمّا أن تكون تخصّصية في مجال محدّد من المعرفة، ويكون تخصّص الباحث من ضمن التخصّصات التي يضمّها هدف المجلّة، بمعنى أن تبحث المجلّة موضوعاً علمياً مشتركاً مثل «التنمية» على سبيل المثال، ويكون التخصّص مذكوراً في هدف المجلّة ومجالها بشكل واضح للباحث.

١٠ ـ تبعيّتها لدار نشر معروفة إن كانت من ذوات الوصول المفتوح: يشترط إن كانت المجلّة ذات وصول مفتوح (Open Access) أن تكون تابعة لمؤسّسة علمية معروفة أو دار نشر علمية مرموقة، وقد سبق وأن أشرنا إلى أمثلة منها في البند السادس. وهذا الأمر يجعل الباحث يتجنّب الوقوع في فخّ المجلّات «المُستَغِلَّة».

هذه أبرز المعايير والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند التفكير في النشر في مجلّة علمية عالمية محكّمة. أمّا المجلّات العربية فلا بدّ من أن تكون أيضاً قد مرّ على صدور العدد الأوّل منها ثلاث سنوات، وأن تكون مستمرّة غير منقطعة، ولديها هيئة تحرير، وأن يكون التحكيم من خارج هيئة التحرير، وأن تكون المجلّة تابعة لمؤسّسة علمية معتمدة أو جامعة

عريقة أو دار نشر معروفة، وأن تتّسم بالتحكيم السرّي ثنائي الجانب. وفيما يتعلّق بالمجلّات العربية تحديداً، لا بدّ من التحقّق بأيّ طريقة كانت من جدّية عملية التحكيم، فهي عملية مهمّة. وهناك العديد من المجلّات غالباً ما تشير إلى التحكيم العام للأقران (Peer Review)، ولا تشير إلى التحكيم السرّي (Blind Peer Review)، وهناك فرق بين المجلّة المحكّمة، والمجلّة المحكّمة بسرّية.

قد يكون هذا المقال الأخير في هذا الفصل الدراسي بعد أن تتوقّف آفاق نتيجة لإجازة نصف السنة، وقد نلتقي مرّة أخرى مع بداية الفصل الدراسي القادم بموضوعات جديدة أخرى، نستكمل من خلالها السلسلة التي ستظلّ تتناول قضايا واسعة ومتعدّدة من قضايا النشر العلمي، أشكر لعدد كبير من الزميلات والزملاء تجاوبهم وتفاعلهم مع ما تمّ عرضه خلال الأسابيع العشرة الماضية، سائلاً المولى عزّ وجلّ التوفيق والسداد للجميع.

(١٤)

مؤشّرات جودة المجلّة العلمية

إن جـودة المجلّـة العلميـة تتمثّـل بـما تحملـه وتحويـه مـن مضمـون مميّـز مـن أوراق ودراسـات علميـة وبحـوث رصينـة في مجالهـا ونطاقهـا العلمـي، بالإضافـة إلى ضـمان أن تُحقّـق المجلّـة أيضـاً شروطـاً عامّـة يجـب أن تتبنّاهـا. وعنـد النظـر في المجـلّات المنشـورة في قواعـد البيانـات العالميـة مثـل سـكوبس (Scopus) ونـشرة تقاريـر الاقتبـاس (Journal Citation Report (JCR، نجـد أنّ هـذه القواعـد تُركّـز بشـكل كبـير عـلى جوانـب خاصّـة بشـكل المجلّـة، مـن حيـث التزامهـا بمعايـير محـدّدة مسـبّقاً. وفي مقـال سـابق في جريـدة آفـاق الجامعيـة ناقشـنا كيفيـة اختيـار مجلّـة علميـة للترقّـي الأكاديمـي، والتـي تـمّ مـن خلالهـا تحديـد عـشرة معايـير خاصّـة لضـمان تحقيـق المجلّـة للـشروط الخاصّـة بالترقّـي. وهنـا سـنعرض الـشروط والمعايـير العامّـة التـي تضمـن أن تحقّـق المجلّـة جودتهـا الفنيـة والعلميـة والتنظيميـة والمهنيـة والتقنيـة بشـكل عـام، وهـو مـا تحـرص عليـه المجـلّات العلميـة الرصينـة. وسـيتمّ هنـا عـرض لمواصفـات المجلـة مـن جانبهـا الشـكلي العـام، ومكوّناتهـا الفنيـة والتنظيميـة والعلميـة. وإذا مـا التزمـت المجلّـة بهـذه المعايـير ستتمكّـن مـن أن تُحقّـق للمنتَـج العلمـي جـودةً وكفـاءةً عاليتـين، وأن تكـون رائـدة في مجـال النـشر العلمـي.

وفي هذا المجال، لا نجد أفضل من «كلمة التحرير» التي أطلقتها المجلّة العلمية لجامعة الملك فيصل في عددها الأول من عام ٢٠٢١م، والتي من خلالها دعت اثني عشر باحثاً[٨] مُهتماً بإدارة المجلاّت العلمية، وقامت بنشر هذه الكلمة، والتي كانت نتاج حلقة نقاشية تمّ ترتيبها من قِبل المجلّة. فقد وضعوا من خلال هذه الحلقة خمسة معايير رئيسة سنُشير إليها كما جاءت في هذه المقالة بشكل مقتبَس مباشر تقريباً، علماً بأنّهم قد أشاروا إلى أنّ هذه المعايير أو المؤشّرات خاصّة بجودة المجلّات الإنسانية والاجتماعية تحديداً. ولكن بعد عرض هذه البنود الواردة، سيتّضح بأنّ هذه المعايير والمؤشّرات تنطبق بشكل عامّ على جودة المجلّات العلمية في مجالات المعرفة كافّة، وليس في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولعلّهم في ذلك حاولوا تقييد أنفسهم -أي المتحدّثين- في نطاق اختصاصهم في هذا المجال، ولذلك جاء عنوان كلمة التحرير خاصّاً بمجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فقط. ولكن من الواجب الإشارة إلى أنّ الجهد الذي تمّ بذله في إعداد هذه الورقة أو كلمة التحرير ما هو إلا قواعد ومؤشّرات ومعايير عامة تنطبق على المجلّات العلمية في مجالاتها العلمية المختلفة. ويمكن عرض هذه المعايير حسب ما وردت نصّاً في كلمة التحرير بالآتي:

أولاً ـ جودة الإمكانات البشرية: ويتكوّن هذا البند من تسعة عناصر، تتضمّن: وجود إدارة تحرير تهتمّ بالتواصل مع المؤلّفين والمحكّمين

---

٨ ـ عبد الرحمن عيسى الليلي، عبد الرحيم فتحي إسماعيل، خالد سعد المطرب، مسفر سعود السلولي، فتحي محمد أبو ناصر، عائذ إبراهيم المبارك، أحمد علي الحازمي، أماني خلف الغامدي، علي خليفة عبد اللطيف، محمد عبد اللطيف الملا، مهدي محمد العمري، الجوهرة فهد خالد آل سعود (٢٠٢١م). مؤشّرات جودة المجلّات الإنسانية والاجتماعية: كلمة التحرير. المجلّة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية، ١(٢٢):I-XI.

وهيئة التحرير، ووجود هيئة تحرير مع هيئة استشارية دولية، وجود مسؤول فنيّ يقوم بصفّ وإخراج الأوراق العلمية، والإشراف على الموقع الإلكتروني، وإتقان فريق المجلّة اللغات التي تنشر بها المجلّة، وتوفير فرصٍ تطويرٍ مهني ومعرفي ومهاري وبحثي مستمرّ لفريق المجلّة، وتنوع هيئة التحرير، وكذلك المؤلّفين جغرافياً وإقليمياً، وتمثيل الذكور والإناث في إدارة المجلّة ونشاطها.

ثانياً ـ جودة الاشتراطات الأدبية والأخلاقية: وتتضمّن تسعة بنود أيضاً تتمثّل بـ: أصالة الأفكار البحثية والإضافة العلمية، ومكافحة الاقتباس غير المشروع والانتحال العلمي، والسماح بنشر أنواع متعدّدة من الأوراق العلمية كالأوراق المفاهيميّة والنظريّة والأوراق المعتمدة على وجهات النظر، ووجود كلمة التحرير في بداية كلّ عدد، وأن تكون الكلمة توجيهيّة إرشاديّة أو نقديّة، وإصدار أعداد خاصّة مرّة في السنة على الأقل، واستهداف الأوراق ذات الأهمية للقارئ الدولي، وتداول القرّاء للأبحاث المنشورة في الشبكات الاجتماعية، ومكافحة التحكيم الذي يتضمّن تحاملاً وتطرّفاً والأوراق التي تناهض الأمن الفكري أو تُعزّز الإرهاب، وعدم مراعاة أخلاقيات البحث العلمي، وأخيراً توفير وتطبيق استبانة رضا المتعاملين مع المجلّة.

ثالثاً ـ جودة الاشتراطات التنظيمية: وتتضمّن عشرة بنود تتمثّل بـ: توفير رقم دولي معياري (ISSN)، وصدور الأعداد بانتظام، وعدم توقّف عمل المجلّة خلال الإجازات الطويلة، ووجود سياسة مكتوبة

يتمّ الالتزام بها تعرض المدّة المتوقّعة من التسليم إلى صدور قرار المحكّمين، ووجود سياسة مكتوبة يتمّ الالتزام بها تضمن الجودة للبحوث المقدّمة، ووجود إرشادات النشر تفصيليّة مُعلنة، ويتمّ الالتزام بها، وتوفُّر المعرّف الرقمي العالمي الموحّد (DOI) لكلّ بحث من الأبحاث المنشورة، ووجود سياسة مكتوبة يتمّ الالتزام بها لعرض المدّة المتوقّعة للردّ على استفسارات المستفيدين، ووجود جهود لتحقيق التصنيف في جهات التصنيف المتعدّدة، وأن تتضمّن الورقة العلمية نُبذة عن كلّ مؤلّف.

رابعاً ـ جودة الإمكانات الإلكترونية: وتتضمّن سبعة بنود تتمثل بـ: جودة تصميم وإخراج الموقع الإلكتروني من ناحية تناسق الخطوط والألوان والأشكال والصور والأيقونات وسهولة الاستخدام وسهولة تصفّح الموقع وغيرها، وكذلك تكامل المعلومات على الموقع الإلكتروني، وتوفّر الموقع الإلكتروني بلغات أبحاث المجلّة، وخلوّ الموقع الإلكتروني من الأخطاء اللغوية، وتوفير أيقونة بحث تُساعد الزائر في البحث عن مؤلّف أو ورقة علمية في الموقع الإلكتروني، وتوفير منصّة من منصّات الإدارة الإلكترونية للمجلّات العلمية، وتوفير خاصيّة النشر الإلكتروني الفوري حال قبولها.

خامساً ـ جودة الاشتراطات الفنية: وتتضمّن تسعة بنود تتمثّل بـ: جودة تصميم وإخراج الورقة وغلاف العدد، واكتمال البيانات عن الورقة تتضمّن اسم المجلّة، وملخّص البحث، وعنوانه، والكلمات المفتاحية أو الدالّة، والمؤلّف المراسل، ورقم العدد، والمجلّد، والسنة، ورابط

البحث على الإنترنت، وأرقام الصفحات، وتاريخ الاستقبال والنشر، واكتمال البيانات عن المؤلّف من اسمه، وقسمه، وكليّته، وجامعته، والمدينة، والدولة، وبيانات التواصل بلغة المجلّة، ووجود سياسة مكتوبة يتمّ الالتزام بها لعرض عدد الكلمات المسموح بها في الورقة والملخّص وعدد الكلمات المسموح بها للورقة، والملخّص وعنوان الورقة والكلمات المفتاحية وعدد الجداول، والرسومات، ووجود نمط واضح للتفريق بين العناوين الرئيسة والفرعية والأدنى منها، وتكون جميع التواريخ متوفّرة بالتاريخ الميلادي، والإشارة إلى العملات بالدولار الأمريكي، واستخدام المقاييس الدولية وليس المحليّة، وتكون المراجع مكتوبة بنظام كتابة المراجع المتّبعة في المجلّة، مع ضرورة اكتمال بيانات المراجع، وتكون المراجع غير الأجنبية مرومنة، وتوفير إحصاءات سنوية مُعلنة عن عمل المجلّة.

إنّ المجلّة العلمية الرصينة دائماً تسعى إلى أن تحافظ على غطائها الشكلي العام، وتكون ذات جودة من حيث كفاءة العاملين فيها ومواصفاتهم، وتحافظ على الجوانب الأدبية والأخلاقية، ولها إجراءات منظِّمة وتنظيمية واضحة، وذات إمكانية تقنية إلكترونية مميّزة، مع وجود جوانب فنية ذات جودة. إنها معايير تجعل من الباحث الذي يتقدّم بورقته العلمية إلى هذه المجلّة لا يمكن إلا أن يحافظ على جودة عمله من حيث الموضوع والمضمون المقدّم، فيدرك الباحث رصانة المجلّة من إجراءاتها، والتي تتّبع بعض الجوانب الموضوعية في استلام أبحاثٍ رصينة تتوافق مع إطارها الشكلي العام. فهناك ربط بين الجانبين: الشكلي للمجلّة، والموضوعي للورقة

ومضمونها الذي من المؤكّد سوف يتوافق مع هذه الجوانب الشكلية، والتي لا تسمح لمجلّة تحمل مثل هذه المعايير والمؤشّرات أو المواصفات أن تقبل أبحاثاً ركيكة، وذات مستوى علمي متدنٍ. فحرص المجلّة على جانبها الشكلي العام، من مواصفات بشرية، وتنظيمية، وتقنية وإلكترونية، وأخلاقية، وكذلك فنية، لا يسمح -من المؤكّد- بخروج أوراق علمية لا تضاهي هذا الاهتمام العام للمجلة. وهي -كما سبقت الإشارة- ترتبط في أغلبها بالشروط الرئيسة للانضمام إلى قواعد المجلّات العالمية المميزة ذات السمعة العالية، مثل قاعدة بيانات سكوبس (Scopus)، ونشرة تقارير الاقتباس (JCR) Journal Citation Report. فمتى ما حقّقت المجلّة وحافظت على وجود واستيفاء هذه الجوانب وهذه المعايير، فإنّ انضمامها إلى هذه القواعد سيُعتبر مُتاحاً ومُيسّراً. ولا بدّ من الإشارة في النهاية إلى أنّ غالبية هذه المعايير هي معايير متوافرة في مجلّات مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، والتي تسعى إلى استكمال بعض جوانب القصور فيها، وهي قليلة.

وإنه لمن دواعي الفخر خروج مجلّات مجلس النشر العلمي محقِّقة لهذه المعايير وملتزمة بها. علاوة على ذلك فإنّ معايير التحكيم والنشر في هذه المجلّات التابعة لمجلس النشر العلمي هي معايير دقيقة ومميّزة، وتضمن جودة المنتج العلمي بشكل كبير نسبياً، ولذلك تعتبر مجلّات مجلس النشر العلمي مميّزة على المستوى الإقليمي.

(١٥)
الكتاب الجامعي

كُلِّفت منذ نحو ستّ سنوات بترؤّس لجنة تنظيمية لإعداد لائحة خاصّة بمعايير الكتاب الجامعي، بمشاركة نخبة من الأساتذة والمختصّين والمهنيين، بقرار صادر عن مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية المساندة. فقد رأى المغفور له بإذن الله الزميل الراحل الدكتور جاسم رمضان نائب مدير الجامعة لهذا القطاع في تلك الفترة ضرورةَ وضع مجموعة من المعايير الخاصّة بالكتاب الجامعي، بعدما شعر بأنّ ثمّةَ مشكلة فعليّة بهذا الخصوص، من خلال الواقع الذي اكتشفه نتيجة متابعة حثيثة وملاحظات جاءت من أطراف مختلفة، مستخلصُها في النهاية أنّ هناك خلطاً واضحاً بين الكتاب التدريسي والكتاب العلمي، بالإضافة إلى أنّ هناك شروطاً عديدة للكتاب الجامعي خلا منها الإنتاج العلمي المخصّص المقدّم من بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية لهذا الغرض. فليس كلّ ما يتمّ تدريسه وتقديمه للطلبة يعتبر كتاباً جامعياً تدريسياً. فهناك عدم وضوح في الرؤية فيما يتّصل بمفهوم الكتاب الجامعي، وهو الأمر الذي يمكن أن نلمسه أيضاً في كثير من المؤسّسات العلمية العليا، المحلية منها والإقليمية.

فليس كلّ مخطوط أو كتاب يدرّس يعدّ كتاباً تدريسياً أو جامعياً. وهذا بكل تأكيد لا يعني أنّ أستاذ المقرّر لا يحقّ له أن يقرّر كتباً علمية، أو مقالات، أو بحوثاً، أو أيَّ قراءات أخرى خارجية، يعتمد عليها في مقرّره. ولكن، بكلّ تأكيد ليس كلّ ما يُعرض ويتمّ إقراره يعدّ كتاباً تدريسياً، فمن المفترض أن تتوافر في الكتاب الجامعي بعضُ الشروط الخاصّة. إذ من الممكن استخدام الكتب العلمية والبحوث المتنوّعة لتنويع المعرفة وتعزيزها عند الطالب، وفقاً لما تُمليه طبيعة المقرّر ومستواه، إلّا أنّ الكتاب المدرسي أو الجامعي هو كتاب محدّد، لنقل معرفة محدّدة، وخاصّة بمقرر محدّد. ويتضمن الكتاب مجموعة من الفصول التي تغطّي منهجاً محدّداً بتوصيفه.

يتّصف الكتاب الجامعي التدريسي بمجموعة من الصفات والخصائص والشروط، أهمها:

- التوافق مع توصيف المقرّر: إذ يجب أن يكون الكتاب الجامعي متوافقاً مع توصيف المقرّر العام، فيتمّ تحديد مجموعة من الفصول العلمية التي تتوافق مع هذا التوصيف، وتكون شاملة ومتضمّنة محتوياته كافّة. ويجب على الكتاب الجامعي التدريسي أن يغطّي المنهج أو الموضوع المطلوب بشكل متكامل وشامل، ويتضمّن جميع موضوعات المقرر من نظريّات، وأسس، وأمثلة، ومبادئ، وغيرها من الجوانب المتعلّقة بالمقرر.
- حداثة معلوماته: تعدّ حداثة المعلومات قضية مهمّة في الكتاب الجامعي، بحكم أنّ العلوم تتطوّر وتتقدّم، وأنّ هناك حاجة إلى ضرب مجموعة من الأمثلة الحديثة على المتغيّرات والموضوعات والمعلومات والمؤشّرات التي يتمّ عرضها ومناقشتها في هذا الكتاب.

- بساطة المحتوى وسهولة اللغة: البساطة والسهولة في القراءة والعرض هي من أبرز سمات الكتاب الجامعي، بحيث يتضمّن الكتاب مادة واضحة ومركّزة وجوهرية وسهلة القراءة والهضم، وكلّما جاء أسلوب الكتاب بسيطاً، حقّق هدفه في نقل المعرفة والفكرة إلى المتعلّم المستقبِل (الطالب).
- الشمولية: وتعني اشتمال الكتاب على الأفكار الرئيسة للعلم أو الموضوع المُتناول في الكتاب دون توسّعات كبيرة، ويمكن أن يشير الكتاب إلى مواطن استكمال هذه الجوانب من خلال المراجع التي يقدّمها المؤلّف.
- الدقّة في نقل المعلومة: تعدّ قضية الدقّة من الجوانب المهمّة في الكتاب الجامعي، فهي ترتبط بنقل جانبٍ معرفيّ محدّد إلى القارئ أكثر من كونها تقدّم رأياً أو توجّهاً فكرياً محدّداً. ولذا، يجب أن يكون الكتاب دقيقاً وواضحاً في نقل المعرفة مع اتّسامه بالجودة.
- التحكيم: تعدّ عملية المراجعة من قِبل المحكّمين وأصحاب الخبرة قضية مهمّة. من أجل هذا تحرص دُور النشر الكبرى والجامعات والمؤسّسات العلمية الرصينة ألا يخرج الكتاب العلمي بشكل عامّ والكتاب التدريسي تحديداً إلا بعد مراجعة وتدقيق من قِبل الأقران، حتى يُضمن خلوُّه من الأخطاء أو أيّ تحيّزات علمية أو فكرية.
- الإخراج: لا بدّ من أن يكون الكتاب التدريسي جذّاباً، ومنظّماً، ويحظى بإخراج مناسب من حيث هيكله المنطقي، ووجود عناوين عامّة وعناوين فرعية ومتعدّدة لكلّ فكرة، بعكس بعض الكتب العلمية التي تعتمد على السرد المطوّل، وتُقلّص من وجود العناوين الفرعية.

- الرسوم والأشكال: ينبغي أن يتضمّن الكتاب التدريسي مجموعة من الرسوم والتوضيحات والأشكال والصور التي تقرّب الفكرة من ذهن الطالب في موضوع الكتاب وفي فصوله المختلفة، وفقاً لطبيعة المجال المعرفي.
- تمارين وتطبيقات: من المهمّ أيضاً أن يتضمّن الكتاب التدريسي مجموعة من التمارين والأسئلة المنشِّطة للطالب مع نهاية كلّ فصل، والتي من خلال الإجابة عنها بشكل كامل، يتحقّق الفهم المناسب للفصل، فهي وسيلة من الوسائل التي تساعد على قياس فهم الطالب.
- ملاءمته لثقافة المجتمع: من المهم أن يكون الكتاب التدريسي ملائماً للثقافة الخاصّة بالمجتمع الذي يتمّ تدريسه فيه. وفي كثير من الأحيان، وعند ترجمة بعض الكتب التدريسية، يحاول المترجم أن يقوم إمّا بحذف بعض الجوانب التي لا تتوافق مع ثقافة المجتمع، وإمّا القيام بعملية توطينٍ لبعض المفاهيم، أو الأشكال، أو الأمثلة، أو غيرها من الأمور، حتى يكون الكتاب متوافقاً مع ثقافة المجتمع الذي يتمّ التدريس فيه.
- مزوّد بمراجع مكمّلة: لا بدّ من أن يَمنح الكتاب الجامعي الطالبَ فرصة للاستزادة على ما في الكتاب من محتويات ومواضيع من خلال توضيح بعض من المواد العلمية المكمّلة وبيانها، حيث ترشد القارئ إلى مزيد من القراءات سواء من كتب أخرى أو بحوث أو عبر شبكة المعلومات أو غيرها من الوسائل.

هذه مجموعة من العناصر التي ينبغي أن تُتَضمَّن في الكتاب الجامعي، والتي تعكس في النهاية جودته. وفي النهاية يعدّ الكتاب الجامعي عملاً

تجميعياً وليس ابتكارياً لمادة ومعلومات جديدة، مع ضرورة تضمينها في إطار تنظيمي واضح ومحدّد.

إنّ من أبرز المشكلات التي نعاني منها في كثير من الجامعات العربية بشكل عام ومنها جامعة الكويت غياب الكتاب الجامعي الرصين، على الرّغم من أهميّة هذا العنصر في العملية التعليمية. فعلى الرغم من أنّ لجنة التأليف والتعريب والنشر في جامعة الكويت قد خصّصت لائحة محدّدة وشجّعت على تأليف الكتب الجامعية، فإنّ الإقبال من قِبل أعضاء الهيئة الأكاديمية على اللجنة، وعلى طلب تقديم الكتاب الجامعي للجنة قليل وليس بمستوى الطموح. فالكمُّ المنتج من الكتاب الجامعي الذي تصدره لجنة التأليف والتعريب والنشر في الجامعة يعدّ متواضعاً إلى حدّ كبير، وتقابله نسبيّاً وفرةٌ من «الكتب الجامعية» غير المحكّمة التي يقدّمها أعضاء الهيئة الأكاديمية خارج نطاق اللجنة، والتي يعدّ بعضها غير متوافق مع الشروط العلمية. إنّ ذلك بكلّ تأكيد يؤثّر على جودة المنتج العلمي، وعلى الحصيلة العلمية التي يتلقّاها الطالب، وأحياناً يكون مضمون الكتاب خارج أهداف المقرّر.

وتزداد المشكلة اتّساعاً في المؤسّسات التعليمية العليا عندما يصل الأمر ببعض مؤلّفي الكتب الجامعية التدريسية إلى اعتبار بيع الكتاب العلمي وسيلة للتجارة، وتحديداً تلك التجارة التي يصل الأمر فيها إلى الإخلال بالمبادئ العلمية والأخلاقية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه من حقّ أستاذ المقرّر أن يجني ثمرة عمله وجهده بمردود أدبي، وكذلك من حقه أن يُكافَأ نظير هذا العمل بمردود مادّي

مناسب، فالكتابة في هذا المحتوى تتطلّب بذل الوقت والجهد المناسبين، إلا أنّ هذا المردود المادّي إذا جاء مبالَغاً فيه، وجاءت إجراءاته ومسالكه بطرق غير مناسبة، فإنه بكلّ تأكيد يعدّ إخلالاً بالقيم الأكاديمية والأخلاقية للمؤسّسة العلمية، وهذا يستدعي بالفعل وجود مجموعة من الضوابط واللوائح المنظِّمة. وهناك حوادث متعدّدة في المؤسّسات التعليمية تستدعي الوقوف بجدّية من أجل النظر إلى الكتاب الجامعي بعين من التدقيق والحرص على جودة هذا المنتج العلمي المهمّ في المؤسّسة الأكاديمية. فما يتمّ تداوله واكتشافه من إخلال بدَور الكتاب الجامعي يستوجب أن تتّخذ الجامعة والمؤسّسات التعليمية الأخرى خطوات جادة في سبيل إصلاح هذا الوضع.

فخلال مشاركتي في لجنة الكتاب الجامعي المذكورة آنفاً تمّ عرض مجموعة نماذج من هذه الكتب، وإجراءات بيعها، وقيمتها، وطريقة تسويقها وعرضها، وهي إجراءات لا تتوافق مع هذا الصرح العلمي الذي يفترض أن يكون منارة ثقافية. وتمّ استعراض مجموعة من الجوانب منها: الزيادة المبالَغ فيها على سعر الكتاب الجامعي، وضعف محتواه وجودته، وإخلاله بالجوانب التنظيمية والشكلية، ومن هذه الكتب ما يعدّ تجميعاً مخِلًّا بالمادّة العلمية، وغيرها من الأمور.

كما حدث في عدد من المؤسّسات التعليمية بعض الإخلال بالقيم المعيارية الجامعية عند بيع الكتاب الجامعي، وبأشكال مختلفة، قد لا يكون من المناسب عرضها هنا. بالإضافة إلى مشكلات الانتحال والانتحال الذاتي التي سبق وأن تمّ الحديث عنها في مقال سابق. ودون عرض لأمثلة واقعية، فإنّ المسألة تحتاج فعليّاً إلى تدخّل فوري وعاجل لتشريع مجموعة من النظم

واللوائح التي تقيّد من نشر الكتاب الجامعي إلا وفق شروط خاصّة، مع منح أستاذ المقرّر الحرّية في كتابة ما يشاء (وخاصّة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والسلوكية) وفقاً لتوصيف المقرّر الذي يقوم بتدريسه دون أن يخالف هذه الشروط، ودون مخالفة أخلاقيات النشر العلمي. فيجب أن تكون حرّية الأستاذ الجامعي مكفولة ومَصونة لكتابة ما يشاء وفق القواعد الأخلاقية، مع أهمية ضبط جودة هذا المنتج العلمي.

وتنشأ أهمّية الكتاب الجامعي أيضاً من كون المؤسّسات الخاصة بالتعليم العالي مؤسّسات تعليمية بحثية، كجامعة الكويت مثلاً. فهي مؤسّسة تدريسية وكذلك بحثية انطلاقاً من إستراتيجيّاتها، وأهدافها، ورسالتها، ورؤيتها. ولذلك، فإنّ التركيز على الجانب التدريسي يعدّ مهمّاً، والتركيز على جودة محتوى هذا التدريس ومضمونه مسألة لا بدّ من أن يترافق معها مجموعة من العناصر والأبعاد للعملية التدريسية، ومن ضمنها الكتاب الجامعي. ولذلك، فإنّ الكتاب التدريسي يعدّ إنتاجاً علمياً مهمّاً للمؤسّسة التعليمية التدريسية البحثية، والتي يفترض أن يتمّ تشجيع أعضاء هيئتها الأكاديمية على الكتابة. وقد يكون اعتبارها عنصراً من عناصر الترقية الأكاديمية أمراً ضرورياً ومهمّاً.

فالكتاب المحكم الرصين بنوعيه التدريسي والعلمي لا بدّ من أن يتمّ التفكير في إدراجهما كعناصر في الترقية الأكاديمية، فهما عنصران مهمّان يبرزان جهود الباحثين في مجال العمل الأكاديمي، ولا يُكتفى فقط بالأبحاث، والتي يأخذ كثير منها جهداً أقلّ من جهود إعداد الكتاب العلمي والجامعي التدريسي.

هـذا بالإضافـة إلى أهمّيـة أن تتبنّـى الجامعـة سياسـة واضحـة ومحـدّدة فيـما يتعلّـق بالكتـاب الجامعـي، وأن تتمّ وفقاً لإجراءات تضمـن ضبط جودة المنتج العلمـي، وخاصّـة مقـرّرات مـا يسـمّى بالثقافـة العامـة أو المتطلّبـات الجامعيـة العامّـة. هـذا بالإضافـة إلى أنّ اتّباع سياسـة الكتاب التدريسـي المترجم (تحديداً في العلـوم التـي يتـمّ تدريسـها باللغـة العربيـة) تعـدّ وسـيلة مناسـبة وعلميـة، وترفـع مـن ضبـط المنتج العلمي بشـكل كبير جـداً، بعد أن يتمّ أخـذ الموافقات والإجـراءات المناسـبة بهذا الشـأن. وقد بـدأت مجموعة من الأقسـام بتبنّي هذا النهـج، الـذي يعدّ مناسـباً ومميّزاً، خاصّة لمقرّرات المتطلّبات الجامعية الرئيسـة، مـن خـلال اختيـار كتابٍ تدريسيّ مميّز يتمّ الاعتـماد عليه في عـدد من جامعات دول العـالم الأوّل المتقدّمـة في المعرفـة، ومـن ثمّ أخذ الموافقـات اللّازمة لترجمته ومراجعتـه وإقراره.

ولا بـدّ مـن الإشـارة إلى أنّ حجـم المشـكلة يختلـف باختـلاف التخصّـص، فالتخصّصـات العلميـة قـد يكـون شـأنها أبسـط وأسـهل. فالكتـب الجامعيـة المكتوبـة باللغـة الإنجليزيـة تُعتـبر وفـيرة ومتميّـزة وواسـعة الانتشـار. إلا أنّ المشـكلة تتّضـح بشـكل كبـير في الكتـب العربيـة، وفي مجال العلـوم الاجتماعيـة والسـلوكية والإنسـانية، حيـث يقتـضي توصيـف المقـرّر نوعـاً مـن المرونـة، والأخـذ بعـين الاعتبـار زوايـا مختلفـة ترتبـط بالكاتـب أو الباحـث نفسـه، وكذلـك بالفكـر والـرأي والاتّجاه، وهـذا يعـدّ مـن المحـدّدات الرئيسـة عنـد الباحـث عندمـا يهـمّ بالكتابـة عـن موضـوع محـدّد في هـذه الفـروع مـن المعرفـة.

الفصل الرابع

المجلّات المستغِلّة

(١٦)

المجلّة «المستغِلَّة» و«اصطياد» رئيس وهيئة تحريرها

المجـلّات «المُسـتغِلَّة» وتسـمى كـذلـك بالمجـلّات «المفترسـة» (Predatory Journals) تعـرّف بأنّهـا: تلـك المجـلّات التـي «تَسـتغل» الباحثـين للنـشر في وعائهـا الخـاص، والـذي يكـون في العـادة متاحـاً عـبر الشـبكة العنكبوتيـة، وذلـك مقابـل مبلـغ مـادّي تقـوم هـذه المجلّـة بطلبـه مـن الباحـث الـذي يتقـدّم للنـشر في هـذا الوعـاء، ودون أن تشـير عـبر موقعهـا إلى القيمـة النقديـة في بدايـة التقديـم في الغالـب. وتقـوم المجلّـة «المُسـتغِلّة» بالترويـج لنفسـها عـبر الشـبكة وعـبر مراسـلاتها المبـاشرة مـع الباحثـين، أو مـن خـلال موقعهـا الإلكـتروني. وتتبـع هـذه المجـلّات في كثـير مـن الأحيـان مؤسّسـة نـشر تُسـمّى بمؤسّسـة النـشر «المُستغِلَّة» (Predatory Publishing)، وتقـوم هـذه المؤسّسـة بإصـدار مجموعـة مـن المجـلّات في تخصّصـات علميـة مختلفـة، تجـذب مـن خلالهـا الباحثـين الذيـن يسـعون إلى نـشر أبحاثهـم في المجـلّات بهـدف الترقيـة والترفّـع الوظيفـي الأكاديمـي، والـذي يكـون بطريقـة سـهلة وميّسـرة، بعكـس مـا يحـدث في المجـلّات العلميـة الرصينـة التـي تتبـع الجامعـات والمؤسّسـات الأكاديميـة المعتـبرة، أو دور النـشر

المشـهورة والرصينـة، والتـي تتّخـذ إجـراءات تحكيـم جدّيـة، إن صحّـت المقارنـة.

وتقـوم كثير مـن المجلّات «المُستغِلَّة» ودور النشر المالكة لهذه المجلّات بالترويـج العلمـي لأوعيـة النشر الخاصّـة بهـا، كـما تعـرّف عـن نفسـها عـبر موقعهـا الإلكـتروني بأنّها مجلّات رصينة ومحكّمـة، وأنّ عملية التحكيـم تتـمّ بصـورة سرّيـة لأحـد المحكّمـين أو اثنين مـن المعتمديـن، ويكـون لهـذه المجلّـة رئيـس وهيئـة تحريـر مـن أسـاتذة يعملـون في جامعـات وفي مؤسّسـات علميـة متعـدّدة ومختلفـة، وقـد يكـون من ضمـن هيئة التحريـر بعض الأسـماء المرموقة والمنتمين إلى جامعـات عالميـة. ولعـلّ مـن أبـرز سـمات هـذه المجـلّات سرعـة الاسـتجابة للتحكيـم، وكذلـك النشر في موقعهـا الإلكـتروني. وهـي تقـوم بتحكيـم الأعـمال وفقـاً لقواعدهـا التـي تعمـل بهـا.

وقـد أصـدر اختصـاصي المعلومـات في جامعـة كولـورادو الأمريكيـة جيفـري بيـل (Jeffrey Beall) قائمـة توقّـف عـن الاسـتمرار بهـا مؤخّـراً (ينايـر ٢٠١٧م) وسـمّيت بقائمـة بيـل للمجـلّات «المُستغِلّة» Beall's list[٩].

وبـدأت مجموعـة مـن الباحثين بالتحديـث عـلى هـذه القائمـة،[١٠] عـلى الرغـم مـن توقّـف بيـل عنهـا لأسـباب ذكرهـا صراحـة في مقـال لـه بـيّن فيـه كثيراً مـن المضايقـات التـي تعـرّض لهـا. والمجـلّات «المُستغِلّة» تتبـع دور نشر «مُستغِلّة»، وتقـوم بإقامـة مؤتمـرات «مُستغِلّة» وتصـدر كتبـاً «مُستغِلّة» لتحقيـق الهـدف نفسـه، وهـو الربـح المـادي دون الأخـذ بعـين الاعتبـار جـودة المنتـج العلمـي.

9 - Beall's List – of Potential Predatory Journals and Publishers (beallslist.net)

١٠ـ يشار إلى أن من يقوم بالتحديث على القائمة الآن بعد توقفها، مجموعة غير معروفة من بعض باحثي الدراسات العليا الأوروبيين، وإن آخر تحديث لها حتى كتابة هذه السطور كان في الثامن من ديسمبر ٢٠٢١م.

ويستخدم بعضهم مصطلح «المفترسة» عوضاً عن لفظ «المُستغِلّة»، وهو في الواقع مصطلح لا أميل إلى استخدامه على الرغم من شيوعه، لأنّه لا يعبّر عن مضمون هذه المجلّات أو دور النشر، ويُعتبر ترجمة حرفية للمصطلح.

ولكن كيف تصدر المجلّة «المستغِلّة»؟ وكيف يمكن أن تروّج لبضاعتها لدى الباحثين وتتلقّى قبول العديد من الأوراق العلمية؟ وكيف يمكن للباحثين أن ينخدعوا في هذه النوعية من المجلّات؟. هناك وسائل متعدّدة يستخدمها مستغلّو هذه المجلّات، فقد يكون رئيس التحرير الحاصل على درجة الدكتوراة (من أيّ مؤسّسة) على سبيل المثال، أحد مالكي أو مصمّمي موقع إحدى هذه المجلّات، ويقوم هو باختيار مجموعة من المحرّرين عن طريق التواصل المباشر معهم، والذين في الغالب يكونون من دائرته المعرفية، أو يقوم أحد المؤسّسين بالتواصل المباشر مع بعض الباحثين ممن يحمل درجة الدكتوراة على اختلاف مستوياتهم العلمية، ويطلب منهم الانضمام إلى المجلّة، أو قد تكون كلّ الإجراءات وهمية بشكل عام. فهي صناعة رائجة وكبيرة وتحمل تنوّعات وتعدّدات مختلفة. بالإضافة إلى أنّه يمكن استقطاب أعضاء هيئة تحرير على الوجه الذي تمّت الإشارة إليه آنفاً.

ولكنّ المؤسّسات الكبرى للنشر «المُستَغِل» يمكن أن تعتمد على أساليب أكثر حرفية، فقد جاء على لسان إيزت ماسك (Izet Masic) من خلال مقالة قام بنشرها في مجلّة الأرشيف الطبي (Medical Archive) عام ٢٠١٧م العدد (٧١) في المجلّد الخامس، ما يمكن أن يجيب عن الأسئلة التي طُرحت قبل قليل، يقول إيزت ماسك -باختصار- في مقالته ذات الصفحات الأربع أنّه قد تلقّى رسالة من أحد العاملين في مؤسّسة علمية، تطلب منه

نتيجة لخبرته العلمية وكفاءته أن ينضمّ إلى هيئة تحرير مجلّة علمية جديدة في مجال الأنثروبولوجيا الجنائية تحمل عنوان: «الطب الشرعي» (Forensic Anthropology)، تشير الرسالة إلى أنّ هذه المجلّة تعتبر مجلّة حديثة، ثم طُلب من إيزت ماسك أن يقوم بإرسال سيرته الذاتية إليهم. وبعد أن قام بإرسال سيرته الذاتية، جاءته رسالة أخرى تطلب منه أن يترأّس المجلّة فيكون رئيساً لتحريرها، بعدما أشاد المرسِل بسيرته الذاتية وخبرته العلمية في المجال، والتي تتعدّى وظيفة عضو هيئة تحرير، وعدم الاكتفاء بهذه العضوية. فقد طلبت منه الرسالة أن يترأّس المجلّة، وطلبت منه أيضاً أن يسعى في ضمّ من يراه مناسباً إلى هيئة التحرير من أساتذة أكفاء في المجال، وأن يسعى لتطوير المجلّة الجديدة وفقاً لرؤيته وبحكم خبرته العلمية. فما كان منه إلا أن بدأ العمل، وقام باختيار عدد من زملاء المهنة المتخصّصين ممن يثق بهم، وقام بإضافتهم إلى هيئة التحرير، وأُرسلت تلك المعلومات إلى المؤسّسة التي سارعت إلى نشر هذه المعلومات مع صورهم وسيرهم الذاتية في الموقع الإلكتروني. وبعد إتمام تصميم الموقع الإلكتروني تم البدء بالإعلان عن العدد الجديد، والبدء بعملية استلام الأبحاث. ويُضيف أنه بعد مدّة من البدء بتصميم موقع خاصّ بالمجلّة عبر شبكة المعلومات اكتشف أنّ هناك مقالات عدّة بدأت تنزل في هذا الموقع، ويتمّ تحميلها وإجازتها في أعداد المجلّة، دون أن تكون له دراية بذلك. وقد لاحظ كذلك أنّ الأمر قد تمّ سريعاً من حيث صدور العدد والأبحاث الجديدة «المُحكّمة»!!. وقد اكتشف لاحقاً بأنّ هناك جهة في هذه المجلّة هي التي تقوم باستلام الطلبات المقدّمة، وهي التي تقوم بعملية

المراسلة بعيداً عنه وعن إشرافه، ومع طلبها مبلغاً مالياً من الباحثين مقابل النشر في الموقع، بالإضافة إلى سرعة النشر شعر بعدم الاطمئنان إلى عملية السير بإجراءات تحكيم مناسبة كما رآها. وأخيراً اكتشف أنّ هذه العملية تتمّ بتدبير من المؤسّسة، وما ورود اسمه رئيساً لهيئة التحرير وهيئة التحرير نفسها إلا واجهة إعلامية فقط لا غير، وأنّ هدف المجلّة تجاري بحت، دون أيّ تقيّد بإجراءات التحكيم المعروفة أو المتعارف عليها. هذا مختصر المقالة التي نشرها إيزت ماسك تعريفاً منه للباحثين عن إحدى المجلّات التابعة لمؤسّسة أومكس العالمية (OMICS International) والتي تعتبر من أكبر المؤسّسات التي يُشتبه بأنّها مؤسّسة نشر «مستغِلّة».

وبعد ترسيخ المؤسّسات «المستغِلّة» قواعدها الثابتة في إنشاء مجموعة من المجلّات، وفي سبيل التوسّع، تقوم أيضاً بدعوة الباحثين المميّزين وتعرض عليهم رئاسة عدد خاصّ عن موضوع محدّد يقع تحت دائرة اختصاصهم العلمي، وذلك كي يسعى هذا «الموظّف الجديد» (رئيس التحرير) إلى الترويج لهذه المجلّة التابعة للمؤسّسة «المستغِلّة». ويمكن في كثير من الأحيان أن تمنحه بعض الصلاحيات كتخفيض قيمة النشر. فيبدأ «الموظّف الجديد» بالبحث والترويج للعدد الذي يقوم برئاسته. وبحكم تخصّصه يقوم بمراسلة أصدقائه والمهتمّين بنشر أبحاثهم في هذا العدد مع تقديم التسهيلات المطلوبة. ويمكن في بعض الأوقات وبهدف الانتشار ومع بداية المجلّة ألا تتقاضى المجلّة قيمة مادّية لقاء النشر، حتى تحقّق قدراً من الانتشار أوّلاً، وتدخل قواعد البيانات العالمية، ومن ثمّ تبدأ بفرض رسومها وأجورها المحدّدة.

إنّ التخفيضات التي تمنحها المجلّة «للموظّف الجديد» قد تكون مغرية لمن لا يدرك خطورة هذه المجلّات. وعلى سبيل المثال، فقد تلقّيت رسالة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني من صديق لي في الولايات المتّحدة الأمريكية يقدّم لي عرضاً في النشر في إحدى المجلّات ذات التصنيف العالي، والتي تدخل ضمن الرُبيع الأول Q1 في نشرة JCR، وتحمل معامل تأثير عالياً. وقد طلب منّي تقديم أيّ بحث للنشر في المجلّة (وهي تقع ضمن اهتماماتي البحثية)، فقد قامت إحدى مؤسّسات النشر «المستغِلّة» الكبرى والمشهورة بتكليفه برئاسة عدد خاصّ لها، مقدّماً عرضه المغري بتسهيل عملية النشر مع عمل تخفيض من قيمة النشر يصل إلى ٧٥٪ من القيمة الإجمالية للنشر كما ألمح إلي. بلا شكّ إنّه عرض مغرٍ للنشر في مجلّة مصنّفة في الرُبيع الأوّل Q1 في نشرة JCR لمن لا يدرك خوافي الأمور، ولكنّها في النهاية مجلّة بكلّ أسف تتبع دار نشر «مستغِلّة».

زميل آخر نشر بحثاً في مجلّة «مستغِلّة» مصنّفة في الرُبيع الأول Q1 في نشرة JCR، وسألته عن رسوم النشر فقال: «إنّها كانت أربعة آلاف دولار، ولكن بعد أن قمت بمفاوضتهم -وكما يقال في اللهجة المحلية «كاسرتهم»- قاموا بتخفيض المبلغ إلى النصف، أي بلغت قيمة النشر ألفي دولار بعدما كانت أربعة آلاف». فهي سوق للتفاوض من أجل الربح المادّي لا الجودة البحثية العلمية.

هذه نوعية من المجلّات التي لا تهتمّ أبداً بالمنتج العلمي وجودته، إنما تهتمّ بجني الأموال وبنشر الغثّ والسمين. وأكرّر هنا ما سبق وأن أشرت إليه في مقال سابق، بأنّ الباحث له الحرّية في أن ينشر في أيّ وعاء بحثيّ

يريد، على أن يتوافق النشر مع الجوانب الأخلاقية العلمية للبحث، فيستطيع مثلاً أن ينشر بحثه على صفحته على الفيس بوك، أو على مدوّنته الخاصّة، أو يصدر إنتاجه العلمي في كتاب خاص، أو ينشره في إحدى الصحف، أو غيرها من أوعية النشر المختلفة، إلا أنّ ضبط جودة المنتج العلمي لا بدّ له من أن يخضع إلى معايير محدّدة لاعتمادها واستخدامها لعملية الترقّي والمكافأة في المجال الأكاديمي. فهناك فرق بين أوعية النشر، وليست كلّ مجلة تشير إلى كلمة «علمية» في محتواها تكون كذلك بالضرورة، وليس كلّ ما ينشر في وعاء بحثي مدرج على نشرة JCR أو قاعدة البيانات سكوبس يعتبر رصيناً.

ولا بدّ من أن نشير أيضاً إلى أنّه في المقابل، ليس كلّ ما ينشر في أوعية خارجة عن نطاق التحكيم المعتادة في المجلّات العلمية يعتبر دراسات أو بحوثاً هشّة وغير رصينة، بل من الممكن أن يصحّ عكس ذلك. فيمكن أن يقوم أحد الباحثين بكتابة مذكّرات علمية على سبيل المثال وينشرها في إحدى الصحف، أو حتى في أيّ وعاء علمي آخر يكون ذا قيمة علمية عالية، وهناك شواهد كثيرة على ذلك، لا يسعنا ذكرها هنا، لباحثين وعلماء بارزين اعتادوا نشر أوراقهم العلمية في أوعية بحثية متعدّدة.

وفي النهاية، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ضمان جودة المجلّة العلمية هو ضمان وبنسبة عالية لجودة المنتج العلمي، أمّا رداءة الوعاء البحثي فإنّها من الممكن أن تحتمل الجانبين: الغثّ والسمين. فالحرص على النشر في الأوعية البحثية الرصينة هو الأسلم والأفضل، ولا يمكن قبول أي إنتاج يصدر خارج هذه الأوعية في مجالات المكافأة العلمية، إذا أرادت المؤسّسة العلمية أن تحافظ على سمعتها.

(١٧)
المجلّات المُستغِلّة وتجربة «الدكتورة نصب واحتيال!!»

السؤال الذي لا بد من طرحه هنا قبل الخوض في تفاصيل تجربة «الدكتورة نصب واحتيال» هو: هل يمكن أن تعتبر المجلّات المُستغِلّة بالفعل مجلّات علمية رصينة مقبولة إذا ما اعتمدنا عليها في الترفّع الأكاديمي أو للترقية الأكاديمية؟ هل فعلاً تقوم هذه المجلّات بتحكيم الأبحاث بالطريقة المتعارف عليها، وبضبط جودة المنتج العلمي حتى تخرج بصورة مناسبة، ويخرج هو كذلك بصورة مناسبة وعلمية؟ وهل يخضع النشر العلمي هنا للاعتبارات الفنية العلمية أم أنّ له هدفاً آخر؟.

إنّ ما يعنينا هنا هو الإشارة إلى هذه النوعية من المجلّات من خلال عرض تجربة من تسمّى «بالدكتورة نصب واحتيال». تكشّفت هذه التجربة من خلال ما نشرته مجلة الطبيعة (Nature). فقد نشرت المجلّة تقريراً في عددها ٥٤٣ عام ٢٠١٧م بعنوان «المجلّات المُستغِلّة تُعيّن عضو هيئة تحرير مزيّفاً» لأربعة من الباحثين الذين قاموا بتجربة خاصّة للدلالة على هشاشة ما يُسمّى بالمجلّات «المُستغِلّة»، وكيف يمكن لهذه النوعية من المجلّات أن تقبل عضو تحرير غير مُناسب في هيئتها

العلميـة. وأشـاروا إلى أنّ هدفهـم توعيـة المجتمـع الأكاديمـي مـن خطـورة هـذه المجـلّات.

تتلخّـص هـذه التجربـة في أنّـه عـام ٢٠١٥م قـام الباحثـون بتجربـة مـن خـلال ابتـكار شـخصية وهميّـة تُسـمّى «آنّـا أوسـوات» كـما تُنطـق باللغـة البولنديـة (ANNA O. SZUST) وهـي -أي الشـخصية الوهميـة- دكتـورة متخصّصـة في مجـالات ترتبـط بالعلـوم الاجتماعيـة. وفي اللغـة البولنديـة لفـظ أوسـوات (دمـج الحـرف الأوسـط مـع اسـم العائلـة) OSZUST يعنـي النصّـاب أو المحتـال. قامـت الدكتـورة أوسـوات (الباحثـون) بمراسـلة (٣٦٠) مجلّـة علميـة تطلـب منهـا أن تنضـمّ إلى هيئـة التحريـر. وقـد قُسّـمت هـذه المجـلّات إلى ثلاثـة أقسـام بالتسـاوي، كل قسـم يحـوي (١٢٠) مجلـة علميـة، تـمّ اختيـار المجـلّات مـن ثـلاث جهـات رئيسـة لهـا دليـل أو قائمـة بالمجـلّات. فقـد تـمّ اختيـار (١٢٠) مجلـة مـن قاعـدة بيانـات Journal Citation Report (JCR)، ولهـا معامـل تأثـير واضـح. و(١٢٠) مجلّـة أُخـرى مـن دليـل المجـلّات ذات الوصـول المفتـوحDirectory of Open Access Journals (DOAJ)، و(١٢٠) مجلّـة أخـيرة مـن قائمـة بيـل للمجـلّات «المُستغِلّة» (Beall's List). وقـد قـام الباحثـون بتكليـف اثنـين مـن طلبـة الدراسـات العليـا بالاختيـار العشـوائي لــ (١٢٠) مجلّـة مـن كلّ دليـل، عـلى أن تكـون باللغـة الإنجليزيـة. وبعـد هـذا الاختيـار، تـمّ إرسـال سـيرة «الدكتـورة أوسـوات» الذاتيـة تطلـب فيهـا الانضـمام إلى هيئـة تحريـر المجلّـة. بمعنـى أنّـه قـد تمّـت مراسـلة (٣٦٠) مجلّـة علميـة مـن القواعـد الثـلاث سـالفة الذكـر، مـع تزويدهـم بالسـيرة الذاتيـة لـ «الدكتـورة أوسـوات».

تـمّ إعـداد السـيرة الذاتيـة ليبـدو إنتاجهـا العلمـي فقـيراً، فهـي لم تنشر أيّ بحـث فيWeb of Science (WOS)، أو سكوبس (SCOPUS)، ولا يوجـد

لديها أيّ اقتباس في أيٍّ من قواعد البيانات. فلا وجود لأيّ مقالة في مجلّة علمية في سيرتها الذاتية، ولا وجود لأيّ خبرة كمراجع أو محكّم للبحوث أو عضوية في هيئة تحرير، وكذلك لا وجود لكتب أو فصول من كتب حقيقية تظهر في أيٍّ من محرّكات البحث. مع دور نشر مُفبركة، تمّ إعداد هذه السيرة الذاتية، وتمّ عمل حساب خاصّ بها في Acadimia.edu، و Google+، وتويتر، وصفحة إلكترونية في إحدى الجامعات، ويمكن أن تفتح الصفحة عن طريق رابط يُبين سيرتها الذاتية.

لقد جاءت نتيجة هذه التجربة مفاجئة، فقد تمّ قبول «الدكتورة نصب واحتيال» من قبل (٤٠) مجلّة من المجلّات الموجودة في قائمة بيل (Beall's List)، وقد جاء قبولها في هيئة التحرير فوريّاً، وخلال أيام، بل ساعات في بعض الأحيان من بعض المجلّات. وقامت أربع مجلّات بتعيينها فوريّاً كرئيس تحرير. وفي المقابل لا توجد أيّ مجلّة موجودة في (JCR) قبلت طلب «الدكتورة أوسوات»، بينما قبلتها (٨) مجلّات موجودة في قائمة (DOAJ) للمجلّات ذات الوصول المفتوح. وهي مجلّات يمكن الكشف عنها وفحصها وقد تكون أساساً مجلّات مُستغِلّة، حيث إنه ليس من الضروري أن تكون كل المجلّات المُستغِلّة موجودة في قائمة بيل. وجاءت النتائج أيضاً لتشير إلى أنّه ما يُقارب اثنتي عشرة مجلّة حثّت «الدكتورة أوسوات» على أن تدفع عمولة أو فائدة أو حتى تبرّع، وجاء قبولها في بعض الأوقات مشروطاً بهذا التبرّع. وعلى الرغم من ذلك تمّ تعيين «الدكتورة أوسوات» بدون مقابل. بعض الناشرين طلبوا منها أن تقوم بتنظيم مؤتمر وأن يتقاسموا الأرباح (٦٠٪) للناشر

(المجلّة)، و(٤٠٪) لها. وقد قامت (١٣٪) من المجلّات المستغِلّة برفض طلبها، في مقابل (٥٤٪) لم ترد على طلبها.

يتّضح مما سبق أنّ هناك مجلّات «مُستغِلّة» تقوم بقبول أعضاء هيئة تحرير بناء على أُسس غير علمية، حيث إنه عند بدء تأسيس المجلّة يقوم صاحب الشركة أو الناشر باختيار مجموعة من الأكاديميين، ويعرض عليهم ويوهمهم بأنّهم أكفاء للانضمام إلى مجلّته العلمية. ولكنّ تجربة «الدكتورة نصب واحتيال» جاءت بشكل مختلف، أو بطريقة عكسية، هي في النهاية كشفت هشاشة هذا النوع من أوعية النشر العلمي. وإلى تجربة أخرى من التجارب التي أجريت لكشف هذه النوعية من المجلّات، إنها تجربة «بوهانون»!!.

(١٨)

المجلّات المُستغِلّة وتجربة جون بوهانون John Bohannon!!

استكمالاً للمقال السابق الذي تمّت فيه الإشارة إلى تجربة «الدكتورة نصب واحتيال» في النشر في المجلّات «المُستغِلّة» التي تستغلّ الباحث للنشر في وعائها ذي الوصول المفتوح من أجل أغراض مادّية، جاءت تجربة أخرى قام بها الباحث جون بوهانون John Bohannon، والذي نشر هذه التجربة في مجلّة العلوم المشهورة Science عام ٢٠١٣م في عددها ٣٤٢. ملخّص هذه التجربة يتمّثل بقيام الباحث بوهانون بإرسال ٣٠٤ نسخ مختلفة من إحدى الدراسات المزيّفة التي قام بإعدادها إلى مجلات ذات وصول مفتوح (Open Access). هذه النسخ جاءت حول هدف علمي واحد محدّد، ولكن بصوَر وأشكال مختلفة، حيث قام بوهانون بالتنكّر من خلال اختيارٍ عشوائي لاسم المؤلّف والمؤسّسة التي ينتمي إليها، معتمداً على قاعدة بيانات لهذا الاختيار العشوائي. وقد وضع فترة عشرة شهور لهذه التجربة. قام بوهانون بكتابة مجموعة من المعلومات والأرقام المزيّفة وغير الصحيحة في هذه الدراسة (التجربة)، وقام بعمل مجموعة من الجداول التي تضمّنت معلومات مغلوطة وغير

دقيقة، ولكن في غلافها العلمي المعتاد. وقام كذلك بترجمة المقال إلى عدة لغات من خلال الاعتماد على ترجمات عكسية عن طريق محرّك البحث غوغل للترجمة (Google Translate) حتى لا تتوافق النسخ وتتشابه مع النسخة الأصلية. وقد خلص بوهانون في تجربته إلى أنّ بحثه قد تمّ قبوله في ١٥٧ مجلّة من أصل ٣٠٤ مجلّات تمّ إرساله إليها، وقامت ٩٨ مجلة برفض هذا البحث الزائف، ولم تحدّد ٤٩ مجلة قرارها النهائي خلال هذه الفترة الزمنية المخصّصة للبحث، والتي كانت عشرة شهور كما سبقت الإشارة. ومن المجلّات التسع والأربعين ثمّةَ ٢٩ مجلّة لم تردّ على الباحث، و٢٠ مجلّة أشارت إلى أنّها ما زالت في طور النظر في البحث وتقييمه. وقد أشارت نتائج التجربة إلى أنّ ٨٢٪ من المجلّات التي قبلت هذا البحث الزائف هي من المجلّات الموجودة في قائمة بيل للمجلّات «المُستغِلّة» (Beall's list)، وهذا ما يعكس دقّة هذه القائمة. وقد أشار الباحث إلى أنّ ٣٦ مجلّة فقط قامت بالتعليق العلمي على البحث أي تحكيمه، و١٦ منها قد قبلته بالفعل.

لا بدّ من التأكيد على أنّ قائمة بيل لا تتضمّن كلّ المجلّات «المُستغِلّة»، فهناك المئات، بل الآلاف من المجلّات ودور النشر التي تنطلق في الفضاء الإلكتروني مستغلّة جهل الباحثين وتُوقعهم في شباكها من أجل هدف مادّي، ومع تزايد أعداد الباحثين تزداد كذلك أعداد هذه النوعية من المجلّات التي تعتبر وسيلة سهلة للربح السريع.

(١٩)

جيفري بيل ومؤسّسة النشر الرقمي متعدّدة التخصّصات MDPI[١١]

هل جميع المجلّات الموجودة في JCR و Scopus تصلح للترقّي الأكاديمي؟ هذا السؤال تمّت الإجابة عنه بالنفي في مقال سابق. وفي هذا المقال سيتمّ توضيح أحد الأمثلة المثيرة لإحدى دور النشر الكبرى التي تُصدر ٣٩٣ مجلّة واسعة الانتشار تتبع مؤسّسة النشر الرقمي متعدّد التخصّصات Multidisciplinary Digital Publishing Institute (MDPI). قبل عرض الرأي بخصوص هذا الناشر بمجلّاته المختلفة، لا بدّ من الإشارة إلى أنه ومن خلال تصفّحي الشخصي لمحرّك البحث Google Scholar وجدت أنّ هناك العديد من الزملاء في الجامعة قد نشروا في إحدى مجلّات هذه المؤسّسة المختلفة، وبالتحديد في التخصّصات العلمية بشكل أكبر. وهنا لا بدّ من الإشارة وبكل وضوح إلى أنني أفترض، بل أجزم، أنّ كثيراً من الزملاء (إن لم يكن جميعهم) لم يسمعوا بهذا الناشر وما أثاره اختصاصي المعلومات جيفري بيل (صاحب قائمة المجلّات المُستغِلّة المشهورة) عن هذه المؤسّسة

١١- بعد نشر هذا المقال، تمّ تشكيل لجنة فنية في جامعة الكويت تعالج بعض الثغرات الموجودة في قواعد اعتماد المجلّات العلمية في جامعة الكويت، وتشرفتُ بأن أكون أحد أعضائها، وقد تمّ إعداد مجموعة من التعديلات.

مـن اشـتباه في أن تكـون مـن دُور النـشر «المُسـتغِلّة»، وكذلـك لم يقـرؤوا أو لم يسـمعوا بالعديـد مـن المقـالات العلميـة المنشـورة في مجـلّات محكّمـة ورصينـة تتحـدّث عـن هـذه المؤسّسـة وارتباطهـا بهـذا الاشـتباه.

عنـد تصفّـح قائمـة بيـل للمجـلّات «المُستغِلّة» Beall's list of predatory journals نجـد في نهايـة هـذه القائمـة هـذه العبـارة (Excluded-decide after reading)، بمعنـى «مستبعد، قـرّر بعـد القـراءة»، في إشـارة إلى أنّ المحتـوى الـذي بأسـفل هـذه العبـارة (وهـي دار النـشر MDPI فقـط) مسـتبعد مـن القائمـة، ولكـن يطلـب مـن الباحـث أن يقـرأ قبـل أن يقـرر البـدء بالنـشر في إحـدى مجـلّات دار النـشر هـذه في حـال رغبتـه بذلـك. ويقـول بأنّـه قـرّر أن يسـتبعد ضـمّ شركـة MDPI في قائمـة المجـلّات المستغِلّة، ولكنـه يحثّ أيّ شـخص يريـد النـشر في هـذه المؤسّسـة أن يقـرأ مقـال ويكـي(Wiki article)، ويضـع في النهايـة رابطـاً لهـذا المقـال.

إنّ أهمّ ما عرض في هذا المقال ما يلي:

- إنّ مؤسّسـة MDPI تعتـبر أكـبر نـاشر للمجـلّات ذات الوصـول المفتـوح، وهـي أكـبر خامـس نـاشر للإنتـاج الصـادر عـن المجـلّات العلميـة في العـالم. فعلى سبيل المثـال، قامـت بنشر ٢٣٥٦٣٨ بحثـاً في عـام ٢٠٢١م فقـط، مـع زيـادة مطّـردة في أعـداد البحـوث المنشـورة.
- مقرّهـا في سـويسرا، وتـمّ تأسيسـها عـام ٢٠١٠م بصفتهـا نـاشراً، ولهـا ١١ مكتب هيئة تحريـر حـول العـالم، خمسـة منهـا في الصـين، ولديهـا مـا يقـارب ٥٧٠٠ موظف.
- تضـمّ المؤسّسـة ٣٩٣ مجلّـة علميـة، منهـا ٩٣ مجلـة مفهرسـة في قاعـدة البيانـات Science Citation Index Extended، و٨ مجـلّات مدرجـة

في Social Science Citation Index، وإجمالي ٩٨ مجلّة تحمل معامل تأثير.

- مجلات المؤسّسة مدرجة في دليل المجلّات ذات الوصول المفتوح (DOAJ)، وعضو في جمعية المجلّات ذات الوصول المفتوح للنشر العلمي (OASPA)، وعضو في لجنة أخلاقيات النشر (COPE).

وهذا المقال يشير أيضاً إلى أنّ جيفري بيل قد قام بإدراج هذه المؤسّسة على قائمته في فبراير ٢٠١٤م، وذلك لأنّ مجلّات هذه المؤسّسة -كما يقول- تراجع البحوث المقدّمة بطريقة بسيطة، وأنها تهدف إلى أغراض الترقية والتعيين الدائم للمؤلّفين بدلاً من خدمة العلم. بالإضافة إلى أنه أشار إلى أنّ هذه المؤسّسة تستخدم البريد الإلكتروني غير العلمي (Email spam) لطلب الأوراق العلمية والبحوث. وكذلك، فإنّ هذه المؤسّسة قد قامت بإدراج أسماء لحائزين على جائزة نوبل في هيئات تحريرها دون موافقتهم. ووفقاً لذلك، تمّ وضع المؤسّسة على قائمة المجلّات أو دور النشر «المُستغِلّة» لهذه الأسباب.

تقدّمت مؤسّسة MDPI بشكوى في أكتوبر ٢٠١٥م، وعلى إثر هذه الشكوى تمّت إزالتها من القائمة. وعلى الرغم من رفع المؤسّسة من القائمة، فقد ظلّ بيل ينتقد المؤسّسة ويشير إلى أنّ عملية التحكيم فيها مشبوهة وتتمّ بواسطة «بعض الموظفين الجهلاء في الصين». وقد تمّ إغلاق قائمة بيل في عام ٢٠١٧م، وقد كتب بيل لاحقاً بعد التوقّف عن الإضافة إلى القائمة بأنّه قد تعرّض لضغوط لإيقاف قائمته من مقرّ عمله في جامعة كولورادو دنفر بسبب بعض الناشرين وبالتحديد

مؤسّسة MDPI، والذين سبّبوا إزعاجاً كبيراً له بواسطة الرسائل التي تصله من هذه المجلّات تشتكي منه.

وقد توالت العديد من الدراسات العلمية المنشورة في مجلّات علمية رصينة تنتقد هذه المؤسّسة وتصنّفها تحت المجلّات المشتبه بأنّها «مُستغِلّة». فقد قام أحد الباحثين بنشر دراسة في مجلة Research Evaluation التابعة لدار النشر المعروفة جامعة أكسفورد برس Oxford University Press أشار من خلالها (في عددها الثلاثين المجلد الثالث للعام ٢٠٢١) بأنّ هناك ٥٣ مجلّة مصنّفة من هذه المؤسّسة موجودة في JCR في عام ٢٠١٨م. وقد تمّ تحليل هذه المجلّات من ناحية الاقتباس الذاتي ومصادر هذا الاقتباس الذاتي في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م. وقد كشف الباحث في هذه الدراسة أنّ الاقتباس الذاتي لهذه المجلّات المدروسة مرتفع بشكل كبير بالمقارنة مع المجلّات الأخرى المدرجة في JCR. وهنا يشير إلى أنّ المجلّة كما يبدو توجّه الباحثين إلى الاقتباس من المجلّة نفسها لرفع معدّل معامل التأثير. هذا بالإضافة إلى أنّ الباحث قد توصّل إلى أنّ هناك اقتباسات كثيرة وواضحة من مجلّات تابعة للمؤسّسة نفسها، لزيادة معامل تأثيرها أيضاً. وتخلص الدراسة إلى أنّها توصي الباحثين والمؤسّسات العلمية وقواعد البيانات الرصينة بمراجعة تعاملهم مع هذه المجموعة من المجلّات الصادرة عن هذه المؤسّسة. ولا نستغرب عندما نرى تصنيف بعض المجلّات عالياً جدّاً، وقد يدخل حتى في الرُبيع الأعلى أو الأول Q1 لتصنيف المجلّات، وذلك بحكم معامل التأثير العالي الذي جاء نتيجة الاقتباسات العالية، إذ يُعتبر بعض أو كثير منها اقتباسات ذاتية أو داخلية. وقد تعدّدت البحوث العلمية التي تنتقد هذه المؤسّسة بمجلّاتها المختلفة، وقد ذكرت بعض الدراسات

أنّ أحـد الأبحـاث في إحـدى المجـلّات كان مدعـاة للسـخرية، وعـلى إثـره استقال أحـد أعضـاء هيئـة التحريـر فيهـا، وهنـاك بحـث آخـر في وعـاء بحثـي آخـر لم يعـرِض أيَّ نتائـج أوليـة للبحـث وتـمّ قبولـه، وبحـث آخـر عانـى مـن قلـة في مصـادر المعلومـات وقُبـل، وغيرهـا الكثـير كـما نقلهـا الرابـط الموجـود أسـفل قائمـة بيـل للمجـلّات «المُستغِلّة» والـذي أوصى بقراءتـه.

هنـاك أهمّيـة لتجنّـب الوقـوع في الشـبهات عنـد القيـام بنـشر أيّ دراسـة، وهنـاك أهمّيـة لانتبـاهِ لجـانِ الترقيات في الأقسـام العلمية والكليّـات، وبالتحديد في الكليّـات العلميـة مـن هـذا الوعـاء الخـاصّ بالنـشر، وهنـاك أهمّيـة أيضـاً لدراسـة هـذا الموضـوع بشـكل جـادّ عنـد دعـم البحـوث العلميـة في الجامعـة. فمـن الـضروري التأكيـد عـلى ذهـاب البحـث المدعـوم إلى وعـاء نـشر مناسـب، فليس كلّ مـا ينـشر في أوعيـة JCR وسـكوبس مناسـباً، وليـس كلّ مجلّـة تحمـل ترتيبـاً مصنّفـاً بمثـل Q1 أو Q2، أو Q3 أو Q4 يمكـن اعتبارهـا مناسـبة للترقـي الأكاديمـي، فهـي ليسـت المعايـير الوحيـدة في تقييـم وعـاء البحـث وتقديـر جودتـه. فالمنتـج العلمـي ذو الجـودة في كثـير مـن الأحيـان يبتعـد في تقييمـه عـن الأرقـام والمؤشّرات الكمّيـة ليتّجـه نحـو مـا يسـمّى بتقييـم الأقـران العاملـين في الحقـل نفسـه ونظرتهـم إلى المجلّـة العلميـة الرصينـة. فهنـاك أهميـة للخـروج مـن دائـرة وجـود المجلّـة في قواعـد البيانـات العالميـة فقـط، إلى معايـير أخـرى أيضـاً في مقابـل ذلـك، مـع التأكيـد عـلى أهمّيـة هـذه القواعـد التـي تُعنـى بالانتشـار.

خلاصـة الـرأي: إن الانتشـار لا يعنـي بالـضرورة الجـودة، ولا بدّ مـن انتباه لجـان الدعـم المـادّي والترقيات العلميـة إلى مثل هذه المجـلّات، وغيرهـا الكثير والكثـير الـذي لم يدرجـه بيـل في قائمته.

(٢٠)
«المجلّات المختطَفة» وإحدى مجلّات مجلس النشر العلمي ضحيتها

إحدى المشكلات التي تواجه الباحثين وكثير منهم وقع في شركها هي اختيار مجلّة تعتبر مجلّة «مختطَفة». المجلّات المختطَفة (Hijacked Journals) هي مفهوم يختلف عن المجلّات «المُستغِلّة». فالمجلّات «المُستغِلّة» (كما سبقت الإشارة) هي تلك المجلّات التي تستغلّ الباحثين وتنشر أبحاثهم بهدف الربح المادي، بعيداً عن جودة المنتج العلمي، وتقوم بتحكيم الأبحاث بطريقة تَدور حولها علامات الاستفهام. ولكنّ المجلّات المختطَفة هي تلك المجلّة التي تستخدم موقعاً إلكترونياً مزيّفاً يشبه في شكله موقع المجلّة العلمية الرصينة، وفي أغلب الأوقات يحمل الاسم نفسه؛ حتى يتمّ خداع الباحث معتقداً أنّها هي المجلّة التي يبحث عنها، بهدف الحصول على الأموال. ولإتقان هذا الدور فإن هذه المجلّات تستخدم الرقم التسلسلي الدولي نفسه للمجلّات الأصلية International Standard Serial Numbers (ISSN) وفي بعض الأحيان تستخدم رقماً مزيّفاً.

وقد تمّ استخدام مصطلح المجلّات المختطَفة أوّل مرّة مع بداية عام ٢٠١٢م، بعد أن قامت مجموعة من مجرمي الفضاء الإلكتروني بعملية

اختطاف ثلاث مجلّات علمية، وقاموا بوضعها على موقع إلكتروني، ووضعوا كذلك سبع مجلّات وهمية مزيّفة في هذا الموقع. وقد وقع الكثير من الباحثين في هذا الفخّ، ودفعوا الأموال حتى تنشر أبحاثهم في مجلّات وهمية، غير تلك التي كانوا يرغبون بالنشر فيها[١٢]. إنّها تعمل على اصطياد الباحث بطريقة احتيالية بهدف الحصول على المال.

فهي مجلّات تسطو على مواقع المجلّات الأخرى الرصينة. ولكن كيف يمكن تجنّب الوقوع في شراك هذه المجلّات المختطَفة؟ لقد حرصَت العديد من الجهات والمؤسّسات العلمية على أن تضع قائمة بالمجلّات المختطفة على مواقعها الإلكترونية الرسمية، وتقوم بتحديثها لتحذّر الباحثين في هذه المؤسّسات من الإقدام على النشر فيها. من الجهات والمؤسّسات العلمية الإقليمية التي لجأت إلى ذلك -على سبيل المثال- عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث عرضت قائمة بهذه المجلّات، وعملت على تحديث هذا الموقع كلّما لزم الأمر، بدأت بثلاثين مجلّة عام ٢٠١٥م، وانتهت في عام ٢٠٢٠م بعدد ١٣٠ مجلّة منشورة على موقعها الرسمي، وهو مؤشّر على ارتفاع في عدد هذا النوع من المجلّات. وهو بطبيعة الحال لا يقارن بتاتاً بأعداد ما يسمّى بالمجلّات «المُستغِلّة»، إلا أنّ هذا العدد من المؤكّد أنّه لا يعدّ قليلاً، ومن المؤكّد كذلك أن يتنامى ويتزايد، ومن المؤّكد أيضاً أنّ هناك مجلّات تظهر سريعاً وقد تختفي سريعاً بعد أن حقّقت مآربها في جمع الأموال من الباحثين. فهذا التضاعف في العدد يدلّ -وبدون شكّ- على أنّها تعتبر سوقاً رابحة.

---

12 - Dadkhah, M., Maliszewski, T., & Jazi, M. D. (2016). Characteristics of hijacked journals and predatory publishers: our observations in the academic world. Trends in Pharmacological Sciences, 418-415 ,(6)37.

يعتبر هذا النوع من المجلّات -كما أسلفنا- أقل بكثير من المجلّات «المُستغِلّة» التي تصل إلى الآلاف، ومئات من دور النشر التي تتزايد يوماً بعد يوم لتجد لها طريقاً سالكاً إلى الباحثين. وبدون شكّ أيضاً تعتبر هذه القوائم ليست الوحيدة، إنّما هناك مجموعة أخرى من المجلّات التي تصدر يوماً بعد يوم، بما أنّها تحقّق أرباحاً.

هذا، وقد نشرت مجلّة الطبيعة المعروفة (Nature) مقالاً في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م مفاده أنه يمكن الآن تعقّب المجلّات المختطَفة من قِبل الباحثين من خلال موقع إلكتروني يساعد الباحثين في الكشف عن هذه المجلّات. آنا أبالكينا تبنّت هذا الموقع وعملت عليه، وهي باحثة في الشؤون الاقتصادية في جامعة فري (Free University) في برلين. فبإمكان الباحث أن يُدخل المعلومات والبيانات الخاصّة بالمجلّة التي يرغب في النشر فيها من خلال هذا الموقع الذي يدقّق على هذه النوعية من المجلّات، والذي يحوي كذلك أكثر من ١٥٠ عنواناً مرتبطاً بهذه المجلّات. يرى بعض المهتمّين أنّ العملية قد لا تكون كافية لمعالجة المشكلة بسبب التوسّع الكبير في النشر العلمي. إنّ ما يزيد الطين بلّة هو أنّ بعض البحوث التي تُنشر في هذه المجلّات قد تدخل في قواعد البيانات المهمّة مثل سكوبس (Scopus). فوجود هذه البحوث في هذه الأوعية البحثية الإلكترونية من الممكن أن يسهّل عن غير قصد تضمينها في قاعدة البيانات سكوبس.

ففي عام ٢٠٢١م على سبيل المثال -كما يشير المقال- تضمّنت مكتبة منظّمة الصحة العالمية (WHO) أبحاثاً عن كوفيد-١٩ من مجلّات

مختطَفـة. فقـد تضمّنـت أكثـر مـن ٣٨٠ ورقـة بحثيـة مـن هـذه المجـلّات، وقـد أشـارت المنظّمـة إلى أنّهـا الآن تقـوم بمراجعـة هـذه الاستشـهادات والاقتباسـات التـي تضمّنتهـا. والمشـكلة كـما تقـول أبالكينـا «أنّ الأبحـاث مـن المجـلّات المختطَفـة التـي تمّـت فهرسـتها في سـكوبس يمكـن أن تسـتمرّ حتـى بعـد إغـلاق المجلّـة نفسـها. وهـذا يعنـي أنّـه يمكـن الاستشـهاد بهـذه الأوراق». فالعمليـة تتـمّ بطريقـة إلكترونيـة نقـلاً مـن المصـدر، وإن كان هـذا المصـدر مختطفـاً.

وتشـير إحـدى الباحثـات إلى أنّـه ولِتجنّـب الانـزلاق في فـخّ المجـلّات المختطَفـة لا بـدّ للباحـث مـن أن يتحقّـق مـن بعـض الجوانـب، مثـل التحقّـق مـن وصـول واسـتلام دعـوة للنـشر مـن بريـد إلكـتروني مشـبوه، أو مـن وجـود بيانـات غامضـة حـول تكلفـة النـشر، أو وجـود مـا يسـمّى بالروابـط الميتـة (الوهميـة) داخـل الموقـع الإلكـتروني، مـع ضرورة البحـث عـبر محـرّك البحـث عـن المجلّـة، والانتبـاه مـن وجـود تكـرار في اسـم المجلّـة، والتحقّـق مـن الرقـم الخـاصّ بالبحـث DOI، وكذلـك الرقـم الخـاص بالباحثـين أوركـد (ORCID)، والتحقّـق مـن عنـوان المسـتضيف عـبر شـبكة المعلومـات العنكبوتيـة، والتحقّـق مـن IP، والتحقّـق مـن دليـل المجـلّات ذات الوصـول المفتـوح (DOAJ) وإن كانـت المجلّـة تـمّ سـحبها مـن هـذا الدليـل، بالإضافـة إلى تتبّـع القوائـم المتاحـة التـي سـبق وأن تمّـت الإشـارة إليهـا[١٣]. وأعتقـد أنّ أفضـل وسـيلة هـي عـدم الاعتـماد عـلى نتيجـة واحـدة في محـرّك البحـث، ومحاولـة النظـر في أكثـر مـن نتيجـة قبـل الاختيـار، أو البحـث عـن المجلّـة عـن

13 - Sunaina Singh (17 Nov. 2021). What you need to know about hijacked journals.

طريـق بعـض المواقـع مثـل Scimago الـذي تتـمّ إدارتـه بواسـطة سـكوبس.

لقـد طرقـت المجـلّات المختطَفـة أبـواب مجلـس النـشر العلمـي في جامعـة الكويـت. ولعـلّ مـن المعـروف والمتـداول مـن خـلال قائمـة المجـلّات المختطَفـة أنّ المجـلّات الأجنبيـة الرصينـة في الغالـب هـي التـي يتـمّ استـهدافها واختطافهـا، إلا أنّ مـا أثـار الدهشـة ذلـك المثال الـذي عرضـه وقدّمـه الزميـل الفاضـل أ.د. عثـمان الخـضر في المؤتمـر الأوّل للبحـث العلمـي الـذي عقـد خـلال الفـترة ٨-٩ مـارس ٢٠٢٢م، والـذي كشـف عـن «اختطـاف» مجلّـة العلـوم الاجتماعيـة التابعـة لمجلـس النـشر العلمـي في جامعـة الكويـت. فهـي مجلّـة تصـدر باللغـة العربيـة، ومـن المعـروف أنّهـا ذات سـمعة إقليميـة وعربيـة مميّزة. إذ قـام أحـد مجرمـي الفضـاء الإلكـتروني بانتحـال شـكل واسـم المجلّـة وكذلـك رقمهـا المعيـاري (ISSN)، وبـدأ باسـتقبال الطلبـات الخاصّـة بالبحـوث عـلى أنّهـا مجلّـة العلـوم الاجتماعيـة التابعـة لمجلـس النـشر العلمـي في جامعـة الكويـت. وفي اتّصـال شـخصي مـع الزميلـة الفاضلـة رئيسـة التحريـر أ.د. مهـا السـجاري، أكّـدت أنّهـا تلقّـت مـا يقـارب ١٢ رسـالة لباحثـين (أغلبهـم مـن الهنـد) يسـألونها عـن موعـد نـشر أبحاثهـم، حيـث أخبروهـا أنهـم قـد دفعـوا الرسـوم ولم يتـمّ نـشر أبحاثهـم إلى الآن. فـما كان منهـا إلا أن أبلغتهـم بالواقعـة، وبـأنّ مجلّـة العلـوم الاجتماعيـة التابعـة لمجلـس النـشر العلمـي في جامعـة الكويـت لا تتقـاضى أي أمـوال لقـاء النـشر.

لا بـدّ مـن الإشـارة في النهايـة إلى أنّ المجـلّات المختطَفـة تنـدرج أيضـاً تحت المجـلّات «المُستغِلّة» ولا تختلـف أو تقـل خطـورة عنهـا. فهـي تسـتغلّ الباحـث وتنـشر لـه في أوعيـة بحثيـة هشّـة، وهمـا تشـتركان في الكسـب المـادّي غـير

المشروع. هذا، وقد أورد جيفري بيل قبل إغلاق صفحته ما يقارب ١٠٠ مجلة مختطَفة في قائمته. فالحذر كلّ الحذر من الوقوع في هذه المصيدة، راجين زيادة الحملات التثقيفية للنشر في المجلّات العلمية الرصينة، وتجنّب الوقوع في شراك المجلّات «المُستغِلّة» وكذلك المختطفة.

(٢١)
المؤتمرات «المُستَغِلّة» سوق رائجة!!

في وقت سابق وبالتحديد في نوفمبر من عام ٢٠١٩م عُرض مقالٌ مطوّلٌ عن المجلّات ودور النشر «المُستَغِلّة»، تمّ نشره في جريدة آفاق الجامعية، كما تعرّض المقال بشكل سريع لموضوع المؤتمرات «المُستَغِلّة» أيضاً، هذه المؤتمرات تتبع دور نشر مُستَغِلّة أيضاً. في الأسطر القادمة سنقدّم عرضاً مفصّلاً عن هذه المؤتمرات.

إن دُور النشر المُستَغِلّة لا تكتفي فقط بإنشاء وتأسيس مجلّات في مجالاتٍ وفروع علمية مختلفة، بل تعدّت ذلك إلى نشر كتب إلكترونية ذات وصول مفتوح أيضاً، حيث تطلب من الباحثين كتابة فصول في موضوع محدّد وفي تخصّصات مختلفة أسوة بطريقة المجلّات، وبالطريقة نفسها التي يتمّ فيها التحكيم وبالأسلوب عينه. بالإضافة إلى المجلّات والكتب فإنّها -أي دور النشر- تقيم المؤتمرات «العلمية» التي يتمّ من خلالها كسب الأموال بشكل سهل وبسيط، وتعمل على اصطياد الباحثين من خلال تنظيم مؤتمرات يتمّ تفصيلها وإقامتها في دول وأقاليم مختلفة في أنحاء المعمورة، تتناول مواضيع متنوعة، يغلب عليها العمومية وليس التخصّصية، حتى تستقطب أكبر قدر من الباحثين لعرض أوراقهم العلمية في هذا المؤتمر.

قامت إحدى أكبر المؤسّسات المشهورة بالنشر «المُستَغِلّ» بالإعلان عن ما يقارب ٣٠٠٠ مؤتمرٍ سنويّ في العالم منذ ثلاثة أعوام تقريباً، وفي مختلف أقطاره، استقطبت العديد من الباحثين واستدرجتهم إلى مواقع المؤتمرات، ولكن سرعان ما يكتشف الباحث أنّ هذا المؤتمر لا علاقة له بأُسس وقواعد تنظيم المؤتمرات العلمية الرصينة. ومع بداية الوعي بسُوق هذه المؤتمرات الرائجة بدأت هذه المؤسّسة بالتخفيف من عدد مؤتمراتها السنوية إلى ما يقارب ألف مؤتمر، وذلك بعدما تنامى مستوى الوعي لدى الباحثين والمؤسّسات العلمية الأكاديمية عن هذه السوق غير العلمية. وعلى الرغم من خطورة هذه المؤتمرات فإنها لم تلقَ الاهتمام نفسه الذي لقيته المجلات «المُستَغِلّة»، والذي فصّل فيه كثير من الباحثين، فظلّت هذه المؤتمرات بعيدة نوعاً ما عن أعين المراقبين والمهتمّين.

والكثير من المؤتمرات «المُستَغِلّة» تتلاعب حتى في وقت انعقاد المؤتمر، فيتمّ -على سبيل المثال- الإعلان عن مؤتمر لمدة ثلاثة أيام، والموقع الإلكتروني يعرض هذه الأيام الثلاثة، ويحدّد في كثير من الأحيان المكان أو الفندق الذي يمكن للباحث أن يحجز فيه، وعند انعقاده يتفاجأ المؤتمرون أنّ هذه الأيام الثلاثة تقلّصت إلى يومٍ واحد فقط، ولا نبالغ إن قلنا إن من الممكن أن ينعقد المؤتمر بجلسة واحدة فقط. فيتمّ دمج الجلسات في جلسة واحدة تُعرض فيها كلّ الأوراق التي شارك فيها أصحابها إن كان عدد المشاركين محدوداً ولم يحظَ بمشاركة فاعلة. فكثير من هذه المؤتمرات لا يتجاوز عدد المشاركين فيها الخمسين، إن لم يكن أقل بكثير. ولإضفاء أجواء قانونية على المؤتمر يُعلن بأنّ اليوم الأوّل كان للتسجيل، واليوم الثاني

لعرض الأوراق العلمية، واليوم الثالث لاجتماع اللجنة المنظّمة للمؤتمر، والتي غالباً ما تكون وهمية.

ومن الجوانب التقنية التي تستخدمها دور النشر «المُستَغِلّة» عند تنظيمها للمؤتمرات سعيها إلى تنظيم هذه المؤتمرات في مناطق سياحية ومناسبة للزوار، حتى تشجّع الباحث على المشاركة باعتبار المؤتمر إجازة ترفيهية أكثر من كونه مؤتمراً علمياً. فتعقد هذه المؤتمرات في مناطق متعدّدة، مثل المناطق السياحية في أمريكا (شيكاغو، فلوريدا، نيويورك، واشنطن، لاس فيغاس، لوس أنجلوس...)، وتركيا، وأثينا، وبريطانيا، وإسبانيا، ودبي، وشرم الشيخ، وغيرها من الدول والمناطق التي تعتبر وجهات سياحية تستقطب السيّاح في فترات محدّدة في أغلب الأحيان. فتعمل دور النشر هذه على الترويج لأنشطتها تحت شعار ما يسمّى بـ «العلمية». ولهذه الدُور موقع إلكتروني يحدّد المؤتمرات في أيام السنة المختلفة، ويحدّد عناوينها المعرفية العلمية المتعدّدة، والتي تشمل كلّ فروع المعرفة، من علوم تطبيقية، وطبية، ومهنية، واجتماعية، وإنسانية، وتربوية، وغيرها من فروع المعرفة. ويمكن لأيّ شخص أن يبحث عن التخصّص، والتاريخ، والمدينة المناسبة، والعنوان العام لحضور هذا المؤتمر، وفي نهاية المطاف نوعية المؤتمر. وقد يتمّ إلغاء المؤتمر -وهذا يحدث كثيراً- عندما يكون المسجّلون للمشاركة في المؤتمر لا يحقّقون العائد المناسب.

تعقد هذه المؤتمرات في أغلب الأوقات في فنادق مميزة سياحياً، وأحياناً يتمّ استخدام قاعات إحدى الجامعات -قد تكون جامعات ومؤسّسات علمية مرموقة- لإقامة فعاليات المؤتمرات داخل أسوارها. قد يسأل سائل: كيف توافق

مثل هـذه الجامعـات المرموقـة على إقامـة مثل هـذا النشـاط في إحدى قاعاتهـا؟.
الجـواب أنّ الجامعـة لا تعـدّ مكانـاً لإلقـاء المحـاضرات وإقامـة المؤتمـرات والنـدوات التـي تخصّهـا فحسـب، الجامعـة مفتوحـة عـلى المجتمـع ومؤسّسـاته المختلفـة، وإذا طُلـب مـن القائمـين عـلى هـذه الجامعـة الموافقـة على إقامـة نشـاط علمي، فلا يَسعُهم إلّا الموافقـة عـلى ذلـك، بغـضّ النظـر عـن جـودة هـذا الملتقـى أو المؤسّسـة المنظمـة، بـما أنّهـا لا تخالـف الأنظمـة والقوانـين. فيمكـن أن تكـون هـذه الأنشـطة تجاريـة في مضمونهـا، ولكنهـا في واقعهـا تعـرض أبحاثـاً. وهو الأمـر الذي يجرّنـا إلى التأكيد على أنّ بعـض البحـوث المعروضـة قـد تكـون مناسـبة، فقـد يكـون بعـض هـذه البحـوث جيـداً ورصينـاً، وقد يكون في بعضها الآخر هشاشـة في المحتوى والأصالة. ولذلك، لا مشـكلة عنـد المؤسّسـات العلميـة والجامعـات في فتـح أبوابها لهذه المؤسّسـات وفق أطـر قانونيـة لإنشـاء مثـل هـذه الـشراكات التـي يُدّعَـى بأنّها علميـة. فالجامعـة لأفراد المجتمـع ومؤسّسـاته المختلفـة، وهـي مـن ضمـن رسـالة أغلـب الجامعـات المرموقـة التـي تربـط بينهـا وبـين المجتمـع الخارجـي. فدُور النشر هذه تحمـل مهـمّات علمية في عناوينهـا، وتجاريـة في مضامينهـا وتسـتغلّ بعـض الجامعـات لتسـويق مؤتمراتهـا.

وقـد قـام باحثـان[١٤] بعـرض مجموعـة مـن البنـود التـي يمكـن مـن خلالهـا التعـرّف عـلى المؤتمـرات «المُسـتَغِلّة»، استُخلصت مـن ثـلاث مقـالات علميـة رئيسـة، تمثّلـت بـما يلي:

- إنّ هـذه النوعيـة مـن المؤتمـرات في الغالـب تبـدأ بكلـمات تجـذب الباحـث، مثـل: دولي، أو عالمـي، لتوهـم هـذا الباحـث بأنّـه يتواصـل مع نخبـة عالمية، والواقـع سيكون بـكلّ تأكيـد مختلفـاً.

14 - Memon, A. R., & Azim, M. E. (2018). Predatory conferences: Addressing researchers from developing countries. J Pak Med Assoc, 1695-1691 ,(11)68.

- في بعض الحالات، قد تحاكي المؤتمرات «المُستَغِلّة» المؤتمرات الحقيقية والواقعية، على غرار المجلّات المختطَفة.
- يكون للمؤتمر مجالٌ واسع من فروع المعرفة، حتى يضمن عدداً كبيراً من المشاركين من شتى فروع المعرفة المختلفة والمتعدّدة.
- يتمّ تقديم ضمان بأنّ البحث المقبول سوف يكون مفهرساً في قواعد بيانات مميّزة، وتحمل معامل تأثير، ومن الممكن أن تكون تابعة لإحدى المجلّات «المُستَغِلّة».
- سرعة قبول البحث، وبدون تقييم جادّ للملخّص أو البحث.
- منظّمو المؤتمر غير بارزين في أي مجال أو حقل علمي، وهم في الغالب مجهولون.
- في الغالب يكون البرنامج الخاصّ بالمؤتمر والمتحدثون الأساسيون وأعضاء المؤتمر لا وجود لهم في موقع المؤتمر الإلكتروني.
- في بعض الأوقات يتمّ اختيار فندق ووجهة سياحية فاخرة، ولكن عند وصول الباحثين يكتشفون أنه لا وجود لغرفة أو مكان للإقامة.
- بعض الأحيان يتمّ عرض مجموعة من المشاركين الوهميين في المؤتمر، واختيار أسماء لامعة في مناصب محدّدة، ولكنها غير واقعية.
- معدّل رسوم هذه المؤتمرات قد يكون أعلى من المؤتمرات العلمية.
- بعض الجهات تطلب التحويل عبر ويسترن يونيون، أو التحويل إلى شخص محدّد، ولا وجود في بعض الأوقات لسياسة استرجاع المبلغ المدفوع.

- بعض المؤتمرات تطلب سرعة إرسال الرسوم بسبب قلّة عدد المقاعد.
- المؤتمر يمكن أن يتمّ إلغاؤه أو تأجيله، ويُعدّل تاريخ انعقاده دون إعلام الباحث، وبعض الأحيان يتمّ رفض طلب استرجاع الرسوم.
- مشكلات لغوية في بعض الرسائل البريدية الإلكترونية.
- الدعوة للحضور الذاتي الشخصي أو عن بُعد للحصول على شهادة حضور.
- عدم وجود قواعد واضحة للملخّص البحثي في كثير من الأحيان.
- بعض المؤتمرات تعتمد على الإطراء على الباحث وعلى إنجازاته العلمية لإغرائه على التقديم.
- فقدان بعض أدوات التواصل المتكاملة مع المنظّمين.

إنّ الإشكالية تقع في الجانب العلمي، والذي يقع على عاتق الجامعات والمؤسّسات التي يمكن أن تدفع رسوم هذه المؤتمرات، وتمنح الإجازات والمهمّات العلمية لحضور مثل هذه النوعية من اللقاءات التي لا تثمر أيّ فائدة مرجوّة. وخيراً فعلت جامعة الكويت عندما حدّدت المؤتمرات المقبولة التي يمكن أن يتمّ دفع مصاريف المهمّات العلمية للمشاركة فيها، وهي تلك التي تصدر عن جامعات أو مؤسّسات علمية مهنية أكاديمية محدّدة، أو جمعيات تخصّصية، أو تتبع دور نشر عالمية موثوقة. وهي الطريقة الأسلم التي تجنّب الوقوع في شرَك المؤتمر «المُستَغِلّ»، فهناك كمّ كبير من هذه المؤتمرات التي يجب الحذر من الوقوع في شراكها.

(٢٢)
كيفية النجاة من الوقوع في شَرَك المجلّة «المُستغِلّة»

لم تَعد المجلّات «المُستغِلّة» الآن محصورة بقائمة واحدة على الرغم من التحديثات التي تتمّ على قائمة جيفري بيل من قبل مجموعة من المهتمّين بعد توقّفه عام ٢٠١٧م. فهي من المؤكّد ليست بالمئات التي يمكن مراقبتها وحصرها، بل هي بالآلاف، وذلك ما يجعل تتبّعها أمراً في غاية الصعوبة. ومن المؤكّد أيضاً أنّه لا يمكن حصر هذه المجلّات بقائمة واحدة والإعلان عنها. فقد يكون من الممكن معرفة دُور النشر الكبيرة، وهو أمر وارد ومتاح نوعاً ما، ولكن من الصعب الكشف عن مجلّات تصدر تحت عناوين محدّدة، وقد تخرج إلى الفضاء الإلكتروني بشكل يومي. فمجرمو الفضاء الإلكتروني قادرون على الاستمرارية في إنتاج كمٍّ كبير من هذه النوعية من الأوعية البحثية وبكلّ احترافية بهدف الكسب المادّي. فالنشر في المجلّات «المُستغِلّة» تجارة رابحة للعاملين في شؤون ومجال النشر، فهي تستقطب عدداً كبيراً من الباحثين في بقاع العالم كافّة. ولكن يبقى السؤال المهم: كيف السبيل إلى النجاة من الوقوع في شرك هذه المجلّات «المُستغِلّة»؟

قام جيفري بيل بوضع مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تحديد دُور النشر والمجلّات «المُستغِلّة». ففي مقال له بعنوان معايير

تحـــدّد الناشــريــن «المُستغِلّــين» للمجــلّات ذات الـوصــول المفــتوح Criteria for Determining Predatory Open-Access Publishers في الأوّل من يناير من عام ٢٠١٥م، قام بيل بوضع ثمانية وعشرين عنصراً يمكن من خلالها كشف المجلّة أو دار النشر «المُستغِلّة». وقد قسّم هذه العناصر إلى أربعة أجزاء ترتبط بالعاملِين في هذه المجلّات، وهيئة التحرير، والناشر، وموضوع النزاهة، وقضايا أخرى. وقد قام عدد من الباحثين أيضاً بتحديد هذه المعايير، والاعتماد عليها ونشرها في أوراق علمية في مجلّات علمية رصينة. ويمكن عرض هذه المعايير مع توضيحها بشكل مبسّط كما وردت في المقال المذكور، مع بعض التوضيحات العامّة لتَقريب مراميها وتبسيطها. تمثّلت هذه المعايير بالآتي:

- **سرعة المراجعة والتقييم غير الفاعل**: ففي أغلب الأحيان، تتم مراجعة الورقة وتقييمها من قبل المحكّمين بسرعة غير معهودة، عندئذٍ يعتبر التقييم هشّاً وسطحياً وبسيطاً في الغالب.
- **سرعة قبول البحث**: بالإضافة إلى سرعة المراجعة ثمّة سرعة في قبول البحث، وذلك لضمان سرعة الحصول على المبلغ المادّي جرّاء القبول السريع.
- **سرعة النشر**: بعد قبول البحث ينشر فوراً في الفضاء الإلكتروني وبشكل سريع جداً في الغالب. وإن كانت بعض المجلّات الرصينة تقوم بالفعل نفسه من حيث السرعة إلّا أنّ المجلّة «المُستغِلّة» تكون في الواقع جاهزة لتجاوز قواعد النشر، وقد يحدث النشر خلال يوم واحد إن لم يكن خلال ساعات أو دقائق من قبول البحث، وذلك دون أدنى مراجعات تتعلّق بالنشر.

- **إخفاء تكاليف النشر**: لا شكّ أنّ المجلّات الرصينة تضع بشكل واضح تكاليف النشر إن كانت مجلة من ذوات الوصول المفتوح. فهي تضع ما يسمّى رسوم عملية نشر المقال(Article Processing Charge (APC. فهذه الرسوم واضحة في المجلّات الرصينة وغير مبيَّنة في المجلّات «المُستغِلّة»، ولا يعرفها الباحث إلّا لاحقاً في أغلب الأوقات.
- **تكاليف النشر قابلة للتفاوض**: وهو جانب مرتبط بالبند السابق، حيث إنّ الرسوم في هذه المجلّات قابلة للتفاوض عليها، فما على الباحث إلّا أن يقوم بالتفاوض، وفي أغلب الأحيان يمكن قبول تخفيضات كبيرة، قد تصل إلى أكثر من نصف السعر، وهو الأمر الذي لا يحدث في المجلّات الرصينة.
- **مراسلات إلكترونية مشبوهة**: في كثير من الأحيان تصل رسائل عبر البريد الإلكتروني تشير إلى أنّ المجلّة قد قرأت أحد الأبحاث المنشورة للباحث، وأنّها أعجبت بهذا البحث، فيدعو رئيس التحرير الباحث إلى المشاركة ببحث مشابه أو ملخّص للبحث المذكور، مع ضمان سرعة نشره. بالإضافة إلى أنّ بعضها يستخدم بريداً إلكترونياً تجارياً وليس مؤسّسياً.
- **تلفيق في أسماء هيئة التحرير**: وهي قضية تمّ عرضها في مقال سابق، إذ يتمّ استدراج مجموعة من أعضاء هيئة التحرير بطريقة غير أخلاقية، أو وضع أسماء أعضاء هيئة تحرير وهميين لمؤسّسات علمية قد تكون معروفة وقد تكون وهمية أيضاً.

- **عدم أهلية بعض أعضاء هيئة التحرير**: قد يتمّ الاعتماد على أعضاء هيئة تحرير قليلي الخبرة والنشر العلمي، ومن مؤسّسات بحثية أو علمية غير معتمدة.
- **الزعم بالريادة في مجال النشر والبحث العلمي**: نجد أنّ كثيراً من هذه المجلّات تعرض مقدّمة جذّابة توحي بأنّ المجلّة رائدة في مجال العلم أو التخصّص، وأنّها تستقبل عدداً كبيراً من الأبحاث، ومشهورة في مجالها.
- **التصميم المشابه لمجلّات مرموقة**: وهو ما تعرّضنا له في المقال السابق، عندها تكون أقرب إلى ما يسمّى بالمجلّات المختطَفة. فتضع المجلّة «المُستغِلّة» تصميماً مشابهاً لمجلة مرموقة حتى تقنع الباحث بأنّ المجلّة هي ذاتها التي يبحث عنها.
- **عامل التأثير المزيّف**: عامل التأثير بصفته مصطلحاً تعرضه نشرة JCR، وفي المقابل تعرض سكوبس ما يسمى بـ Citescore، تقوم بعض هذه المجلّات «المُستغِلّة» بالاحتيال عن طريق وضع معامل تأثير وهميّ.
- **الأخطاء اللغوية والنحوية في الموقع**: كثيراً ما نجد الأخطاء اللغوية والمطبعية في الموقع، ويكون مكتوباً بلغة ركيكة في كثير من المجلّات ودور النشر.
- **الأخطاء اللغوية والنحوية في البحوث**: والوضع نفسه بالنسبة للبحوث والدراسات التي لا تتمّ مراجعتها أو تدقيقها لغويّاً، ولا نبالغ إن أشرنا إلى أنّ هناك العديد من البحوث المنشورة في هذه

المجلّات هي بحوث مترجمة بواسطة محركات البحث، مثل ترجمة غوغل Google translate.

- **صور وشعارات مشوّهة على الصفحة:** لا تبدو الصور والشعارات ناصعة في موقع المجلّة، ويمكن كشفها بسهولة مِن قبل مَن يعمل في مجال شبكة المعلومات العنكبوتية. فالموقع غير ملائم من حيث الشكل، والصور والشعارات المعروضة فيه منخفضة الدقّة.
- **غموض في إجراءات التعامل مع البحث:** لا يعرف الباحث في كثير من الأحيان كيف يتمّ تقييم بحثه، أو لمن تمّ إرساله، أو ما دَور رئيس التحرير في عملية التقييم، وغيرها من الإجراءات غير الواضحة، وغير المبيّنة في الموقع الإلكتروني.
- **الاعتماد على بريد إلكتروني شخصي:** إذ لا يوجد بريد خاصّ بالمجلّة، بل يقوم رئيس التحرير في الغالب بالمراسلة الشخصية، وعن طريق بريده الإلكتروني الذاتي.
- **الخروج عن أهداف المجلّة:** وهذا يعني أنّ الوعاء البحثي من الممكن أن يستقبل أيّ موضوع من الموضوعات، فلا تبالي المجلّة «المُستغِلّة» بأن تنشر في أيّ تخصّص، حتى وإن كان خارج نطاق هدفها العام.
- **عناوين المجلّات غير مألوفة:** أي أنّ اسم المجلّة وعناوينها لا تتوافق مع مهمّة المجلّة وهدفها العام.
- **الاعتماد على الإقليم (الأوروبي أو الأمريكي أو العالمي) في العنوان:** كثيراً ما ترتبط هذه المجلّات بالنطاق المكاني، العالمي أو الأمريكي أو

الأوروبي، كأن توصف بالمجلّة العالمية لـ، أو المجلّة الأوروبية، أو المجلّة الأمريكية للدراسات، وهكذا.

- **الشمول على مجالين أو أكثر في العنوان، أو مجال عام**: في كثير من الأحيان، وحتى يتمّ توسيع أهداف المجلّة لاستقطاب أكبر عدد من البحوث، تقوم هذه المجلّات بوضع مجموعة من التخصّصات في عنوان المجلّة، مثل: الاجتماعية والإدارية والتربوية، وهذا يساعدها على اجتذاب عدد من الأوراق أكثر مما لو كان الاعتماد على فرع واحد فقط من المعرفة.
- **عدم وجود سياسة خاصة بسحب البحث**: في حال رغبة الباحث بسحب بحثه في أيّ مرحلة قبل نشره، فإنّ الموقع لا يشير إلى أيّ توضيحات أو سياسة خاصّة بذلك. وقد يتجاهل رئيس التحرير الردّ على الباحث، ويقوم بنشره مجبِراً الباحث على دفع الرسوم الخاصّة بالنشر. فقد أصبح البحث منشوراً ولا يمكن تقديمه إلى مجلّة أخرى.
- **عدم الاعتماد على برامج الانتحال**: كثير من المجلّات الرصينة الآن بدأت تعتمد على برامج الانتحال، وتكون مرتبطة بها، مثل برنامج ithenticate، وهو أمر غير متوفر في هذه النوعية من المجلّات.
- **نشر إعلانات تجارية غير أكاديمية**: وذلك بهدف الكسب المادّي، وهي بعيدة عن الجانب العلمي.
- **الإشارة إلى اتفاقية أخلاقيات النشر دون الانتماء إليها**: بعض المجلّات تشير إلى أنّها تنتمي إلى اتفاقية أخلاقيات النشر (COPE) ولكنّها في الواقع لا تنتمي إليها، ويعتبر ذلك انتحالاً.

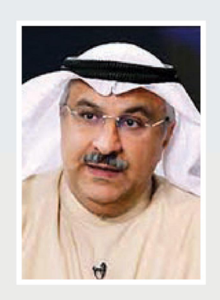
- **عدم القدرة على التحقّق من الرقم الدولي المعياري للمجلة**: وقد تكون هذه الأرقام مزيّفة وغير واقعية، ولكن في المقابل لا يوجد ما يمنع من قيام المجلّة «المُستغِلّة» من استخراج هذا الرقم.
- **تشابه مع عنوان مجلّة أخرى**: وهي أيضاً تسمّى بالمجلّات المختطفة، والتي توهم الباحث بمجلة مشابهة، وقد سبق الحديث عنها.
- **الادّعاء المزيّف بالفهرسة في قواعد البيانات**: بعض المجلّات تدّعي أنّها تنتمي إلى قواعد بيانات محدّدة، وهي في الواقع لا تملك هذا الانتماء.

لا شكّ أنّ ذلك يتطلّب خبرة فنية في الكشف عن هذه النوعية من المجلّات، والتي يفترض الحذر منها، والتدقيق قبل النشر في أيّ وعاء بحثي. وقد يكون الباحث في مأمن لو يختار دور النشر المعروفة والمميّزة، مثل:

Springer, Elsevier, Oxford University Press, Cambridge University Press, Wiley, Emerald, Princeton University Press, Brill, Sage.

فهي ضمان لعدم الوقوع في شرك المجلّات «المُستغِلّة».





أ.د. يعقوب يوسف الكندري

المؤلف في سطور:

أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة الكويت، ماجستير ودكتوراه من جامعة ولاية أوهايو The Ohio State University، شغل مناصب عدة منها مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، عميد كلية العلوم الاجتماعية، عميد كلية الدراسات العليا المساعد، أمين مكتبة الآداب، حاصل على جوائز علمية عدة.

أبرز الكتب للمؤلف:

- الديوانية الكويتية: دورها الاجتماعي والسياسي.
- الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة.
- زواج الأقارب في الكويت وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية.
- طرق البحث الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية والسلوكية.
- العادات والتقاليد المرتبطة بمرحلة الوفاة في المجتمع الكويتي.
- التغير والحداثة: الأسرة الكويتية إنموذجا.
- العادات الاجتماعية لدورة المناسبات السنوية العامة في المجتمع الكويتي.
- قضايا حياتية من واقع الحياة الاجتماعية.
- الثقافة والمجتمع.
- التيارات الدينية في الكويت: النشأة، الأهداف، الأنشطة، التأثير.
- العنف في المجتمع الكويتي: دراسة استطلاعية. (مشترك).
- ثقافة التعصب عند النخب: دراسة في اتجاهات الشباب. (مشترك).
- قيم المواطنة والانتماء في ثقافة المجتمع الكويتي ودور المؤسسات الاجتماعية في تعزيزها. (مشترك).
- العنف الأسري في المجتمع الكويتي. (مشترك).
- ثلاث ليال في بيونغ يانغ أثناء الحصار: رحلة أنثروبولوجي.
- المواطنة في كلمات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٩.
- الفساد في المجتمع الكويتي وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي.
- الدين والمواطنة في المجتمع الكويتي.
- قصة كتاب وفساد سلطة: سيرة ذاتية وتجربة شخصية.
- أثنوغرافيا الوباء: الكويت في زمن الكورونا.

ISBN: 978-9921-0-2836-2